جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2020)

إعداد
شاهر محمد حسن الغيالين

إشراف
الأستاذ الدكتور وليد عبد الهادي العويمر

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الأطروحة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب شامر محمد حسن الغيالين

والموسومة بـ: السياسية الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١١-٢٠٢٠

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢١

من الساعة ١١ إلى الساعة ١ قرار رقم ١٩/٢٠٢٠

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
أ.د وليد عبدالهادي احمد العويمر		مشرفا ومقررا
أ.د فوزي احمد احمد ليم		عضوا
د. المعتصم بالله أحمد عبدالرحيم الخلايله		عضوا
أ.د. صداح أحمد الحباشنة		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمر المعايطة

الإهداء

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار... والدي عليه رحمة الله.. الذي كنت أرجو من الله أن يكون أمامي في موقفي هذا

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى معلمتي الغالية... إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ... أمي الحبيبة

إلى من آثروني على أنفسهم... إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة... عائلتي: زوجتي الغالية وأبنائي علي وعمر وعروبة، وأخواني وأخواتي..

إلى أصدقائي الأعزاء وكل من قدم لي النصح والمشورة لإتمام أطروحتي.

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

لله الحمدُ والثناء والمنة الذي وفّقني، وأمدني بالصبر، والإرادة، والمثابرة من أجل إتمام هذا العمل الأكاديمي؛ متمنياً أن يكون لبنةً إضافيةً في صرح العلم والمعرفة.

إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور وليد عبدالهادي العويمر

الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى سعة صدره وتوجيهاته، ونصائحه التي قدمها لي في أثناء إعداد هذه الأطروحة، فجزاك الله خيراً ونفع بك الأمة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعتي العزيزة مؤتة الذين لم يألوا جهدا في توجيهي ونصحي،

وأخص بالذكر الأب الدكتور احمود أبو سليم

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور فوزي تيم.

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة.

الدكتور المعتصم بالله الخلايلة.

وأشكر زملائي بالدراسة جميعاً دون استثناء، وخصوصاً صديقي المرحوم نائل ذعار الزبيدي

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شُكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	**1**
2.1 مشكلة الدراسة	**4**
3.1 أهمية الدراسة	**4**
4.1 أهداف الدراسة	**5**
5.1 أسئلة الدراسة	**6**
6.1 منهجية الدراسة	**7**
7.1 حدود الدراسة	**13**
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 العوامل المؤثرة في النظام السياسي التركي	18
2.2 أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية	31
3.2 أهداف ومحددات السياسة الخارجية التركية	33
4.2 الدراسات السابقة	54
الفصل الثالث أهمية دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً وجغرافياً وأمنياً	
1.3 الأهمية الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي	61

2.3 الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 66
3.3 الأهمية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي 74
\الفصل الرابع التواجد التركي في منطقة الخليج العربي
1.4 السياسات الاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 85
2.4 التوجهات السياسية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 95
3.4 السياسات الأمنية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 109
4.4 السيناريو الأول: تدهور العلاقات الخليجية–التركية 125
5.4 السيناريو الثاني: تطور العلاقات الخليجية–التركية 129
6.4 السيناريو الثالث: بقاء الوضع الراهن 134
7.4 الخاتمة 137
8.4 النتائج 138
9.4 التوصيات 141
قائمة المراجع 142

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	مساحة دول الخليج العربي بالكيلو متر المربع	65
2.	حجم مؤشرات الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي	69
3.	التعداد السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي	74
4.	العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والسعودية	88
5.	العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مملكة البحرين وتركيا	90
6.	العلاقات التجارية والاقتصادية بين دولة قطر وتركيا	91
7.	العلاقات التجارية والاقتصادية بين دولة الكويت وتركيا	92
8.	العلاقات التجارية والاقتصادية بين دولة الإمارات وتركيا	93
9.	العلاقات التجارية والاقتصادية بين سلطنة عُمان وتركيا	94
10.	أعداد السياح الخليجيين القادمين إلى تركيا خلال الأعوام (2015-2018)	95

قائمة الملاحق

رمز الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
أ	خريطة الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي	150

الملخص

السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2020)

شاهر محمد حسن الغيالين

جامعة مؤتة،2020

هدفت الدراسة إلى مناقشة الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وتغطية القضايا الخلافية والتعاونية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وطرح السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج اتخاذ القرار، كما تم طرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات التركية- الخليجية، وقد تم توظيف نظرية الدور، ونظرية تحليل النظم بهدف توقُّع الدور الذي تقوم به تركيا، ومعرفة مدى التغيير والتطور الحاصل للدور التركي خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات وثيقة بين تركيا ودول الخليج العربي، (وإن اختلفت في غموضها وتعقيدها وتدهورها في بعض الأحيان)، بسبب حاجة كل من تركيا ودول الخليج العربي إلى بعضهما البعض بهدف تحقيق المصالح الوطنية العليا لكل دولة من تلك الدول، مع الأخذ بالاعتبار محددات البيئة الإقليمية وأهمها أحداث الربيع العربي كأحد المحددات التي أدت إلى تذبذب العلاقات الخليجية- التركية.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل جوانب العمل الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق الاستقلال والتنسيق الأمني والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لمواجهة التحديات التي تعترضها، وإنهاء الخلافات العالقة، وتوظيف العلاقات التركية- الخليجية لإقامة محور استراتيجي في مواجهة المحور الإيراني الروسي في المنطقة.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية التركية، مجلس التعاون الخليجي، الربيع العربي، العلاقات الخليجية- التركية، الربيع العربي

Abstract

Turkish Forign Policy towards the Gulf Cooperation Council (2011-2020)

Shaher Mohammed Hasan Alghyaleen

MutahUniverstiy, 2020

The study aimed to discuss the Turkish political, security and economic goals towards the Gulf Cooperation Council states, cover controversial and cooperative issues between Turkey and the Gulf Cooperation Council countries, and lay out future scenarios for Turkish foreign policy toward the Gulf Cooperation Council countries.

To achieve the objectives of this study, the historical analytical approach, the descriptive analytical approach and the decision-making approach were used, and three scenarios were presented for the future of Turkish-Gulf relations. The role theory and theory of systems analysis have been employed with the aim of anticipating the role played by Turkey, and the extent of change and development occured in the Turkish role during the study period.

The study revealed that there are close relations between Turkey and the Arab Gulf states, (even if it differ in their ambiguity, complexity, and sometimes deterioration), due to the need for Turkey and the Arab Gulf states to each other in order to achieve the supreme national interests of each of these countries, taking into account the determinants of the regional environment, the most important of which are the events of the Arab Spring, as one of the determinants of the volatile Gulf-Turkish relations.

In light of the results reached, the study recommended the necessity of activating the aspects of joint economic work among the member states of the Gulf Cooperation Council, achieving independence, security coordination and interdep-endence among member states in all fields, working to find common denominators to meet the challenges they face, work to end differences, and employ Turkish-Gulf relations to establish a strategic axis in the face of the Iranian-Russian axis in the region.

Key words: Turkish Foreign Policy, Gulf Cooperation Council, Arab Spring, Gulf-Turkish Relation, The Arab Spring.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تسعى تركيا إلى امتلاك دورٍ إقليمي مهيمن بهدف تعظيم العديد من مكوّنات "القوة" في وقت فرضت "الدولة الكبيرة" نفسها في تصنيف مقدرات الفعل الدولي، خاصة بعد انهيار الكثير من الأقطاب الدولّية وتخلّيها عن المراكز المتصدرة التي كانت تشغلها؛ بسبب تغيُّر المعايير التي كانت تحكم العلاقات الدولية سابقاً، وبعد أن برزت محددات جديدة أجهزت على التراتبية العالميّة التي حكمت الكون لفترة طويلة من الزمن.

وقد كان السبب الرئيسي في الرغبة التركية بامتلاك الهيمنة الإقليمية هو التحول في حسابات "القوّة" التقليدية مثل العوامل العسكرية والجغرافية والسكانيّة والموارد الطبيعية، إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتيّة، الأمر الذي أدّى إلى قيام أنواع من القطبيّات المرتكزة إما على اجتماع العوامل الحديثة، أو على مخرجات التكتلات الدولية المصدِّرة لقياسات جديدة "للقوة".

في هذا السياق ولدت دولة تركيا الحديثة التي انتقلت من دائرة الدولة المهزومة إلى فلك الدول التي بدأت تصوغ نفسها لتلعب دوراً قيادياً في المنطقة، متنافسة في ذلك مع إيران وإسرائيل وأثيوبيا، وهي دول مجاورة للعالم العربي الغني بالنفط والممتلك أسواق استهلاكية كبيرة، والواقع في منطقة هامة تملك موقعاً جيو استراتيجياً فارضاً، كما وجدت هذه الدول جميعاً أنها مضطرة للتعامل مع هذا العالم في ساحات الاقتصاد والسياسة والدين والبناءات القوميّة الداخلة في التكوين الجديد للخارطة الدوليّة (المصبحيين، 2012: 12،13).

وهكذا بدأت تركيا بصياغة دورها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة وأن هناك تحوّلاتٍ ضخمةً بدأت تشهدها المنطقة والإقليم والعالم، وفي مواجهة ذلك، بدأت تركيا بطرح مجموعة من الاستراتيجيات الجديدة القائمة على ضرورة إحداث

تغييرات جوهرية في مفهوم السياسة الخارجية.

وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم (أحمد داود أوغلو)، حركة شملت كل الأساسيات وجوهر العلاقات التركية الخارجيّة، وقد شمل ذلك العلاقات التركية – العربية وفي سياقها العلاقات التركية – الإسرائيلية، وقد حكم هذا التحوّل مجموعة من المعطيات التاريخية والجغرافية والدينيّة والاجتماعية والفكرية، ومحاولة تركيا الجادّة في لعب الدور الإقليمي الأول في المنطقة، ومن ذلك أن شهدت السياسة الخارجيّة التركية طروحات من مثل:

1- تصفير المشكلات والأزمات.
2- التخلّي عن التراتبيّة القديمة في تصنيف الأولويات، واعتبار أن كل علاقة مساوية للأخرى في الأهميّة.
3- الالتفات إلى القضايا الداخلية بالتساوي مع القضايا الدولية.
4- المحاولة قدر الإمكان الابتعاد عن الاعتراض وإدانة الحادثة، واستبدال ذلك بمبدأ "التحرك الاستباقي"، وبناء دور فعّال له عدّة مستويات تتشابك فيه المصالح على أساس مبدأ "العمق الاستراتيجي" الذي تبناه أحمد أوغلو، فيما تعلّق بالعلاقات مع العرب وإسرائيل وإيران وأرمينيا وأفغانستان وأفريقيا، وقد عبّر الوزير التركي علي بابا جان عن ذلك في كلمته التي ألقاها في 16 تموز 2009 أمام حشد كبير من السفراء الأتراك حين قال "إن تركيا في طريقها إلى التحوّل من قوّة محليّة إلى قوّة عالمية (حنفي، 2011: 13).

ومن هنا، فإن العلاقات بين دول الخليج العربي وتركيا، مرت ببعض التطورات المختلفة عبر العقود الثلاثة المنصرمة، وتحديداً منذ ثمانينيات القرن الماضي، فقد ارتكزت تلك العلاقات في حينها على أسس اقتصادية، فتركيا من الدول التي تمتلك تنوعاً اقتصادياً كبيراً يتمثل بالثروات الطبيعية والاقتصادية التي جعلتها في الآونة الأخيرة تحتل مركزاً مرموقاً بين دول العالم على الصعيد الاقتصادي، فهي تحتل المركز الخامس عشر عالمياً في حجم التجارة العالمية، وإن كانت قد مرت في تسعينيات القرن العشرين بحالة من التراجع الاقتصادي الكبير، إذ

كادت أن تنهار اقتصادياتها لولا الإجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية، منذ وصوله السلطة عام 2002 من أجل إنقاذ اقتصاد الدولة، والتي تمثلت في تشجيع الإنتاج، من خلال الاعتماد على العلم والعمل، وهذا ما يؤكد بأن المعرفة والتصنيع تعمل على تحقيق المعجزات (ثلجي،2011: 22).

وبناءاً على ذلك، فإن الدافع الاقتصادي يعد من أهم تلك الدوافع، التي أدت إلى تقوية الصلات بين دول الخليج العربي وتركيا، ولا شك أن قضية النفط كانت تلعب دوراً هاماً ورئيساً في هذا الجانب الاقتصادي، إذ إن تركيا تعد من الدول المستهلكة للنفط، في حين أن دول الخليج العربي من أكبر الدول المصدرة له، لذا فإن المصلحة النفطية لتركيا تقتضي أن توثق صلاتها بدول الخليج العربي (العتابي، 2002: 79)

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن الدافع السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدافع الاقتصادي، فالمتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تحتم على بعض الدول أن توجد لنفسها شبكة تحالفية مع بعض الدول الأخرى، كي تتمكن من الاستفادة من هذه الدول في حالة الحاجة للدعم السياسي لبعض القضايا المهمة (خليل، 2014: 32).

وتتحقق الأهداف السياسية والاقتصادية من خلال تحقيق هدف أمني على مستوى معين، لتشكل تلك الأهداف مجتمعةً دوافع السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أجل ذلك، تأتي هذه الدراسة لمناقشة على أهم جوانب وأهداف السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً خلال الفترة (2011–2020).

2.1 مشكلة الدراسة

هناك مجموعة من المؤشرات التي تبيّن أن هناك تباينًا في الدور الذي تلعبه تركيا في توجيه سياستها الخارجية تجاه العديد من دول العالم بشكل عام، ولمنطقة الخليج العربي بشكلٍ خاص؛ لما تُشكّله دول مجلس التعاون الخليجي من أهمية استراتيجية للدولة التركية، ومع ذلك فإن توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي لم تتضح ملامحها، إذ يشوبها الغموض من النواحي الاقتصادية والأمنية والسياسية، وفي ظل نقص الدراسات التي تناولت الدور التركي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يعد مبرراً لإجراء مثل هذه الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك، فإن مشكلة هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي الآتي: ما توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2011–2020 من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية؟

3.1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من جانبين، هما:

1.3.1 الأهمية العلمية (النظرية):

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها محاولة أكاديمية متكئة على منهج علمي رصين لفهم طبيعة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2011–2020 من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وهذا موضوع على درجة عالية من الأهمية؛ نظراً لما له من انعكاسات سياسية وأمنية لا تنحصر فقط على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بل على جميع دول العالم.

كذلك، يؤمل من هذه الدراسة إفادة الباحثين والمهتمين بالعلاقات التركية–الخليجية، لإجراء مزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع الهام استراتيجيا بالنسبة للعرب، كون تركيا ترتبط مع العالم العربي بعلاقات تاريخية وسياسية وأمنية

واقتصادية قديمة ومتشعبة، هذا بالإضافة إلى التعرف على دور تركيا تجاه العديد من القضايا في منطقة الخليج العربي.

2.3.1 الأهمية العملية (التطبيقية)

تبرز أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية من إمكانية استفادة الفئات التالية منها:

1. صناع القرار في منطقة الخليج العربي للتعرف على مدى امكانية الاستفادة من التواجد التركي كلاعب رئيسي في دول العالم.
2. الهيئات العربية المهتمة بالعلاقات الدولية كجامعة الدول العربية للتعرف على الآليات التي يمكن خلالها الاستفادة من تركيا بما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- توضيح الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.
2- بيان وسائل تنفيذ الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.
3- استكشاف أهمية دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا وجغرافيا وأمنيا بالنسبة لتركيا.
4- تغطية القضايا الخلافية والتعاونية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.
5- طرح السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

5.1 أسئلة الدراسة

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2011–2020 من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟
2- ما وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية التركية السياسية والأمنية والاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟
3- ما مدى أهمية دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا وجغرافيا وأمنيا لتركيا؟
4- ما القضايا الخلافية والتعاونية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟
5- ما السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

6.1 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها الرئيسية والفرعية، سوف يتم توظيف عدد من مناهج البحث العلمي على النحو التالي:

1.6.1 المنهج التاريخي التحليلي

يعد المنهج التاريخي التحليلي أكثر منهج شائع في العلاقات بين الدول كعلم أكاديمي، ويركز هذا المنهج على تطور العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ويعتقد أنصاره أنه أكثر منهج قادر على تحري أسباب الظاهرة وتحليل الواقع والتنبؤ بالمستقبل، والتنبؤ كذلك بتصرفات الساسة من خلال دراسة ماضيهم وما في دولهم (العقابي، د.ت: 16).

ويُعرّف المنهج التاريخي التحليلي بأنه:" المنهج الذي يعتمد على الظواهر التاريخية التي حدثت في الماضي ويستفاد منها في فهم وتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (الصمد،2011: 1).

ويعد هذا المنهج هاماً في مجال المناهج الوضعية، الاهتمام بدراسة الأحداث السياسية والوقائع التي حدثت في الماضي والأدوار التي قامت به بعض الشخصيات البارزة لبيان مدى تأثيرها في الأحداث وسياسات الدول المعنية (مقلد، 1971: 14).

ويُعتبر (ماكس فيبر) رائد المنهج التاريخي التحليلي، حيث أنه قد وضع خطوات عدة لدراسة ظاهرة حدث أو ظاهرة ما، تتمثل في اختيار موضوع البحث وجمع البيانات والمعلومات التاريخية، ونقد مصادر البيانات وصياغة الفروض، واستخلاص النتائج وكتابة التقرير(حامد، 2008: 1).

ويبرّر الباحث توظيفه لهذا المنهج من خلال دراسة الظواهر بالرجوع للنشأة والتطورات التي مرت بها الدولة التركية ودول مجلس التعاون الخليجي، وما يؤثر فيها من عوامل وأحداث، وسيتم استخدام هذا المنهج تحديداً في الفصل الثاني من هذه الدراسة للتعرف على ظروف نشأة المؤسسات التركية الرسمية وغير الرسمية، وتطوره دورها في صنع قرار السياسة الخارجية التركية، كما سيتم استخدام هذا المنهج أيضاً لتتبع الظروف التاريخية لأهمية دول الخليج العربي في الفصل الثالث، وتتبع تاريخ العلاقات التركية الخليجية في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

2.6.1 المنهج الوصفي التحليلي

إن المنهج الوصفي التحليلي هو أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية ومناهج البحث العلمي بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتًا وجُهدًا كبيرين في سبيل

الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث، ويعد (فرديناند دي سوير) هو المقنن والأب الروحي للمنهج الوصفي، حيث اهتم بدراسة الظواهر الوصفية أو اللغوية، هادفًا بذلك إلى التعرف على الخصائص الواضحة لها، وكان من نتاج ذلك الحد من استخدام المنهج التاريخي في الأبحاث الاجتماعية (البدراوي،2007: 79).

ولم يحدد الخبراء منهجًا محددًا لاستخدامه في الأبحاث، وإنما يتوقف ذلك على طبيعة الأبحاث ذاتها، فهناك بعض الأبحاث التي تتطلب المنهج الوصفي؛ للتعرف على المشكلة البحثية، مثل الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالظواهر الاجتماعية كالطلاق أو الزواج المبكر...إلخ، وهناك البعض الآخر الذي يتطلب المنهج التجريبي؛ لإيجابيته في الوصول إلى النتائج، وعلى وجه الخصوص الأبحاث التي تتطلب التجارب العلمية التي تندرج تحت بند التجربة والخطأ، مثل أبحاث الكيمياء أو الفيزياء... إلخ، وهناك من يتطلب المنهج الاستقرائي؛ للتنبؤ بما سوف تحدثه ظاهرة معينة في المستقبل، ومن الممكن أن تُلزم الظاهرة الدارس أو الباحث باستخدام منهج أو أكثر؛ للوصول إلى كم البيانات والمعلومات المطلوبين لتفسيرها.

ويبرر الباحث توظيفه للمنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للموقف التركي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم استخدام هذا المنهج في الفصل الرابع من هذه الدراسة لتتبع طبيعة العلاقات التركية–الخليجية ومحاولة فهمها.

3.6.1 منهج اتخاذ القرار

إن إعداد السياسة الخارجية عملية ليست بالسهلة بل هي معقدة جداً، تضع عدة ممثلين دوليين في مواجهة بعضهم بعضا، ويظهر في الصف الأول الممثلون المعينون رسمياً لتمثيل بلادهم، ودمجهم في سياق العمل الدولي وفي علاقات الدولة مع الدول الأخرى أو المحافل الدولية.

ولأسباب تقليدية ولملاءمة العملية، فانه عادة ما يعهد بهذه الوظائف إلى أعضاء السلطة التنفيذية، مع الإدراك الواعي أن القرارات المتخذة على هذا المستوى

ليست سوى خلاصة سياق طويل يشترك فيه عدة ممثلون آخرون، منهم البرلمانيون مثلا الذين يتمتعون بامتيازات واسعة بشكل أو بآخر، للمراقبة أو للموافقة علة المبادرات التي تتخذها السلطة التنفيذية، وانطلاقا من مبدأ سيادة الشعب، فان قيام ممثلي الشعب بلعب دور فاعل في الخيارات الأساسية الخارجية وكذلك الاحزاب ومؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المحلي تغدو كلها مؤهلة للمشاركة في إعداد السياسة الخارجية (ميرل، د.ت: 57).

تمارس السلطة التنفيذية حقًّا من حقوقها من خلال رسم السياسة الخارجية، إلا أن إعداد القرارات يجب أن يكون بمشاركة كاملة مع بقية السلطات، خاصة ما له اثر مباشر على مصالح المواطنين.

ويحظى منهج صنع القرار بدرجة قبول كبيرة لدى الباحثين في السياسة الخارجية بسبب قدرته على تفسير حقائق السياسة الدولية، وذلك لأنه يشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول، كما أن هذا المنهج بإمكانه أن يحدد الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية.

ويشير (ريتشارد سنايدر) (Snyder Richard) رائد هذا المنهج، إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية ينبعان من وجهة نظر رؤية واضعي القرارات الخارجية، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم، ولهذا يرى (سنايدر) أن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي وليس في أبعاده الواقعية فقط ولكن في إطار ما يجب أن يكون (مهنا،1997: 124).

ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي يركز على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، وبالتالي، فإنه من الممكن تطبيق مبادئ علم النفس ونظرياته وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية، على أساس أن السلوك الانساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية

والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذ القرارات الخارجية (البدراوي،2007: 93).

إن كثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها نظرية القرارات الخارجية قد تستخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدولية الأخرى مع بعضها البعض (كنظريات الاتصال، والتفاوض، والمساومة، والتهديد، والصراع،....الخ).

تساعد نظرية اتخاذ القرار في تفسير السياسة الخارجية، فهي تساعد على تحديد كيفية صناعة القرار حول موقف دولي معين، وتركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف إلى الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها، وأهمية هذه النظرية تكمن أيضا في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة (حسين، 2003: 74)، وسيتم استخدام هذا المنهج في الفصل الثاني من هذه الدراسة للتعرف على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في صنع القرار التركي، كما سيتم استخدام هذا المنهج في الفصل الرابع الذي يستعرض العلاقات التركية–الخليجية كون تلك العلاقات مترجمة لقرارات يتم اتخاذها من جانب الطرفين التركي والخليجي حول موقف معين.

وقد ارتأى الباحث توظيف الاقترابيْن أو المدخلين النظريين التاليين:

- **نظرية الدور**: يرتكز مفهوم هذه النظرية على وجود منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف، والمفاهيم، والمحددات، والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره، والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (الحضرمي،2013: 56).وتساعد هذه النظرية في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به تركيا، ولو بشكل نسبي، بناءا على تحليل كافة البيانات والمعلومات المتوفرة التي تشكل

مصادر الدور، ومعرفة مدى التغيير والتطور الحاصل للدور التركي خلال فترة الدراسة.

- **نظرية تحليل النظم:** يُعتبر هذا المدخل من أكثر المداخل استخداما في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، ويسمح هذا المدخل بالانتقال إلى مستويات تحليلية متعددة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وهي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف هذا المنهج (الكعنبي والعقابي،2015 :18)، كما أن تحليل الدور التركي يتطلب الإلمام بمحددات البيئة الداخلية، والإحاطة بالمحددات الإقليمية، ومعرفة أثر البيئة الدولية على الدور التركي.

وسيتم توظيف النظرية من خلال التركيز على ما يتم وصفه من خلال تحليل الموقف الخارجي والمتغيرات ذات العلاقة به داخلياً وخارجياً، وذلك بالانطباعات والصور المتكونة لديهم عن الأطراف الفاعلة، وطبيعة الظروف الدولية وتأثير الضغوط المتولدة عنها، وطبيعة الاحتياجات المحلية، بالإضافة للتوجهات السائدة في أوساط الرأي العام.

7.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1.7.1 الحدود الزمانية:

تشمل هذه الدراسة الفترة من (2011–2020) وهي الفترة التي شهدت ثورات الربيع العربي وظهور تركيا كأحد الفواعل في المنطقة في العام 2011، ويمثل العام 2020 نهاية هذه الدراسة وهو تاريخ إعداد الباحث لدراسته، وحتى يضمن الباحث الحصول على الحد الأقصى من المعلومات حول مسار السياسة الخارجية التركية تجاه دول الخليج العربي، والتي لا تزال تشهد مزيدا من الأحداث والتطورات خصوصاً بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في السفارة السعودية في اسطنبول.

2.7.1 الحدود المكانية: سوف تقتصر جغرافية الدراسة على كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وهي (السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان، دولة الكويت، دولة قطر، مملكة البحرين).

2.7.1 الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع الدور التركي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وهي دراسة في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

إن السياسة الخارجية هي إحدى حقول البحث الهامة في العلاقات الدولية، ومن خلال دراستها يتم فهم كيفية بلورة العلاقات بين الدول، ولم ينفصل حقل السياسة الخارجية عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية في بداية ستينيات القرن العشرين الميلادي، إذ تطورت ظاهرة السياسة الخارجية بشكلٍ واضح؛ بسبب تعدد وتنوع القضايا والوحدات الدولية وأنظمتها، مما أدى إلى تعقدها ولم تعد حكراً على الدولة بحد ذاتها، بل بات من الضرورة إشراك عدد من الفواعل (الرسمية وغير الرسمية) في صنع السياسة الخارجية، الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان دراستها.

وتتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية من خلال فهم توجهات الدول الخارجية في علاقاتها فيما بينها، وتفسير الأسباب التي أدت إلى تبلور السياسة الدولية في عدة أنماط في النسق الدولي، بالإضافة إلى أن دراسة السياسة الخارجية تسهم في الكشف عن الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية وفهمها، سواء أكانت استراتيجيات الدول الكبرى أم الدول الإقليمية، ومدى نفوذ تلك الدول وحجم أدوارها الخارجية، من خلال الفواعل التي تشاركها في صنع سياساتها الخارجية مثل قوتها العسكرية والاقتصادية وموقعها الجغرافي والديمغرافي (لادمي، 2016: 1).

شهدت الساحة الدولية عدة تغيرات إبان الحرب الباردة ساهمت في بروز فواعل جديدة توازي في دورها أدوار ووظائف الدولة، حيث كانت الدولة هي الأداة الأساسية لتحليل العلاقات الدولية، ومع ظهور تلك التغيرات لم تعد تلك الأداة (الدولة) مناسبة لتحليل وفهم ما يحدث على مستوى نظام الدولة السياسي، سواء بيئة الدولة الداخلية أم الخارجية، وبذلك فإن عملية صنع السياسة الخارجية لم تعد حكراً على الدولة وحدها، بل ظهرت فواعل رسمية وغير رسمية تجاوزت في تأثيرها على صانعي القرارات وراسمي السياسة العامة (Carlsnae، 2017: 21).

وبرغم وجود اختلاف في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكلٍ دقيق؛ بسبب اختلاف منطلقات كل مفكر في تعريفه لها، إلا إنه من الممكن حصر تعريفات السياسة الخارجية بثلاثة اتجاهات، هي:

- الاتجاه الأول: السياسة الخارجية تمثل مجموعة من البرامج، ويعرّف أصحاب هذا الاتجاه السياسة الخارجية بأنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة بهدف تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وينطوي هذا التعريف على الرسمية والعلنية والهدفية والاختيارية والبرامجية، وهذه الخصائص تميز السياسة الخارجية فعلا (النعيمي،2009: 23)، وقد حدّد المؤيدون لتعريف السياسة الخارجية ضمن هذا الاتجاه بأنها مجرد برنامج محدد الأهداف وعزلوها عن مؤثرات البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤثر على فهم السياسة الخارجية؛ لأنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى أثر الخصائص النفسية ومعتقدات صانع القرار فيها.
- الاتجاه الثاني: السياسة الخارجية تمثل سلوك صانع القرار، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية تمثل السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجي (السيد سليم،1997: 7)، أيْ أن الدولة تُحدَّد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، وبالتالي فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، والسياسة الخارجية هي عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوءون المناصب الرسمية في الدولة (النعيمي،2009: 20)، وقد تعرّض هذا التعريف للنقد؛ بسبب دمجه للسياسة الخارجية بسلوكيات صانع القرار، وحصْرها في إدراك صانع القرار وسلوكه، وعدم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، ورأى منتقدو هذا التعريف أن السياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار، وأن

سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم فقط في توجيه السياسة الخارجية، أيْ أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية، وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية (السيد سليم،1997: 9).

- الاتجاه الثالث: السياسة الخارجية تمثل نشاطاً خارجياً، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية تمثل جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة، أو أنها التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية (حقي،2006: 15)، ويؤخذ على هذا التعريف أنه طابق السياسة الخارجية بالنشاط الخارجي للدولة، حيث يهدف هذا النشاط إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها، ولكن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فمنها ما يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة للدول فقط وإنما لجميع فواعل النظام الدولي، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تعبر دوما عن نشاط؛ فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة (النعيمي،2009: 62).

ومن خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، فإن الباحث يقدم تعريفا إجرائيا للسياسة الخارجية بأنها: مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي والإقليمي وفق برنامج منظم ومحدد الأهداف لتغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار محددات البيئتين الداخلية والخارجية.

وبعد التعرف على مفهوم السياسة الخارجية، سيحاول الباحث في هذا الفصل وضع إطار نظري للسياسة الخارجية التركية، وفي هذا السياق فإنه من المفيد التعرف على النظام السياسي التركي وخصائصه، وإبراز أهم التغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت عليه، ثم التعرف على الأدوات والأجهزة التي يستخدمها صانع

القرار التركي لتحقيق أهداف وبرامج سياسته الخارجية المنشودة.

وبناءا على ذلك، سيتم الحديث في هذا الفصل عن العوامل المؤثرة في النظام السياسي التركي، وأجهزة صنع قرار السياسة الخارجية التركية، وأهداف ومحددات السياسة الخارجية التركية، كما يستعرض الباحث في هذا الفصل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1.2 العوامل المؤثرة في النظام السياسي التركي

تبلغ مساحة تركيا 783.562 كم مربعاً، ويتميز موقعها الجغرافي بين قارتيّ آسيا وأوروبا أهميةً كبيرةً، سواء بين دول منطقة الشرق الأوسط، والدول الأوروبية، ودول القوقاز والبلقان، إضافةً إلى قدرة هذه الدولة على توظيف مجموعة من المقوّمات الأخرى التي تمتلكها، مما أدى إلى صعودها كقوة إقليمية فاعلة، وهذه المقوّمات هي: الموقع الجغرافي، والموارد المائية، والاقتصاد، والمؤسسات السياسية، والمؤسسة العسكرية.

أولاً- الموقع الجغرافي

إن موقع تركيا الجغرافي جعلها دولة أوروبية ودولة آسيوية في آنٍ واحد، الأمر الذي أكسبها أهمية سياسية وتجارية مميزة، حيث تقع تركيا وسط ثلاث مناطق، وهي: بلاد القوقاز في الشمال الشرقي، ودول البلقان في الشمال الغربي، ودول منطقة الشرق الأوسط في الجنوب، وتشرف تركيا على مجموعة من البحار، هي: البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر إيجة وبحر مرمرة،كما تحتلّ تركيا المرتبة الـ (34) في العالم من حيث المساحة

(Turkey: Maps, History, Geography, Government, www.infoplease.coml)

وقد ساعد الموقع الجغرافي لتركيا على الميل نحو حضارة الغرب، مما أكسبها الدعم والمساهمة في تطوير قوتها عسكرياً واقتصادياً، وفي نفس الوقت، استغلت تركيا الروابط التاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية للحفاظ على علاقات حسن

الجوار مع دول الإقليم ابتداءاً من نهاية الحرب الباردة، وتكوين علاقات متوازنة.

وتُعتبر تركيا ممراً هاماً لطرق الاتصال بين الشرق والغرب، خصوصاً بعد استقلال دول الاتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى، إذ اعتمدت تلك الدول في الإمداد والنقل بالعاصمة موسكو، إلا أنها بعد استقلالها بدأت بالاعتماد على الشواطئ ووسائل النقل التركية؛ كون أن أغلبها لا يمتلك حدوداً شاطئيةً على البحار، ولصعوبة المواصلات شمالاً وجنوباً، (خورشيد،2010 :35).

وتُمثل تركيا حلقة وصل بين أغنى المناطق إنتاجاً للنفط في العالم، وهذا ما جعلها محط اهتمام الدول الغربية، ومن هذه المناطق دول القوقاز التي تُعتبر ثاني أغنى دول العالم امتلاكاً للنفط بعد دول الخليج العربي (الطويل،2004: 64)، وقد تمّ تدشين خط أنابيب لنقل الطاقة في عام (2005) من أجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، ويمتدّ هذا الخط من العاصمة الأذرية باكو – مروراً بجورجيا إلى ميناء جيهان التركي، كما تتحكم تركيا بالتجارة مع دول البحر الأسود، إضافةً إلى مرور خط أنابيب النفط العراقية من الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط وتصدير النفط من خلال الموانئ التركية (يوسف،2008: 86).

ثانياً– الموارد المائية

تشرف تركيا على عدّة بحار، هي: بحر إيجة، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر مرمرة، وتتحكم بمضيقي الدردنيل والبسفور اللذين يفصلان بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (أوغلو،2000 :21).

وقد زادت أهمية تركيا نتيجة إشرافها على تلك البحار، وبشكلٍ خاص أثناء الحرب الباردة، حيث كان يمكن لتركيا أن تسمح لأساطيل كتلة المعسكر الغربي بالمرور إلى البحر الأسود لتدمير المنطقة الصناعية الرئيسية في قلب دول الاتحاد السوفييتي السابق، كما مثلت تركيا صمّام أمان للقوى الغربية ضد الزحف الروسي جنوباً إلى الشرق الأوسط، وطرق الملاحة الدولية، وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا قاعدة عسكرية مهمة تعتمد عليها لمواجهة الكتلة الروسية خلال

الحرب الباردة، كما أن السفن المارّة من البحر الأسود إلى بحر إيجة مجبرة على المرور في ممرّات مائية تركية لمسافة (320) كم، وقد دفعت هذه الخاصية حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى أن يضم إلى صفوفه دولةً بهذا الموقع الاستراتيجي الخطير الحاكم لحركة الكتلة الروسية، حيث أن المضائق التركية هي المخرج الوحيد للسفن الروسية من البحر الأسود المغلق (خورشيد، 2010: 75).

وينبع نهرا دجلة والفرات من الأراضي التركية، ويجريان في كل من سوريا والعراق، ولقد أقامت تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)GAP، والذي يهدف إلى إقامة (21) سداً داخل الأراضي التركية منها (17) سداً على نهر الفرات مع سدود على نهر دجلة بهدف الاستفادة القصوى من مياه هذين النهرين، وبهدف توليد الطاقة الكهربائية أيضاً (مقلد،2014: 216).

ثالثاً– التركيبة الاجتماعية

حدّدت المادة 66 من الدستور التركي الصادر عام 1982 وتعديلاته 2011 أن التركي هو أي شخص مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة والجنسية، وأن الأبناء من أب أو أم تركيين هم أتراك (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011) بلغ تعداد سكان تركيا عام (2019) حوالي (83.429.607) مليون نسمة (مؤسسة الإحصاءات التركية، www.turkstat.gov.tr)، وقد أهّلت هذه القوة البشرية الهائلة تركيا للعب دور هام في مختلف المجالات، فمن الناحية الديمغرافية تُعتبر تركيا دولة فتيّة مقارنةً بالشعوب الموجودة في أوروبا، ناهيك عن أن التعداد السكّاني لتركيا يشكّل عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب من إيران، والمنطقة العربية وأوروبا، مما يعطيها مساحةً واسعةً للتأثير في كل إقليم من هذه الأقاليم.

وتتميز التركيبة السكانية لتركيا بالتعقيد كونها مكونة من عشرات الأعراق، لأسباب تعود إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية تشمل أراضي واسعة من آسيا، أوروبا وأفريقيا وتحكم العديد من الشعوب (عبدالعاطي،2009: 20)، الأمر الذي أدى إلى تعدّد العرقيات في تركيا.

وتعترف الحكومة التركية رسمياً بثلاث أقليّات، هي: اليونانيين، والأرمن،

واليهود (مطر وهلال، 1983: 73)، ويشكّل الأكراد مشكلة تاريخية بالنسبة للحكومات التركية المتعاقبة، خوفاً من مطالبتهم بإقليم منفصل، مما يهدّد الأمن والاستقرار التركي، وتستغل دول الاتحاد الأوروبي قضية الأكراد لتأخر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

واللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة في جميع أنحاء تركيا، بينما يتحدث حوالي (18%) من السكان اللغة الكردية .(United nation,2013)

رابعاً- القدرات الاقتصادية

تُعتبر تركيا دولة غير نفطية، إذ يبلغ ترتيبها العالمي من حيث إنتاج النفط مرتبة 53 بإنتاج 49.497 برميلاً نفطيًا يومياً (www.opec.org)، إلا أنها تكاد تحتكر أهم موردين في منطقة الشرق الأوسط، وهما المياه والغذاء، واللذيْن تتوقّع الدراسات والبحوث المستقبلية بأنهما سيتسبّبان في نشوب صراعات دولية للسيطرة عليهما في ظل شُحّهما بسبب تناقص منسوب المياه، والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تزايد عدد السكّان، وتقلّص مساحة الأراضي الزراعية (باكير،2009: 28).

وتصنَّف تركيا ضمن الأسواق الناشئة المتميزة باقتصاد متنوع وديناميكي، إضافةً إلى نجاحها في تخفيض نسبة البطالة إلى (9.1%)، مما رفع من قيمتها لتتخذ مكانتها ضمن أفضل الدول الأوروبية من حيث قلة نسبة البطالة (الشرقاوي،2009: 85).

وتعتبر الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث حافظ الاقتصاد التركي على عناصر قوته إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، ونما بنسبة فاقت (11%) حتى أصبحت تركيا أكبر دولة من حيث معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا، والثانية بعد الصين على مستوى مجموعة العشرين للاقتصاديات الرئيسية (عبدالقادر،2012: 285)، ونتيجةً لذلك، فقد تم تصنيف تركيا كأول دولة شرق أوسطية غير نفطية تنتقل من نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجية إلى نادي الدول المانحة (العدوان،2013 :47)

لقد كان السبب في تطور الأداء الاقتصادي التركي توظيف حزب العدالة

والتنمية الذي استلم مقاليد الحكم في تركيا منذ العام 2002 للموقع الجغرافي من حيث السيطرة على التجارة البحرية، ونقل النفط، واعتماد الحزب على رؤية ناجحة في تطوير علاقات تركيا الاقتصادية مثل زيادة حجم التجارة وعلى وجه الخصوص مع سوريا والعراق بسبب الحدود المشتركة التي توفر فرصة كبيرة لتسهيل انتقال البضائع على جانبي الحدود (الشرقاوي،2009: 62).

وقد تمكّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق أطول فترة ازدهار اقتصادي في تاريخ تركيا، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية أضعاف ما كانت عليه، وبلغ مجموعها خلال الأعوام 2002– 2016 أكثر من (400) مليار دولاراً، إضافةً إلى نمو دخل الفرد إلى (12) ألف دولار أمريكي متضاعفاً (3) مرات عمّا كان سابقاً.

وحقّق حزب العدالة والتنمية مجموعة من الإنجازات على صعيد البنية التحتية، والتقليل من نسبة البطالة، وتخفيض التضخم المالي، واعتماد التأمين الصحي (قلادة،2015: islamonline.net.)

وفي أواخر العام 2018 شهد الاقتصاد التركي أزمة اقتصادية ذات جذور سياسية، وأدت إلى ارتفاع التضخم لما يزيد عن 25% وتم رفع أسعار الفائدة؛ بسبب إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) سلسلة عقوبات على تركيا نتيجة قيامها بعملية عسكرية عبر الحدود في شمال شرق سوريا استهدفت وحدات حماية الشعب الكردية، الحليف السابق للولايات المتحدة في الحرب على تنظيم داعش (www.ahvalnews.com).

خامساً– المؤسسة العسكرية

تُعتبر المؤسسة العسكرية التركية من أكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً، وهي القوة الأساسية الضأمنة لاستقرار البلاد، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا عام 2002 من إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، إذ نصت المادة (148) من قانون العقوبات العسكري على منع الضباط والعسكريين من الانتساب إلى الأحزاب السياسية التركية أو المشاركة في نشاطاتها، وبنفس الوقت فإن هذه المادة عزّزت قوة الجيش بجعلهم "المدافعين عن الثورة" ومنحته الحق

بالتدخّل في الحياة السياسة إن كانت الجمهورية في خطر، وكذلك مُنح الجيش في المادة (34) من قانون الخدمة الداخلية العسكرية الصادر 1935 الحق في الدفاع عن مبادئ الجمهورية وصيانتها من الأعداء الداخليين (الدباغ،2016: 43). وتُعتبر القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة مسلحة في حلف شمال الأطلسي بعد القوات المسلحة الأميركية، وتاسع قوة مسلحة على المستوى العالمي وفق تقديرات مركز fire powerGlobal العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام 2019 (https://arabic.sputniknews.com/military)

وتركيا هي أحد الدول الخمس الأعضاء إلى جانب بلجيكا، وألمانيا، وهولندا، وإيطاليا في حلف شمال الأطلسي في سياسة تقاسم النووي للتحالف (Megdalovitz،2010: 21)، وتوجد في تركيا 29 قاعدة عسكرية، وتستضيف قاعدة (انجرليك) الجوية (90) قنبلة نووية نوع 61B، وتم تخصيص (40) منها للاستخدام من قبل سلاح الجو التركي (عبدالقادر،2012: 89).

وقد تطورت القوات المسلحة التركية بشكل كبير خلال العشر أعوام الأخيرة، وتم تحديثها من خلال عدد من الشركات التركية كشركة الدفاعات الوطنية التركية التي أنتجت الدبابة التركية ألتاي (ALTAY، وشركة الصناعات الفضائية التركية (TAI) التي أنتجت المروحية الهجومية التركية T-129 ATAK، بالإضافة إلى الكثير من الشركات والمصانع التي تنتج بعض القطع البحرية وأنظمة الرادار والمدفعية والذخائر والبنادق الهجومية وقطع الغيار (مقلد،2014 :56).

وتوصف المؤسسة العسكرية في تركيا بأنها الحامية لحقوق الإنسان والعلمانية والمواطنة، وبالرغم من تأسيس الجمهورية التركية عام (1923) على هذه المبادئ، إلا أن تركيا شهدت فترات حاولت فيها بعض الأحزاب السياسية التركية انتقاد العلمانية والرجوع إلى الحكم بالدين الإسلامي، فما كان من الجيش إلا التدخل لحماية النظام العلماني في تركيا.

مرّت تركيا بـ (6) انقلابات – نجح منها (4) انقلابات منذ تأسيسها إلى زمن إعداد هذه الدراسة في عام (2020)، كان أولها في (27، أيّار، عام1960) بعد أن

فاز الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس، واتهمه مجموعة من ضباط الجيش التابعين للحزب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك بتهمة الخيانة العظمى، وتقويض الدستور، وإساءة استخدام الأموال العامة، وتمّ إعدامه (عبدالقادر، 2012: 21).

أما الانقلاب الثاني فكان في (12، آذار، عام1971)، وأطلق عليه (انقلاب المذكرة)، وقد نفذّه شباب حزب الحركة القومية، واستجابت حكومة سليمان ديمريل لمذكرة الجيش التي طالبته بالتنحي، وتمّ إعلان الأحكام العرفية (الشرقاوي،2009: 95).

وكان الانقلاب الثالث في (12، أيلول، عام1980)، وهو أشهر انقلاب في تاريخ تركيا الحديث، حيث أعلن رئيس مجلس الأمن القومي التركي الجنرال كنعان إيفرين بحل الحكومة والبرلمان، وإعلان الأحكام العرفية، وتعليق العمل بالدستور، وحظر جميع الأحزاب السياسية والنقابات العمّالية، وفي عام (1982) تمّ إصدار دستور جديد للبلاد وهو المعمول به حتى زمن إعداد هذه الدراسة في عام (2020)، وقد شهد هذا الدستور تعديلات في العام 2011، كما شهد استفتاءا في عام 2017 على تعديل 18 مادة منه، ومن أهمها: زيادة عدد نواب البرلمان التركي من 550 عضوا إلى 600 عضوا، وتخفيض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عاما، وإجراء الانتخابات العامة والرئاسية كل خمس سنوات، وأن لا يقطع رئيس الدولة علاقته بحزبه، وأن يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية (زيادة،2017، www.aljazeera.net).

في (28، شباط، 1997) حدث الانقلاب الأبيض، أو انقلاب ما بعد الحداثة، وذلك بعد وصول حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي برئاسة (نجم الدين أربكان) إلى السلطة عام (1995). وقد رأت المؤسسة العسكرية أن أربكان يقوّض الأساس العلماني للدولة التركية الحديثة بسياساته التي نفّذها بعد استلامه الحكم، فقرّر الجيش القيام بالانقلاب، وتم تنسيق حملة لإجبار أربكان على الاستقالة، دون حل البرلمان أو تعطيل الدستور أو إعلان الأحكام العرفية، وفي عام (1998) أصدرت المحكمة

العليا قراراً بحظر حزب الرفاه؛ لأنه خرق المبادئ العلمانية للدستور، وتم منع قياداته من العمل في السياسة لمدة (5) سنوات (عبدالقادر،2012 :125).

وفي عام (2009) شهدت تركيا محاولة انقلاب بعد تشكيل تنظيم سري يدعى باسم (أرغنكون) انتشر على وجه الخصوص داخل قيادة القوات البحرية، وكان هذا التنظيم يسعى لإبعاد حزب العدالة والتنمية عن الحكم، وتم الحديث عن محاولة انقلاب فاشلة مدعومة من المؤسسة العسكرية.

وأخيراً، شهدت تركيا محاولة انقلاب في تموز عام (2016)، والتي جاءت في ظل ظروف استثنائية تمرّ بها تركيا ومنطقة الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الداخلي تصاعدت وتيرة المعارك ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، وأثير الجدل حول إدارة الرئيس أردوغان للحكم، وإبعاد رفاقه عن الحزب والسلطة، وأن أردوغان بتوجهاته الدينية يهدّد العلمانية في تركيا، وعلى الصعيد الإقليمي فإن المنطقة تشهد حرباً دوليةً ضد تنظيم (داعش) الذي تدور الشكوك بأن هناك علاقةً ما تجمع بين أردوغان وهذا التنظيم، إضافةً إلى الانتقادات التي وُجّهت لأردوغان بخصوص أدائه السياسي لبعض ملفات المنطقة، وبخاصة الملف السوري (كنو،2016: www.aranews.org).

سادساً– المؤسسات السياسية

بدأ الأخذ بالعلمانية في تركيا مع تعديل الدستور التركي لعام 1924، والذي أزال فقرة "دين الدولة هو الإسلام"، بناءاً على المبادئ الستة التي قامت عليها الثورة الكمالية، وهي (الكوثراني،2002: 143):

1. تأسيس نظام جمهوري.
2. علمانيّة الدولة، وعدم السماح لرجال الدين بالتدخل في الحكم.
3. حفظ الهوية الوطنية للشعب التركي.
4. تطبيق نظام الحرية على اقتصاد الدولة والرقابة عليه، ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه اذا أخلّ بالمصالح العامة.
5. ديمقراطية التمثيل الشعبي وفق المفهوم الأوروبي، وتساوي جميع المواطنين

أمام القانون.

6. الثورية والتطور في التكنولوجيا وميادين الحياة المختلفة للقضاء على الجهل والفقر والتخلف.

وقد نصّت المادة (2) من الدستور التركي الصادر عام (1982) بأن "الجمهورية التركية جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية تقوم على سيادة القانون في حدود مفاهيم السلم والعلم والتضامن الوطني والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لقومية أتاتورك، وتقوم على المبادئ الأساسية الواردة في ديباجة الدستور التركي (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011).

ولتجنب العودة إلى النظام الإسلامي، فقد أكّدت المادة (4) من الدستور بعدم جواز تعديل نصوص المادة (1) من الدستور التركي التي تحدّد شكل الدولة الجمهورية، ونصوص المادة (2) بشأن سمات الجمهورية، ونصوص المادة (3)، ولا يجوز التقدم بمقترح بذلك للبرلمان (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011).

ويُصنّف نظام الحكم في تركيا على أنه نظامٌ جمهوري برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء، ولكن ومع التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب فإن الباحث يعتبر أن نظام الحكم في الجمهورية التركية يعد خليطاً بين النظام البرلماني والرئاسي.

وقد فتح الدستور الباب أمام التعددية الحزبية وأطلق حرية التعبير، حيث أكدت المادة (68) أن "الأحزاب السياسية ركن لا غنى عنه لإقامة حياة سياسية وديمقراطية (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011)، وتتنوّع الأحزاب في تركيا بين يمين ويسار وقومي ووسط ومستقل (التيارات والأحزاب السياسية في تركيا، www.ikhwanwiki.com)، بينما توجد مجموعة من الأحزاب المحظورة وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني (الشرقاوي،2009: 153).

وتسيّر النظام السياسي التركي مجموعة من الأجهزة بموجب الدستور التركي، وهي كما يلي:

1. السلطة التنفيذية

تتكوّن السلطة التنفيذية في تركيا من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وتتوزّع الصلاحيات التنفيذية بينهما، ويتم انتخاب الرئيس التركي انتخاباً شعبياً عاماً لمدة خمس سنوات يمكن أن تجدّد لمرة واحدة فقط (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011)، وقد حدّد الدستور التركي صلاحيات رئيس الجمهورية، فهو مسؤول عن ضمان تطبيق الدستور، وهو القائد العام للقوات المسلحة التركية، ولرئيس الجمهورية التركية صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، وهو الذي يعيّن رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، كما أن باستطاعته إصدار قرارات لها قوة القانون بما يتماشى مع قرارات مجلس الوزراء، ويعين الرئيس التركي أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه، وأعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات، وأعضاء المحكمة الدستورية، ورئيس الادّعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ووكلاء النيابة (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011).

ويحظى رئيس الجمهورية التركية أيضاً بصلاحياتٍ تشريعية، فهو يستدعي البرلمان التركي للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى الجمعية الوطنية الكبرى لإعادة النظر فيها، ولرئيس الجمهورية الحق في طرح التشريع المتعلق بتعديل الدستور، كما أن بإمكانه أن يلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون (بهنان،2010: 15).

ويكلّف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، والتي تأخذ الثقة من البرلمان.

أما عن اختصاصات مجلس الوزراء فإنها تشمل كل ما يتعلّق بصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية بعد إقرارها من البرلمان وتنفيذها، ويترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي

التركي، ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية للدولة (Yesiltas&Balci،2013: 43).

2. السلطة التشريعية

تُناط السلطة التشريعية في تركيا بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، وعدد أعضائها(600) عضواً يُنتخبون كل (5) سنوات عن طريق نظام القوائم الحزبية بالتمثيل النسبي من (85) دائرةً انتخابيةً تمثّل (81) محافظةً إداريةً لتركيا، ويحق للنائب أن يترشح لأكثر من مرة (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011).

وقد حدّد الدستور التركي مهام الجمعية الوطنية الكبرى وسلطاتها بسنّ القوانين وتغييرها وتعديلها وإلغائها، ومراقبة مجلس الوزراء والوزراء، والسماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، ومناقشة مشاريع قانون الميزانية والموافقة عليها، وإصدار القرار بشأن طباعة العملة، والقرار بشأن إعلان الحرب، والموافقة على تصديق الاتفاقيات الدولية، والقرار بشأن إعلان العفو العام والخاص، وتعديل الدستور، والموافقة على خطط التنمية، وإعداد النظام الداخلي للبرلمان، وإقرار المراسيم والتعديل أو الرفض، وتصديق قرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية،وانتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان، وانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وانتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، وانتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه، ورئيس المفتشين العام، ويحق للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد (النعيمي،2012: 54).

3. السلطة القضائية

تتم ممارسة السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابةً عن الشعب التركي، ويستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، حيث تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم، وتأمين مدّة تولي القضاة لمناصبهم، وعمل القضاة بشكل مستقل، حيث أن القضاة يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية، واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام

القانوني.

وقد نصّ القسم القضائي في الدستور التركي على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف العليا، ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة النزاعات القضائية (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011).

وتُعتبر المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، وقد تم تشكيل هذه المحكمة في عام (1961) للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنّها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام (1982). ولقرارات المحكمة الدستورية تأثيرٌ في الحياة السياسية، فهي التي تحلّ الأحزاب السياسية وتقصيها عن العمل السياسي، وتُعتبر أحكام المحكمة الدستورية نهائية، وهي مكلّفة بحماية الدستور والدفاع عنه (مقلد،2014 : 89-90).

4. مجلس الأمن القومي

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الأركان والقادة الأربعة لـ: الجيش، والقوات البحرية، والقوات الجوية، والدرك، بالإضافة إلى رئيس الوزاء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية والخارجية، وينعقد المجلس الأمني القومي برئاسة رئيس الجمهورية، ولقراراته الأولوية عند مجلس الوزراء لأنها قرارات أمنية عسكرية (Migdalovitz,2010 :85).

وقد تأسّس مجلس الأمن القومي التركي بعد انقلاب عام (1960) لضمان سيطرة قادة القوات المسلحة التركية على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية، ولإبقاء النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة الذين يشكّلون مجلس الأمن القومي ويديرون البلاد من خلاله (financial times،2003).

وقد أسهمت التعديلات الدستورية في عام (2003) في تقويض دور المجلس ليصبح جهازاً استشارياً بغالبية مدنية ويحدّ من صلاحيات الجيش، ولم يعد للمجلس سلطاتٌ تنفيذية على بعض أجهزة الدولة كالإعلام والاتصالات، واقتصرت مهمته على تقديم توصياتٍ لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (European

.(2003،Commission

2.2 أجهزة صنع السياسة الخارجية التركية

تمر عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بعدة مراحل، وتقوم عدة مؤسسات بالتفاعل فيما بينها ليتم في النهاية اتخاذ القرار الخارجي، ويوضح هذا المبحث ماهية المؤسسات المؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية التركية، وذلك على النحو التالي:

أولا- السلطة التنفيذية

إن دور المؤسسات الرسمية التركية في صنع القرار الخارجي واضح بحسب الصلاحيات الممنوحة لها وفق الدستور التركي، والتي قلّلت من سيطرة المؤسسة العسكرية التي كانت سابقا لها الدور الأساس في اتخاذ قرار السياسة الخارجية (عبدالعاطي،2009: 34)، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد الحكم عام 2002 تم تحويل السياسة الخارجية التركية نحو العمق الاستراتيجي ومجموعة من الآليات الأخرى التي سيتناولها الباحث بالتفصيل فيما بعد.

تتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية التركي فيما يخص السياسة الخارجية – بحسب الدستور التركي- بالموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين لدى تركيا، والتصديق على الاتفاقيات الدولية (دستور تركيا 1982 وتعديلاته 2011)، المواد(110-115).

ويعتمد رئيس الجمهورية التركي في عملية صنع القرار الخارجي على هيئة استشارية تتكون من رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، والقادة العسكريين، وزعماء الأحزاب السياسية المؤثرة وذات النفوذ (الدباغ،2016: 15).

ثانياً- السلطة التشريعية

تسمى السلطة التشريعية في تركيا بالمجلس الوطني التركي، والذي له دور مهم في صياغة السياسة الخارجية التركية، فقد منحه الدستور صلاحية إلزام الحكومة بالرجوع إلى المجلس للحصول على تفويض أو تأييد للعديد من القرارات

الخارجية التي يتم اتخاذها، كما أن هذا المجلس له صلاحية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي توقعها السلطات التنفيذية، والموافقة على المسائل المتعلقة بالحرب، ويتضمن ذلك التفويض بشن الحرب أو استخدام الأراضي التركية كمنطقة لعمليات عسكرية (الشرقاوي،2009: 154).

وتذكر الدراسة مثالاً على ذلك رفض المجلس الوطني التركي إدخال الولايات المتحدة تركيا في حربها على العراق عام 2003، إذ رفض المجلس ذلك، ومنع تركيا من الاشتراك في هذه الحرب، إلى جانب عدم موافقة المجلس على استخدام الولايات المتحدة للأراضي التركية في حربها على العراق.

ثالثاً- المؤسسة العسكرية

ذكر الباحث سابقًا أن المؤسسة العسكرية قد تم تحديد صلاحياتها الواسعة في اتخاذ السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا في عام 2002، ومنذ ذلك الوقت ينحصر اهتمام المؤسسة العسكرية التركية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بمستوى الاستقرار الأمني في تركيا، وحمايتها من أي تهديدات خارجية، ووحدة الأراضي التركية (بهنان،2010: 159).

رابعًا- الأحزاب السياسية

تصنف الأحزاب السياسية في تركيا إلى أحزاب يمينية، ويسارية، ومحافظة، وإسلامية، وسيركز الباحث على حزب العدالة والتنمية الذي ينحدر منه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان.

وفي هذا السياق، فإنه يجدر التعرف على حزب العدالة والتنمية، إذ تشكّل هذا الحزب عن طريق نواب منشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في عام 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، حتى تمكّن من الوصول إلى السلطة في انتخابات تشرين ثاني عام 2002 (نور الدين،2009: 57)، ولا زال في سدة الحكم حتى زمن إعداد هذه الدراسة (**2020**) .

وقد استطاعت قيادة حزب العدالة والتنمية تحقيق إنجازات إدارية ومالية

واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي، الأمر الذي منحها قوة دفع شعبية، واستطاعت تجاوز التناقضات الجوهرية والجدلية في التكوين بين الدولة والمجتمع، مما حدَّ من أهمية المؤسسة العسكرية وتدخلاتها إلى حد ما من خلال سياسة داخلية حظيت باحترام الرأي العام التركي (نور الدين،2009: 73).

3.2 أهداف ومحددات السياسة الخارجية التركية

دأب صانع قرار السياسة الخارجية التركية على إعطاء صورة عن تركيا تتمحور حول عدم قيامها بتسويق مشروع هيمنة أو فرض أجندة أيديولوجية أو ذات دوافع أثنية وطائفية، الأمر الذي جعل الغرب ينظر لسياستها بأنها تدعم مصالحه الاستراتيجية، أضف إلى ذلك أن النموذج التركي الذي يجمع بين الإسلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية قد أصبح محل اهتمام القوى الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي وإن هذه هي المقاربة الإسلامية المطلوبة في الحكم، والتي تصلح بأن تكون نموذجاً يقتدى به (خضيرات،2016: 63).

وقد كان لحزب العدالة والتنمية دورٌ مهمٌ في إعادة بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم وأسس جديدة تنسجم مع بنيته الفكرية، ومصالح تركيا وقيمتها التاريخية، ويمكن إبراز هذه المبادئ والمفاهيم على النحو الآتي (أوغلو،2010: 432-434):

1. العمق الاستراتيجي: وهو مفهوم تم طرحه لأول مرة من قبل وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو والذي أصبح رئيساً للوزراء، إذ يعتمد هذا المفهوم في بناء السياسة الخارجية التركية على البُعد الجغرافي السياسي، والامتداد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي التركي، مما يساعد في نقل تركيا لدائرة التأثير الإقليمي والدولي المباشر في مختلف القضايا العالمية، حيث تقوم الفرضية الأساسية للسياسة الخارجية التركية على أن توثيق العلاقات مع عدد من (الدول المفتاحية) في المناطق المحيطة بتركيا، تشكّل مرتكزاً أساسياً لتوطيد العلاقات مع بقية القوى الإقليمية في هذه

المناطق.

2. الدبلوماسية الاستباقية: حيث تعمل الدبلوماسية التركية على توقّع الأزمات القادمة وطرح حلولٍ لها قبل تطورها.
3. القوة الناعمة: عن طريق اعتماد عناصر الدبلوماسية والتبادل التجاري والاقتصادي والتواصل الفكري والذي يُعتبر أعمق أثراً وأكثر فائدة من القوة الخشنة، ولكن هذا لا يمنع من تطوير قوة خشنة (عسكرية) رادعة تحفظ السيادة والأمن القومي والمصالح التركية العليا وتدافع عنها، وتستخدم تركيا القوة الناعمة كأداة في سياستها الخارجية؛ انطلاقاً من إعلان قادتها أن هدف تركيا الإقليمي هو تحقيق الأمن والاستقرار، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلّب بناء أسس التعاون الإقليمي، ووضع حلول للنزاعات في الإقليم، وإيجاد مؤسسات إقليمية كالتي ساهمت بشكل فعّال في حل الخلافات الأوروبية بعد الحرب الباردة (سيدر،2010: 48).
4. الدبلوماسية الإنسانية: تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المبدأ على أسس إنسانية، ولذلك فإن تركيا تتدخل بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وفي النطاق الدولي أيضاً وتهتم بها.
5. إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بتصفير المشكلات، ويتمثل بمحاولة تركيا أن لا تكون طرفاً في النزاعات والخلافات الإقليمية، ومحاولة فضّ هذه النزاعات من خلال جهازها الدبلوماسي، إلا أنها فشلت في ذلك مؤخراً.
6. اتّباع سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد ومتعدّدة المسالك، حيث أنه من غير الممكن إتباع سياسة ذات بُعد واحد، وبدلاً من أن تكون تركيا مصدّرة للمشاكل، تكون مصدّرة لحلول المشاكل، وتكون بلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.
7. بناء شبكة علاقات متينة في جميع المجالات الحيوية السياسية والاقتصادية والثقافية، ووضع أسس لتنشيط العلاقات الثنائية بين تركيا ودول الجوار،

وتطوير آليّات لجعل الحدود عوامل ربط وليست فصل للشعوب المتجاورة، إلا أنها فشلت أخيرا في ذلك.

8. المشاركة كعضو فاعل في المؤسسات الدولية كافة، واستضافة العديد من المؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية.

وتوظف تركيا هذه الأسس والمبادئ في سياستها الخارجية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة بحماية مصالحها القومية العليا، وتعميق العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والغربي وتوسيعها، والمساهمة في بناء نظام إقليمي لمواجهة الحركات العابرة للحدود، وتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن تركيا جسر وصل بين أوروبا والعالم الإسلامي (سيدر،2010: 42).

وكما هو معلوم في أدبيات السياسة الخارجية، فإنه لا بدّ قبل اتخاذ أي قرار سياسي دولي في السياسة الخارجية الأخذ بالاعتبار أثر مجموعة من المتغيرات الخارجية والاستجابة لها، وهذا ما يُعرف بالبيئة العملية الخارجية، والتي تتضمن متغيرين، هما: النظام الإقليمي، والنظام الدولي (أبودية،1983: 3).

وسيتناول الباحث في هذا الجزء المحددات الإقليمية والدولية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية، وذلك كما يلي:

أولا- المحددات الإقليمية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية

1. المنطقة العربية

تزايد اهتمام تركيا بلعب دور في المنطقة العربية وبخاصةٍ بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام (2002)، وحرص قياداته على تأكيد تبنّيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية السابقة، وبخاصة في دائرة الشرق الأوسط.

وقد عزّز من الاهتمام بهذا الدور مجموعة التطورات الإيجابية التي شهدتها تركيا على الصعيد الاقتصادي، وزيادة نشاط الحضور التركي في العديد من القضايا المحورية في المنطقة العربية، وطرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة (الشرقاوي،2009: 155).

ولعبت مجموعة من العوامل دوراً في إغراء تركيا لمحاولة أخذ دور إقليمي في المنطقة العربية، وهذه العوامل هي (نور الدين،2009: 76):

1. الفراغ السياسي وتدنّي مستوى التنمية البشرية وعدم التقدم التكنولوجي الذي تعاني منه دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص.
2. النظرة العربية المقبولة لتركيا، والتقارب الثقافي والديني والاجتماعي بين تركيا والعرب.
3. استراتيجية القوة الناعمة التي اتبعتها تركيا، والعمل من خلال سياسة خارجية تقوم على تقديم الحلول، لا تصدير المشاكل.
4. عوامل اقتصادية، حيث تُعتبر المنطقة العربية من أغنى مناطق العالم بالنفط والموارد الطبيعية.
5. إغلاق أوروبا الطريق أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، مما جعلها في موقف يضع خيارها الأول في التوجّه نحو المنطقة العربية.

شكّلت هذه العوامل مجتمعةً حافزاً لتركيا للعب دور إقليمي في المنطقة العربية وبخاصة بعد تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم عام (2002)، حيث تحوّلت السياسة الخارجية التركية بشكل ملحوظ وبناءاً على استراتيجية معينة أهّلتها للعب هذا الدور كما ذكر الباحث سابقاً، وسيتناول الباحث مجموعة من المحدّدات على الدور التركي على المستوى العربي، وهي كما يلي:

محدّدات العلاقات التركية– السورية

تشترك تركيا مع سوريا بأطول حدود برية على مستوى الحدود مع الدول العربية، بالإضافة إلى روابط تاريخية واجتماعية واقتصادية، وقد شهدت العلاقات التركية– السورية تطوراً كبيراً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والسياحية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام (2002)، حيث رأت تركيا في سوريا سوقاً مناسباً لبضائعها، وجسراً للأسواق العربية في دول الخليج العربي ومصر والأردن، كما اعتبرت تركيا سوريا الممرّ الأساسي للوصول إلى

الملفات الساخنة في المنطقة، ولا سيما ما يخص فلسطين ولبنان (سلامة،2005: 39).

وبناءاً على ذلك فقد تمّ توقيع اتفاقية التجارة الحرة السورية التركية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الاتفاقيات والتفاهمات، كما تم إقامة مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الجانبين، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين (جوا،2012: 286)، واتفق الطرفان على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني كلا البلدين، أضف إلى ذلك العلاقة الشخصية التي تشكّلت بين الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس التركي الحالي أوردغان، كما أن تركيا دافعت عن سوريا في المحافل الدولية كالتزامها الصمت تجاه الضغوط الدولية والإقليمية ضدّ سوريا عام (2007) بشأن سحب قواتها من لبنان (أخبار العالم،2009، wwwakhbaralalam.com). وتزامناً مع الأزمة السورية منذ العام (2011) توتّرت العلاقات التركية- السورية، ووصلت إلى حدّ التصعيد التركي ضد النظام السوري عبر الحديث عن قرب سقوطه، بعد تراجع الحل الدبلوماسي للأزمة، وطرح سيناريوهات سياسية، وإجراءات عسكرية تتراوح بين إقامة منطقة أمنية عازلة وبين التدخل العسكري المباشر (الحمد،2011: 7).

العلاقات التركية- العراقية

لم تكن العلاقات التركية-العراقية جيدة في عهد نظام الرئيس الراحل صدام حسين؛ وذلك لارتباط تركيا بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدةالأمريكية وإسرائيل، إضافةً إلى المشاكل المتعلقة بنهريْ دجلة والفرات والموقف التركي من هذين النهرين، والذي يتناقض مع الموقف القانوني الدولي، حيث شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا أزمات تمثلت في بناء تركيا للسدود ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية على منابع نهريْ دجلة والفرات داخل أراضيها، مما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق، وهو ما انعكس سلباً على الزراعة والري، وزيادة مساحات التصحر في العراق، مما اضطره إلى استيراد أكثر احتياجاته الزراعية من الخارج (البرصان،2012: 473).

وفي عام (2011) رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا إلى حين ضمان حصة مائية محدّدة للعراق بناءاً على اتفاق رسمي، وقد برّر الجانب العراقي ذلك بأن تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزوّد بها العراق بنسب محدّدة، وأن الحكومة العراقية لا زالت تستعمل كل علاقتها مع تركيا في موضوع ضمان حصتها المائية من النهرين (عبدالعزيز،2011، www.alittihad.ea).

وبرغم الخلافات على القضايا المائية، إلا أن تركيا أولت علاقاتها مع العراق أهمية خاصة انطلاقاً من عدة اعتبارات، منها: سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي تتواجد عناصره في منطقة جبل قنديل في شمال العراق، إضافةً إلى أن تركيا تخطّط من أجل أن تتحوّل إلى موزّع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب القوقاز وقزوين وروسيا وإيران إلى أوروبا، وتتطلع ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط (نورالدين،2009: 2).

وفي سبيل تعزيز العلاقات التركية– العراقية، ورغبةً منها في إثبات قدرتها على أن تكون غير تابعة للولايات المتحدة الأمريكية رفضت تركيا دخول القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق عشيّة الغزو الأميركي للعراق عام (2003)، حيث خشيت تركيا من الانقسام العراقي الداخلي وانعكاساته على إمكانية قيام كيان كردي مستقل، مما يهدّد أمنها الداخلي (نورالدين،2009: 6).

وشهدت العلاقات التركية– العراقية توتراً منذ العام (2015)، عندما قام العراق بتقديم احتجاج رسمي لمجلس الأمن الدولي بسبب تواجد القوات المسلحة التركية قرب مدينة الموصل شمال العراق، حيث رأى الجانب العراقي أن هذا الأمر يمثل انتهاكاً لسيادة العراق على أراضيه من قبل تركيا، بينما يبرّر الجانب التركي أن هذه القوات موجودة بناءاً على اتفاق مسبق لتدريب قوات البيشمركة على محاربة الجماعات المتطرّفة، وعلى رأسها تنظيم (داعش) (موقع قناة روسيا اليوم،2015، www.arabic.rt.com).

العلاقات التركية- الخليجية

تمتاز العلاقات التركية- الخليجية - برغم تفاوتها في بعض الأحيان-، بأنها إيجابية في المجمل، حيث تدرك الدول الخليجية التحديات الإقليمية المحيطة بها، وضرورة وجود شريك استراتيجي حقيقي في ظل فقدان الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية كشريك يمكن الاعتماد عليه في المحن، هذا بالإضافة إلى محاولة خلق توازن مع إيران ذات الطموح التوسعي في المنطقة (باكير،2000: 2).

وسيخصص الباحث الفصول اللاحقة من هذه الدراسة للحديث عن أهمية دول الخليج بالنسبة لتركيا، وكل ما يتعلق بالعلاقات التركية- الخليجية، حيث أنها تمثل محور هذه الدراسة.

العلاقات التركية- المصرية

إن لمصر أهميةً خاصةً بالنسبة لتركيا، وقد اعتبرها أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي من أهم الدول التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها لرفع مكانتها في الإقليم والعالم، كما أن مصر تُعتبر أكبر الدول العربية، وتمتلك مجموعة من الخصائص الجغرافية والبشرية والاقتصادية، تجعلها في قائمة الدول التي تودّ تركيا التعاون معها إقليمياً، هذا بالإضافة إلى أن مصر تمثل بوابة تركيا إلى الدول الإفريقية (أوغلو،2011: 107).

وبرغم ذلك، فقد تميّزت العلاقات التركية- المصرية تاريخياً بالتوتر الدائم خاصة في فترة الحرب الباردة؛ بسبب عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، بينما كانت مصر محسوبة على الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وعلى الرغم من عودة العلاقات الثنائية بين البلدين عام (1963) إلا أنها ظلت متوترة؛ كون مصر وتركيا في حالة صدام نابع من ارتباط كل طرف منهما بحلف عسكري واقتصادي مناهض للآخر، مما يجعل أي تحسّن في العلاقات بينهما أمراً شبه مستحيل (أبو دية،1983: 27).

ومع انتهاء حرب أكتوبر عام (1975) شهدت مصر تحولاً سياسياً واقتصادياً دفعها للمزيد من التواصل مع دول المحور الغربي كإيران وتركيا بفضل سياسة

الانفتاح التي اتّبعها الرئيس المصري السابق أنور السادات، وقد زاد من تحسّن العلاقات التركية– المصرية اعتبار مصر حليف رئيسي في حلف شمال الأطلسي عام (1989) (الشرقاوي،2009: 365).

وقد حافظ الجانبان المصري والتركي على العلاقات الدبلوماسية والتعاون في المجال التجاري لكن دون أي تحول جذري على الصعيد السياسي باستثناء محدود حينما توسّطت مصر في عام (1998) بين سوريا وتركيا بسبب الأزمة التي نشأت بين الطرفين بعد اتهام تركيا لسوريا بدعمها وتدريبها لعناصر حزب العمال الكردستاني.

ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عام (2002) استطاعت تركيا أن تطوّر علاقاتها مع مصر بشكل مميز سياسياً واقتصاديا على الرغم من خشية الجانب المصري من الخلفيّة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية (كورأوغلو،2011: 4)، وشهدت العلاقات الثنائية بين البلدين أوجها بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرّة بين البلدين عام (2005).

وعلى الصعيد الأمني فقد شهدت العلاقات التركية المصرية تطورات مهمة تمثلت بإقامة تدريبات عسكرية في المياه الإقليمية المصرية أُطلق عليها مناورات بحر الصداقة لعام (2010)، كما أجرت الدولتان مناورات بحر الصداقة لعام (2011) في ميناء أكساز الحربي في تركيا، بينما أقيمت مناورات بحر الصداقة لعام (2012) في شرق البحر المتوسط، كما قامت مصر بالتعاقد مع تركيا على شراء عدد من الطائرات من دون طيار بدلاً من التعاقد مع الولايات المتحدة الأمريكية (كورأوغلو،2011: 5).

وقد شهدت العلاقات التركية المصرية تطوراً ملحوظاً بعد ثورة (2011)، واستلام حزب الحرية والعدالة الحكم في مصر، وذلك كون الحزبين الحاكمين يأتيان من نفس الخلفية الدينية، ثم ما لبثت أن توترت العلاقات التركية– المصرية بعد تسلّم الجيش المصري الحكم وخلع الرئيس المصري السابق محمد مرسي عام (2013)، حيث وصفت تركيا هذا الأمر بـــ الانقلاب على الشـــرعية (القدس العربي،2016،

www.alquds.co.uk)، ووصف (أردوغان) فض اعتصام رابعة بـ المذبحة[1]، ثم شهدت العلاقات الثنائية هدوءاً نسبياً بعد المصالحة القطرية– المصرية عام (2014)، وتصريح أردوغان بإمكانيّة عقد لقاءات بين وزراء البلدين(www.goo.gl 2016).

الموقف التركي من الربيع العربي

فتحت الثورات العربية مجالاً لزيادة نشاط تركيا من خلال تقديم نفسها كوسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحدّ من الامتدادات الإقليمية والتدخلات الدولية لهذه الخلافات، مع حرصها على المواءمة ما بين أمنها القومي، ومصالحها الاقتصادية، وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية والغربية، وما بين دعمها لمطالب الشعوب المتمثلة بالحرية والديمقراطية (صبري،2012: 12).

وقد ركزّت السياسة الخارجية التركية في بداية ثورات الربيع العربي على الأساليب السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، مثل الضغط السياسي على الأنظمة السياسية العربية التي نشأت بها هذه الثورات، أو من خلال استضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في الحالة السورية، أو اقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال الوقف الفوري للعنف وبدء عمليات الإصلاح السياسي (هياجنة،2012: 57).

ومع تطور الأحداث السياسية بشكل متسارع تمّت الاستعانة بالقوة العسكرية، كتسليح المعارضة السورية وتدريب عناصرها، والمشاركة في حملة حلف شمال الأطلسي ضد ليبيا لفرض حظر التسلح، وإيصال المساعدات الانسانية (العدوان،2013: 162).

وقد رأت تركيا أن الثورات العربية تُعتبر بمثابة تدفّق طبيعي للتاريخ، وأنها

---

1 تجدر الإشارة إلى أن شعار رابعة استعمله مؤيدو الرئيس المصري،السابق محمد مرسي ضد الانقلاب عليه، وقد سمّي بذلك نسبةً إلى ميدان رابعة العدوية في القاهرة، وقد ظهر هذا الشعار بعد فض اعتصاميْ رابعة العدوية والنهضة في آب 2013، وهذا الشعار عبارة عن يد مفتوحة ما عدا الإبهام مرسومة بلون أسود على أرضية صفراء.

عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة؛ حيث أنها كان يجب أن تحدث في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وأن هذه الثورات ناتجة عن ضرورة اجتماعية، وانطلقت رؤية الموقف التركي لثورات الربيع العربي بناءاً على الاعتبارات التالية (Davutoglu,2012: 125):

1. احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.
2. الحفاظ على استقرار وأمن الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، وضرورة أن يحصل التغيير بالطرق السلمية.
3. رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية؛ تجنّباً لتكرار حالة العراق والتي أدّت إلى تقسيمه واستمرار النزاع فيه.
4. رعاية المصالح الوطنية العليا لتركيا، والتي تشمل الاعتبارات الأمنية، والاستثمارات والمصالح الاقتصادية في الدول العربية.
5. الحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم في الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي.
6. الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في ظل القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
7. محاولة تجنّب الصراعات العرقية والطائفية التي من المحتمل أن تنشأ نتيجة ثورات الربيع العربي.
8. التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل منع تحوُّل الخلافات إلى أزمات مزمنة.

وبرغم تنوّع المواقف التركية من ثورات الربيع العربي واختلافها من ثورة إلى أخرى بحسب مصالح تركيا في كل بلد عربي، إلا أن هذه المواقف تأسست بناءاً على ركيزتين أساسيتين أولهما أنه لا بدّ من التكيف وعدم مقاومة التغير الحاصل من جرّاء ثورات الربيع العربي، ثانيهما أن تكيّف تركيا مع هذه التطورات سيعظّم مصالحها في المنطقة العربية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، ما من شأنه إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المنطقة

العربية.

وفي حين كانت تركيا قادرة على الحفاظ مع علاقات جيدة مع كافة الأطراف في السابق، فإنها في الوقت الحالي (2020) لا تمتلك هذه الميّزة؛ بسبب التطورات السياسية والأمنية المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية.

وتعد الأحداث التي شهادتها كل من مصر وسوريا من أكثر المؤثرات على الدور التركي في المنطقة العربية؛ كون تركيا غيّرت كل استراتيجياتها في ظل تطور الأحداث في هاتين الدولتين، حيث كان الموقف التركي من الأزمة السورية ثابتاً في تبنّي الحقوق التي يطالب بها المتظاهرون، وقد حاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات السياسية اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجّه الأتراك العديد من النصائح إلى الرئيس بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت.

ولم تقبل تركيا بأن تلعب دور الوسيط في الأزمة السورية فحسب، بل إنها تدخلت بالأزمة على اعتبار أنها قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، ولم يكن تحركها من باب التهديد بالتدخل العسكري، والتهديد بتسليح المعارضة السورية لمواجهة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السورية، ولكنه كان من أجل منع تدخل القوى الدولية في الأزمة؛ لأن تركيا تدرك جيداً مدى خطورة مثل هذا التدخل الغربي في حال حدوثه على سوريا وعلى جميع دول المنطقة.

وقد كان الدور التركي حذراً في التعامل مع الأزمة السورية؛ نظراً لأن أي تغيير سيحدث سيؤثر على المنطقة كلها، وسيشمل هذا التغيير وتركيا برغم تقدم تجربتها في الممارسة الديمقراطية مقارنةً بالدول العربية (هياجنة،2012: 59).

وقد نقلت الأزمة السورية العلاقات التركية – السورية إلى مرحلة شديدة التوتر بعد سنوات من التحسن في هذه العلاقة، كما أن هذه الأزمة غيّرت من استراتيجية تركيا تجاه المنطقة العربية، ولا سيما نظرية تصفير المشكلات التي لم تعد لها مكانة في العلاقات بين الجانبين، فتركيا تقول أن علاقاتها مع النظام السوري وصلت إلى

طريق مغلق، وأن المطلوب هو تغيير هذا النظام، والترتيب للمرحلة التي تليه، وعلى ضوء ذلك فقد اتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات تمثلت بالموافقة على فرض عقوبات على النظام السوري، ورعاية المعارضة السورية ولاسيّما حركة الأخوان المسلمين، وهيّأت الظروف لتأسيس المجلس الوطني السوري، واستضافت الجيش السوري الحر ودعمته عسكرياً واستخبارياً في عدة اتجاهات، كما نسّقت تركيا مع دول الخليج ولا سيما قطر والسعودية بالإضافة إلى جامعة الدول العربية لزيادة الضغوط على النظام السوري، وعلى صعيد ذلك برز ما يشبه تنسيق وتشاور تركي– أمريكي دائم بشأن كيفية إدارة الأزمة السورية.

ومن جهةٍ أخرى، فقد حاولت تركيا التأثير على كل من إيران وروسيا والصين وإقناعها بتغيير موقفها من الأزمة السورية والعمل على إسقاط النظام السوري، وكان الهدف من هذا الإجراء هو حرص تركيا على عدم الاصطدام مع النظام السوري بشكل مباشر نظراً لمعرفتها بالتداعيات المحتملة على أمنها الداخلي باعتبار تركيا جارة للدول الحلفاء لسوريا وعلى رأسها إيران، بالإضافة إلى الخوف التركي من تداعيات الصراع الطائفي في المنطقة، أضف إلى ذلك خشية تركيا من تلويح سوريا بالورقة الكردية، حيث انسحب الجيش السوري من المدن الكردية السورية على الحدود، وترك أمر حماية هذه الحدود لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي يُعتبر حليفًا لحزب العمال الكردستاني (عبدالقادر،2012: 82).

ولقد تباينت وجهات النظر حول سياسة تركيا الخارجية نحو الأزمة السورية؛ فهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في اختيار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، بينما يراها البعض مؤشراً على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى، وهناك من يرجّح أن هذه المواقف عائدة إلى المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في كل من مصر وسوريا.

وخلاصة القول أنه وبرغم فشل التعامل التركي مع الأزمة السورية نتيجة

لمجموعة من المحدّدات الداخلية والخارجية، فإن هذا لا يعني إلغاء كون تركيا تُعتبر من البدائل المتاحة للوطن العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ كانون الأول عام (2010) كشريك استراتيجي بشرط التواصل إلى تفاهم استراتيجي عربي– تركي شامل حول المصالح المتبادلة من دون تصادم مع القوى العالمية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن الاقتداء بالنموذج التركي الذي أسّسه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ العام (2002) كنظام سياسي جديد في الدول العربية التي مرّت بتحولات الربيع العربي قد لا يكون نموذجاً قابلاً للتطبيق؛ لأن معظم الشروط التي أدّت إلى نجاح هذا النموذج ليست متوافرة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بأثر الثورة المصرية على السياسة الخارجية التركية، فقد اعتبرت تركيا أنه من الممكن أن تتشكّل علاقات قوية مع حركة الأخوان المسلمين في الدول العربية، وبالتالي التأكيد على الدور العالمي الذي يمكن أن تضطلع به تركيا باعتبارها "الحركة الأم" لحركات الإسلام السياسي عبر العالم بعد وصول الأخوان المسلمين لمقاعد الحكم في مصر التي تشكل وفق النظرة التركية الدولة العربية الأكثر أهمية لاعتباراتٍ ديمغرافية، وجيو– استراتيجية ذكرها الباحث سابقاً في هذه الدراسة.

وقد رأت تركيا أن التحالف مع مصر بقيادة نخبة إسلامية منتخبة ديمقراطياً يمكن أن يعيد تشكيل المنطقة بالكامل، لذلك فقد نظرت تركيا إلى أحداث ثورة 25 كانون ثان من العام (2011) على أنها شأن تركي داخلي، أو قضية أمنية وسياسية لها تداعيات مباشرة على قضايا الأمن القومي التركي (محارب،2012: 64).

وقد تعدّدت عوامل التشابه بين الحزبين الحاكمين في كل من مصر وتركيا، فكلاهما ذو مرجعية دينية، وكلا رئيسا الحزبين قد سجنا لأسباب سياسية، ثم تقلّدا أعلى منصب سياسي في البلدين (صبري،2012: 103).

وعلى الصعيد الخارجي، فإن هناك عوامل شكلت الخلفية الأساسية التي جاء في ظلها صعود الحزبين إلى السلطة، ففي الحالة التركية جاء صعود حزب العدالة والتنمية على خلفية الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر لعام (2001)، والاستعداد لغزو العراق، هذا في حين ارتبط وصول حزب الحرية والعدالة المصري إلى سدة الرئاسة بسياق محلي وإقليمي يتعلق بثورات الربيع العربي وما أنتجته من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية ومن تهديدات للمصالح الغربية في المنطقة، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الدولية لمساندة حركة الأخوان المسلمين، والمطالبة بنقل السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب، وربط المساعدات السياسية والاقتصادية بتحول ديمقراطي حقيقي يفضي إلى دمج تيارات الإسلام السياسي في العملية السياسية (AbdelKader،2011: 65).

لقد تخلّت تركيا مرة أخرى عن إحدى محدّدات سياستها الخارجية والخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعلى هذا الأساس طالب رئيس الوزراء التركي – في حينه– رجب طيب أردوغان الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالتنحي عن السلطة استجابةً لأصوات شعبه، ثم توالت المواقف التي عبّرت عن الانسجام مع المواقف والاتجاهات السياسية التي تبنّتها حركة الأخوان المسلمين في مصر وحزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لها.

وقد مثّل صعود حزب الحرية والعدالة في مصر فرصة تاريخية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية التركي، والذي بدا أكثر حماساً لصعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان الربيع العربي؛ نظراً لكونها أكثر التيارات التي تعرّضت للإقصاء والتهميش خلال العقود الماضية (هياجنة،2012: 65)

ومع بدء الاحتجاجات المناهضة للرئيس المصري السابق محمد مرسي والأخوان المسلمين أعلن عبدالفتاح السيسي أن الجيش قد أطاح بالرئيس مرسي من أجل إنقاذ مصر من الحرب الأهلية، وبذلك انتهت العلاقات التركية – المصرية، واعتبر الرئيس التركي أردوغان أن الرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي طاغية، وأن الحكومة التركية لا تقبل بنظام السيسي الذي قام بانقلاب عسكري، واتهم أردوغان الحكومة المصرية المؤقتة بممارسة إرهاب الدولة، وسمحت تركيا لمؤيدي الأخوان ولمحطات تلفزيونية مناهضة للسيسي بالعمل من تركيا.

يستنتج الباحث من خلال الطرح السابق أن حزب العدالة والتنمية تمكّن من

تحقيق تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية التركية باتباعه لاستراتيجيات متعددة، مثل: ابتكار الحلول في وجه الأزمات، وتصفير المشكلات، والإبقاء على كافة القنوات مفتوحة مع كل الأطراف، إلا أن مجموعة الأحداث السياسية التي مرّت بالمنطقة العربية نتيجةً لثورات الربيع العربي شكّلت عائقاً في وصول تركيا لأهدافها المنشودة، حيث أنها وقعت بين خياريْن: إما دعم الأنظمة السياسية الحاكمة، أو دعم مطالب الشعوب المتمثلة بالحرية والديمقراطية، وفيما اختارت تركيا الخيار الثاني– مع اختلاف في موقفها تجاه بعض الثورات العربية– واستخدمت جميع الحلول الدبلوماسية من أجل منع نشوب نزاعات مسلّحة، وفقدان أرواح، فإن هذا الاختيار أدّى إلى عدم السماح بتطور العلاقات الثنائية بين تركيا والأنظمة الحاكمة التي واجهت الربيع العربي كما حصل في سوريا ومصر.

2. العلاقات التركية– الإسرائيلية

تُعتبر تركيا أول بلد مسلم اعترف بدولة إسرائيل عام (1950)؛ نتيجةً للتحالف التركي مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وارتباط الجانبين التركي والإسرائيلي بمجموعة من المعاهدات والاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والدفاع المشترك (شرارة،2004: 110)، وقد كان المبرّر التركي للاعتراف القانوني بدولة إسرائيل أنها أرادت تشكيل حلف شرق أوسطي من أجل مواجهة الخط الشيوعي (ربابعة،114،2010).

ومع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ظهر تخوف إسرائيلي من تغير العلاقات بين البلدين بسبب عاملين، هما (محارب،2012: 734):

1. اختلاف سياسة النخب الجديدة التي تمارس الحكم في تركيا، واعتمادها لاستراتيجية جديدة تجاه دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط.
2. اتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها للانتفاضة الفلسطينية، الأمر الذي رفضته الحكومة التركية الجديدة.

وقد شهدت العلاقات التركية– الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً في عام (2008) مع بدء جولة مفاوضات السلام الإسرائيلة– السورية غير المباشرة، حيث لعبت تركيا

دور الوسيط في هذه المفاوضات، لكن ما لبثت أن توترت العلاقات بين البلدين بعد حصار إسرائيل لغزة في عملية الرصاص المصبوب عام (2008)، واستخدام إسرائيل القوة العسكرية ضد إحدى البواخر التركية التي كانت تحاول فك الحصار عن غزة، وتأزّم الموقف بين الجانبين التركي والإسرائيلي على خلفيّة المشادّة الكلامية بين رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان، والرئيس الإسرائيلي (شمعون بيريز) في مؤتمر دافوس عام (2009) كما تمّ إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات العسكرية التي أقيمت في عام 2009 (هياجنة،2012: 18).

وبرغم كل ذلك، فقد حافظت تركيا على مسافة معينة من إسرائيل؛ انطلاقاً من توجهاتها الجديدة في السياسة الخارجية، والتي تسعى إلى إبقاء كل القنوات مفتوحة مع كل الأطراف (حيدر،2012: 35).

3. العلاقات التركية– الإيرانية

اتجهت نظرة المشروع التركي الإقليمي نحو إيران على اعتبار أن تكون تركيا بديلاً قوياً عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني، وقد شهدت العلاقات التركية– الإيرانية شد وجذب، ففي حين استقرّت العلاقات بين البلدين بشأن التعاون الاقتصادي، ورفض انفصال إقليم كردستان، وعقد اتفاقيات أمنية تحدّ من أنشطة المنظمات التي يعتبرها البلدان إرهابية كمنظمة (مجاهدي خلق) و (حزب العمال الكردستاني) (كورأوغلو،2011: 29)، ودعم قيام دولة فلسطينية، ورفض تركيا القبول بالمشاركة في الدروع الصاروخية الأطلسية واستضافتها على أراضيها إلا بشرط رفض أي نص على إيران أو روسيا كأطراف مستهدفة من هذه الدروع، بالإضافة إلى رفض تركيا توقيع مشروع عقوبات جديدة مشددة ضد إيران من مجلس الأمن والتصويت مع البرازيل ضد هذا المشروع، إلا أن التنافس على لعب دور إقليمي في المنطقة العربية تحديداً هو الطاغي على العلاقات بين البلدين وبخاصةٍ في ظل ثورات الربيع العربي، والدور الذي تؤديه إيران من خلال دعم النظام السوري (صبري،2012: 10).

ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في عام (2002) رأى قادته

أنه ليس من مصلحة تركيا الدخول في مواجهات مع إيران بسبب عدّة عوامل، أهمها (الشرقاوي،2009: 11-12):

1. أن لتركيا مصالح اقتصادية مشتركة مع إيران أهمها استيراد النفط والغاز الطبيعي.
2. أن القيام بأي دور ضد إيران وتزعّم الطائفة السنية لاينسجم مع الأسس العلمانية لتركيا، ويثير الهواجس من عودة غرق تركيا في الشرق الإسلامي.
3. أن خيار الانخراط في مشروع إقليمي كبير يقوم على مبدأ المواجهة مع إيران يثير التساؤلات حول الدور التركي، ويبعد تركيا عن طموحها المتمثل بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
4. أن التركيبة الاجتماعية التركية التي تضم مجموعة كبيرة من الأكراد والعلويين تجعل تركيا ترفض أي فكرة بخصوص موضوع المواجهة المباشرة مع إيران.

ثانياً- المحددات الدولية للسياسة الخارجية التركية

هناك محدّدات للدور التركي في علاقاتها مع القوى العالمية، يعرضها الباحث على النحو التالي:

العلاقات التركية- الأمريكية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا الجيو- استراتيجية منذ فترة الحرب الباردة، وأعانتها في المحافل الدولية لأخذ حقها بالملاحة البحرية، مما أغلق الطريق على الاتحاد السوفييتي سابقاً فيما يخص المجال التجاري ونقل الطاقة (Soner،2004: 36)، كما وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع DECA في العام (1980) خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، حيث تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية بتقديم المعدات الدفاعية والخدمات والتدريب العسكري إلى تركيا، ومساعدتها في تدعيم استقرار اقتصادها، في مقابل تعهّد الحكومة التركية بالسماح للقوات الأمريكية بالمساهمة في الإجراءات الدفاعية المشتركة في مواقع تركية عسكرية معينة (عبدالرحمن،2002: 34).

ومع تطور الأحداث السياسية شكّلت حرب الخليج الثانية عام (1991) منعطفاً

في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية عندما أغلقت تركيا أنبوب النفط العراقي، وسمحت لقوات التحالف باستخدام قاعدة انجرليك الجوية (Soner،2004: 110)، وقد أصبحت النظرة الأمريكية لتركيا – بالإضافة إلى دورها في حلف شمال الأطلسي – أنها دولة محورية في عملية التنمية الجيو– استراتيجية في أقاليم أورآسيا، كما رأت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا أنها حلقة الوصل الحاسمة في ممرّ الطاقة من الشرق إلى الغرب، بشكل يمنع إيران من أخذ دور بأي مشروع خاص بنقل الطاقة في بحر قزوين، كما يمنع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة (عبدالفتاح،2003: 67).

ولكن ومع تولي حزب التنمية والعدالة الحكم في تركيا عام (2002) تغيّرت العلاقات الثنائية بين البلدين؛ بسبب رفض البرلمان التركي دخول القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق عشية الغزو الأميركي للعراق عام (2003)، وقد أثبتت تركيا من خلال هذا الرفض عدم انسياقها وراء أوامر الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب عدم انسجام أفكار الطرفين بخصوص العراق، حيث أن تركيا لم تكن تريد تقسيم العراق حتى لا يتم تأسيس دولة كردية مستقلة مما يهدّد أمنها القومي.

وقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين توتراً بسبب سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (جوج بوش الابن) العدائية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولأن رئيس الجمهورية الحالي (أردوغان) كان ينتهج سياسة إقليمية مستقلة لا تنسجم مع السياسة الأمريكية.

ثم تحسّنت العلاقات تدريجياً عند زيارة مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك كونداليزا رايس في (24 نيسان لعام 2004) لأنقرة، حيث أعلن الجانبان عن ضرورة تطابق وجهات النظر بين البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصاً فيما يتعلق بإيران وأفغانستان والعراق (الدباغ،2016: 63).

وقد زاد في تحسّن العلاقات بين البلدين توقيع وثيقة الرؤية الاستراتيجية

المشتركة التركية الأمريكية عام (2006).

وظهر توجه جديد في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) يمنح تركيا حرية المناورة والحركة نحو انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ولكن بشرط تناسب وتوافق تلك السياسات مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان لروسيا في آب (2016) للتشاور حول الأزمة السورية وطرق حلها (ربابعة،2010: 147).

وانطلاقاً من ذلك، فإن الباحث يرى أنه من غير الممكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا أن تلعب دورا مركزيا في الشرق الأوسط إلا ضمن ما يحقّق المصالح الأمريكية في المنطقة، ودليل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح لتركيا بلعب دور وسيط في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني مثلاً، ولم ترضى عن علاقة تركيا مع سوريا قبل نشوء الأزمة فيها منذ العام (2011).

العلاقات التركية– الروسية

تميّزت العلاقات التركية– الروسية على مرّ التاريخ بالتنافس، والرغبة في لعب دور قيادي في منطقة الشرق الأوسط، ويعود أساس التنافس إلى الجغرافيا السياسية والموقع الاستراتيجي المهم لكلا البلدين، ورغبة روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة، كما أن السفن التجارية والعسكرية الروسية لا يمكن أن تخرج من البحر الأسود أو تدخل إليه إلا بعبور مضيق البوسفور التركي، وفي حالة عبورها باتجاه البحر المتوسط فيجب أن تمر عبر مضيق الدردنيل التركي، وقد جاءت اتفاقية مونترو عام (1936) لتنظيم الملاحة في هذه المضائق مع احتفاظ تركيا بالسيادة الكاملة عليها (عبدالقادر،2013، www.lebarmy.gov).

ومن هنا سعت روسيا إلى إيجاد قاعدة عسكرية لها في مدينة طرطوس السورية، حيث أن ميناء طرطوس هو الميناء الوحيد الذي يمكن للسفن العسكرية الروسية استخدامه على البحر المتوسط بعيداً عن المرور في تلك المضائق.

ويرى الباحث أن السبب الرئيسي وراء وقوف روسيا إلى جانب النظام السوري في الأزمة التي نشأت منذ العام (2011) هو الحفاظ على قاعدته العسكرية في

سوريا، حيث دعمت روسيا سوريا سياسياً من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) لأي مشروع قرار ضد النظام السوري، كما بدأ التدخل العسكري الروسي في سوريا عام (2015) بعد توارد الأخبار عن قرب سقوط النظام السوري، هذا بالإضافة إلى رغبة روسيا في الخروج من حالة العزلة التي كانت تعاني منها بعد احتلالها لجزيرة القُرم، ورغبتها في إعادة تواجدها على الساحتين الإقليمية والدولية، كما أن ما يقارب الـ (2400) مقاتلاً إسلامياً من الجمهوريات الإسلامية داخل الاتحاد الروسي سيعودون إلى بلدانهم في حال انتصرت المعارضة السورية، مما قد يفتح المجال لقيام ثورات إسلامية مماثلة في بلدانهم بالشكل الذي يهدّد الأمن القومي الروسي (الدويري،2015: 112).

وفي ظل اختلاف وجهات النظر التركية والروسية بخصوص الأزمة السورية فقد تم قطع العلاقات السياسية والتجارية والسياحية بين البلدين بعد إسقاط تركيا لمقاتلة روسية على الحدود التركية السورية في نوفمبر عام (2015)، ولم تعد العلاقات إلى سابق عهدها إلا بعد أن قدّم الرئيس التركي (أردوغان) اعتذاراً للرئيس الروسي (بوتين) في تموز (2016) عن تلك الحادثة (بي بي سي،2016، www.bbc.com).

وتشهد العلاقات التركية الروسية إمكانية تقارب في وجهات النظر بعد الاجتماع الأخير بين الجانبين في آب عام (2016) بخصوص إنهاء ملف الأزمة السورية، وإعادة العلاقات الاقتصادية والسياحية والتجارية بين البلدين كما كانت في السابق.

العلاقات التركية- الأوروبية

رأت تركيا أن توسيع علاقاتها في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يفيدها من خلال إبراز أهمية دورها كقوة استقرار في الجوار الأوروبي، وكهمزة وصل بين الغرب والعالم الإسلامي، وقد حصلت تركيا على صفة دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي عام (1999)، وبدأت مفاوضات العضوية عام (2004).

وقد انقسمت دول الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لانضمام تركيا إلى

هذا الاتحاد، حيث رأى المؤيدون للانضمام أن موقع تركيا الجيو– استراتيجي المميز يمكن أن يشكّل جسراً للتواصل بين آسيا وأروربا من ناحية، وبين أوروبا والدول المصدّرة للطاقة كدول القوقاز ودول وسط آسيا من ناحية أخرى، كما أن تركيا ستعزّز أمن دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها ثاني أقوى دولة من الناحية العسكرية في حلف شمال الأطلسي، أضف إلى ذلك أن تركيا وفي عهد حزب العدالة والتنمية قامت بسلسلة من الإصلاحات السياسية، وقلّصت من سيطرة الجيش على الحياة السياسية، وقدّمت حلولاً للخروج من أزمة احتلال جزيرة قبرص، ومنحت حقوقاً للأقلية الكردية (العدوان،2013: 92).

أما المعارضون لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فيروْن أن تركيا ليست دولة أوروبية، وأن (97%) من أراضيها تقع في قارّة آسيا، وأن انضمام تركيا سيفتح المجال أمام دول أخرى للمطالبة بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، كما أن دول الاتحاد الأوروبي لا رغبة لديها في أن تنضمّ دولة إليها لها حدود مشتركة مع كل من سوريا والعراق وإيران، هذا بالإضافة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي غير قادرة على منافسة دولة مثل تركيا من المتوقع أن يصل تعدادها السكاني إلى (90) مليون نسمة بحلول عام (2050)، مما سيجعلها هي الدولة المسيطرة في الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً فإن تركيا برأي المعارضين لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لا تلبّي الشروط الدنيا للعضوية لا سياسياً ولا ثقافياً (Arguments for and against Turkey's EU membership, 2014, www.debating europe.eu).

ويرى الباحث أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل بانضمام تركيا إليه، وأنه سيتذرع بأي حجج لضمان ذلك، مثل الضغط بورقة الأقلية الكردية، أو الاعتراض على تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأطراف المتورطين في محاولة الانقلاب في تركيا الذي حدث في آب (2016).

4.2 الدراسات السابقة

قام الباحث بإجراء مسح شامل للمكتبة العربية والأجنبية لعدد من الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات وهي مرتبة من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1.4.2 الدراسات العربية

- دراسة خضيرات (2016): **العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002-2012**

تناولت الدراسة أبرز مميزات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002- 2012، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وركزت الدراسة على المؤسسات الرسمية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية التركية، والمؤسسات والتيارات غير الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، ودوائر السياسة الخارجية التركية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم ما يميز السياسة الخارجية التركية هو اهتمام تركيا المتزايد بالعمق الإسلامي الحضاري، وأن مصالح الدولة التركية مرتبطة بشكل مباشر بعمقها الحضاري الذي اعتمدته كإحدى فواعل سياستها الخارجية، وعليه فقد ارتبطت تفاعلات سياسة تركيا الخارجية في نظرية عمقها الاستراتيجي الذي يقوم على اتباع سياسة خارجية فاعلة مؤثرة ذات أبعاد واتجاهات متعددة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات لإبراز الدور التركي بين دول العالم.

- دراسة طاهر (2013): **الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**

أشارت الدراسة إلى أن تعقيدات الربيع العربي جعلت السياسة التركية تجاه المنطقة مقيده بعوامل ذاتية وخارجية حتى مع وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة، فطموحاته الإقليمية بدأت بالانحسار في ضوء تعقّد حساباته الخارجية، لكن الدراسة لم تتناول مدى ثبات المواقف التركية واتجاهاتها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أبرزها: أن تركيا كان لها دور أساسي في ثورات الربيع العربي، وأن العلاقات التركية

العربية واتجاهاتها لم تتصف بالثبات دوماً، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تبين حقيقة الدور التركي تجاه المنطقة العربية.

- دراسة العلاف والجلود (2010): **العلاقات الخليجية التركية 1973-1990**

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة التركية الخليجية ضمن الفترة المحددة، وبيان أهم المؤثرات الجيواستراتيجية التي تؤثر في طبيعة التعامل العربي التركي انطلاقاً من مكانة تركيا في المنطقة من الناحية الجغرافية، والناحية الاستراتيجية، بالإضافة إلى بيان البواكير الأولى للعلاقات التركية الخليجية منذ القرن التاسع عشر الميلادي، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج المقارن والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن تركيا تعتبر المنطقة العربية هامة من الناحية الجغرافية والناحية الاستراتيجية، وأن العلاقات التركية الخليجية تشهد تطوراً في العصر الحديث، وقد أوصت الدراسة بضرورة بيان أهم التطورات التي طرأت على العلاقات التركية الخليجية العربية بشكل عام.

- دراسة نوفل (2010): **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**

قامت الدراسة بتحليل مجمل التحولات التركية التي بدأت منذ عقدين ونصف من الزمن، وقد وظّفت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي لرصد أهم ملامح تطور الدور التركي إقليمياً ليصبح دوراً محورياً في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ خاص، والمنطقة المحيطة بتركيا بشكلٍ عام، ورصدت الدراسة بدايات تبلور نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، ويأتي في طليعته الدور التركي الفاعل الذي ينهض على سياسة خارجية تحمل دينامية كبيرة، وتتسم بالمبادرة، وليس برد الفعل، الأمر الذي تطلب قراءة للاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بشكل يفترق مع ضيق أفق الأيديولوجيات، والأحكام المسبقة، وأزمات الماضي وحقده، وتحديد سمات السياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المجسدة في المبادرة والحضور المبكر الاستباقي لتركيا في كل أزمات المنطقة ونزاعاتها، وذلك في إطار التركيز على صعود العالم

التركي، وإعادة توجيه السياسات التركية تجاه الشرق الأوسط، وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيا تقدم نموذجًا يرتكز إلى علاقات جيدة وإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي، وأن نجاحتها ملحوظة في ميادين الاقتصاد والتنمية والديمقراطية وعلاقة الدين بالدولة، وأوصت الدراسة الدول العربية بالإفادة من التجربة التركية في كافة المجالات.

- دراسة توفيق (2009): **السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002- 2008**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الاهتمام التركي بمنطقة الخليج العربي، وتوضيح جوهر السياسة الإقليمية ومجالاتها تجاه منطقة الخليج العربي، وبيان المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، والمنهج الواقعي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: أن تركيا تولي اهتماماً كبيراً بمنطقة الخليج العربي من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض العقبات التي تشوب العلاقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات لإبراز النواحي المشتركة السياسية والأمنية والاقتصادية بين كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة نور الدين (2009): **تركيا إلى أين: حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في دول منطقة الشرق الأوسط التي قامت بتحليلها، وهي إيران، وإسرائيل، وسوريا، وفلسطين، والعراق، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية التركية نجحت في وساطتها في الملف النووي الإيراني انطلاقاً من تجربتها السابقة في لعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لتركيا دور في إيقاف العدوان الإسرائيلي على غزة في

نهاية العام 2007، هذا بالإضافة إلى سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأت بين العراق وسوريا بعد تفجيرات عام 2009، وقد كان من أبرز توصيات الدراسة إنشاء منتدى للحوار العربي التركي يقوم على أسس التعاون وتمتين العلاقات التركية العربية، وتوحيد الرؤيتين التركية والعربية حول نزع أسلحة الدمار الشامل التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة، والتي تمتلكها كل من إسرائيل وإيران.

- دراسة حسن (2003): **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية العلاقات العربية التركية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي ومنهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات العربية التركية قد شهدت تحولاً ملحوظاً في التسعينات، ولاسيما عقب حرب الخليج الثانية، وفي ظل المتغيرات العالمية التي طرأت بعد حرب الخليج وجد العرب والأتراك أنفسهم منغمسين في علاقات مختلفة، وترتيبات تحتاج إلى إعادة نظر من جديد، وكان من نتيجة ارتباطات تركيا الخارجية أن تغير أداءها وتحول سلوكها الثابت المتكرر على كافة الصعد إلى تصعيد الصراع مع العالم العربي، على عكس ما كان متوقعاً بعد الحرب مع تدفق المساعدات العربية نحوها، كان ذلك يعنى بالنسبة للعرب ظهور متغير جديد يهدد الأمن العربي،في بوابته الشمالية الشرقية مع العالم، فكان لابد من وجود علاقات جديدة بين دول الخليج وتركيا، وهذا ما وضحته الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول طبيعة الدور التركي في المنطقة العربية.

2.4.2 الدراسات الأجنبية:

- دراسة Onis (2014): Turkey and the Arab revolutions boundaries of regional power influence in turbulent Middle East. **الثورات العربية وتركيا: حدود تأثير القوى الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط المضطربة.**

تناولت الدراسة الدور التركي أثناء الثورات العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن

المشاركة التركية في الشرق الأوسط تشكل اختباراً هاماً لإقامة حدود لنفوذ وتأثير القوى الإقليمية في سياق عالمي متغير، بحيث أصبحت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا الداعم الرئيسي للتغير السياسي وإرساء الديمقراطية في عصر الثورات العربية، والمساندة للمطالب الشعبية لكن مع تراكم الأدلة التجريبية التي تشير إلى إن السياسة الخارجية الاستباقية والعدائية لم تكن فعالة من حيث المساهمة في الإصلاح، أو تغيير النظام السوري أو المساعدة في إحداث تغير سياسي في مصر نحو التعددية، وخلصت الدراسة إلى ان تركيا لديها القدرة على ان تلعب دورا هاما لكن هذه القدرة ولعب هذا الدور، وتتطلب في البداية تحسنا في مجال الديمقراطية الخاصة بها، بدلا من مشاركتها المفرطة في السياسات المحلية لكل دولة.

- دراسة Tucci (2013): **The dimensions of the torch role in the Middle East أبعاد الدور التركي في الشرق الاوسط**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ابعاد الدور التركي في الشرق الاوسط وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى ان سياسة تركيا الخارجية جذبت الكثير من الانتباه سواء على صعيد الاتحاد الاوروبي أو الشرق الاوسط أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوصت الدراسة باجراء مزيد من الدراسات حول طبيعة السياسة الخارجية، التركية في العالم.

- دراسة Kurds (2010):**Turkish role in the middle east state of succession on the interior minister dawoodoglu، الدور التركي في الشرق الاوسط من دولة الخلافة الى وزير الداخلية داوود أوغلو**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في هاتين الفترتين، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على بيان الحقائق التي تتعلق بهذا الدور، وكان من ابرز نتائج الدراسة أن اسم تركيا يثير الكثير من الرعب لدى الأوروبيين، وأن هناك عنصرية واضحة ضد الاسلام وأن لتركيا دوراً بارزاً في منطقة الشرق الاوسط وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول الدور الأمريكي في العالم.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يُلاحظ على الأدبيات السابقة تناولها للعلاقات العربية التركية بشكلٍ عام، وعدم تركيزها على نموذجٍ معين من العلاقات، ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي سيحاول الباحث تغطيتها في هذه الدراسة، إذ إنها ستتناول على وجه الخصوص طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية خلال الأعوام (2011–2020)، وهي من الدراسات الرائدة – في حدود علم الباحث–، مما يشكل إضافةً جديدة للمكتبة العربية.

الفصل الثالث

أهمية دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً وجغرافياً وأمنياً

تمهيد

إن دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول التي وقّعت على قرار قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وتتألف من: الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، وتمثل مدينة الرياض السعودية مقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعقد المجلس اجتماعاته منذ أيار 1981 مع بداية الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gcc–sg.org).

وينص النظام الأساسي للمجلس على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتتمثل أهم أهدافه بما يلي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gcc–sg.org):

1. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب دول المجلس في كافة المجالات.
2. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة.
3. وضع أنظمة متماثلة في كافة الميادين المالية والاقتصادية، والتجارية والمواصلات والجمارك، والثقافية والتعليمية، والسياحية والإعلامية، والصحية والاجتماعية، والإدارية والتشريعية.
4. دفع عجلة التقدم التقني والعلمي في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والثروات الحيوانية والمائية، وإقامة المشاريع المشتركة، وإنشاء مراكز البحوث والدراسات العلمية، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالفائدة على شعوب هذه الدول.

وبرغم الظروف الصعبة التي عاصرتها الدول الخليجية ودول الإقليم بشكلٍ

عام، إلا إن المجلس استطاع تحقيق التعاون على المستوى الداخلي إذ تم إبرام عدد من الاتفاقيات المشتركة بين دول الخليج، ومنها اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك، والاتفاقية الاقتصادية الموحدة، واتفاقية العملة الخليجية الموحدة، أضف إلى ذلك إصدار قوانين وأنظمة خاصة بالتعليم والصحة والقضاء (عبدالمنعم،2008: 140-143).

وعلى الصعيد الخارجي، فقد تم توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا الإقليمية بحيث كرّست الدول الأعضاء كافة إمكاناتها لخدمة قضايا الأمة، إلا أنه مع الظروف والتطورات السياسية السريعة التي تشهدها المنطقة العربية، برز التناحر والصراع بين دول الخليج العربي، وليس أدل على ذلك ما حدث في العام 2017 عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين علاقاتها الدبلوماسية وروابطها التجارية مع بسبب اتهام الأخيرة بدعم الإرهاب والتحالف مع إيران.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاث قضايا رئيسية متعلقة بالأهمية الجغرافية والاقتصادية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيتم بحث كل قضية في مبحث مستقل، وذلك على النحو التالي:

1.3 المبحث الأول: الأهمية الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي

2.3 المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

3.3 المبحث الثالث: الأهمية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي

1.3 الأهمية الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي

تؤثر الجغرافيا بفروعها المختلفة على قوة الدولة، إذ يُعتبر الموقع الجغرافي من أهم المقومات التي تساهم في بناء قوة الدولة، وفي هذا الصدد، بيّن سبيكمان*[2] أن:

2* نيكولاس سبيكمان هو عالم سياسي جيوستراتيجي هولندي أمريكي لُقّب بـ "أبوعلم الاحتواء"، ويعتبر أحد مؤسسي المدرسة الواقعيةالكلاسيكية في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال طرح نظريته لإدارة السياسة الدولية، والتي تقوم على أن ضبط حركة العالم يتم عبر صُنع نظام عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة، وأن من يسيطر على الهلال الداخي وأرض الحافة في الجزيرة

"قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي فضلاً عن مواردها الطبيعية والاقتصادية وحجم سكانها وتطورها التقني، وجميعها مقومات استراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدولة وسياستها الخارجية" (السماك، 1988: 75).

ويحظى العامل الجغرافي بأهميةٍ كبيرةٍ في علم السياسة؛ وذلك بسبب اعتباره قوةً ساكنةً وكأمنة مرتبطة بمدى الوعي والاستعداد لدى صُنَاع القرار بتوظيف تلك القوة والاستفادة منها في السياسات الخارجية (المرشد، 2017: 29-30).

وقد تميزت منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة؛ كونها تمتلك أكبر نسبة من احتياطي للنفط العالمي، وقد كانت هذه المنطقة محط أنظار القوى الكبرى في العالم من أجل فرض السيطرة عليها، مما أدى إلى تنافس الدول الكبرى لاستعمارها منذ فترة مبكرة من التاريخ، واحتدام ذلك التنافس الاستعماري وعلى الأخص الأوروبي.

وبالرغم من أن بريطانيا قد فقدت جميع قواعدها العسكرية في كل من مصر وليبيا والسودان، الا انها أبقت قواعدها العسكرية في منطقة الخليج العربي؛ بسبب موقعها الجغرافي بالنسبة للعالم (http://www.uobabylon.edu.iq/).

ومن خلال المنظور الجغرافي، فإن منطقة الخليج العربي تتميز بالعناصر التالية (إسماعيل، 2010: 19):

1. تتوسط العالم.
2. تمثل المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية بالنسبة للعالم العربي.
3. تتواجد فيها ممرات مائية ذات أهمية استراتيجية.
4. الاتساع الجذري يتيح لها استغلال هذه المساحات في الاستثمار القومي.
5. تقع دول الخليج العربي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتتوسط العالم القديم بوقوعها في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، أي أنها تحتل القسم الشرقي من الوطن العربي (القحطاني، 2008: 39).

العالمية يسيطر على العالم، ويتمثل ذلك الهلال الداخلي وفق سبيكام بمعظم قارة أوروبا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وكوريا وشرق سيبيريا.

وتتمثل الحدود الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي بالخليج العربي وخليج عُمان شرقاً، والمحيط الهندي وبحر العرب والجمهورية اليمنية جنوباً، والبحر الأحمر غرباً، والجمهورية العراقية شمالاً (القحطاني، 2008: 39).

وتتفاوت مساحات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن أكبرها مساحةً السعودية، تليها سلطنة عُمان، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم دولة الكويت، ثم دولة قطر، وآخرها والتي تعد أصغر هذه الدول مساحةً هي مملكة البحرين. وتمتلك هذه الدول مجتمعةً مساحةً تقدر بِـ: (2.410.716) كيلو متراً مربعاً (مرسي، 1970)[3].

وهناك مجموعة من المقومات الجغرافية التي تميزت بها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي خلقت لها أهميةً استراتيجية كبيرةً في الميزان السياسي الدولي، مما جعلها محط أنظار الدول الكبرى بغية احتلالها والسيطرة عليها أو إنشاء تحالفات معها، ويمكن إبراز تلك المقومات والمزايا بما يلي (العزي، 1972: 13-17):

1. إن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.
2. إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر ممراً لجميع الطرق التي تربط بين الشرق في آسيا وأوروبا وتمر بالخليج العربي وقناة السويس، وقد أثبتت الأحداث التي مرت بها منطقة الخليج منذ السبعينات الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول (التكريتي، 1999: 10).
3. يحتوي الخليج العربي على عدة جزر مميزة بأهميتها الاقتصادية والعسكرية، ومن يسيطر على تلك الجزر يستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي (عبدالحكيم، 1980: 58)، كما يوجد مضيق هرمز الذي يُعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، ولذلك يُعتبر من أهم الممرات المائية الدولية؛ بسبب مرور ثلث الإنتاج العالمي

3. انظر: ملحق رقم(1)، والمتضمن خريطة الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي.

للنفط عبره، بنسبة 40%، ويقع مضيق هرمز في جنوب الخليج ويفصله عن مياه خليج عمان وبحر العرب، ويحده من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان، ويوجد في مدخل مضيق هرمز عدة جزر، منها جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى التي تشكل محل نزاع بين إيران والإمارات، وتصدّر السعودية 88% من إنتاجها النفطي عبر هذا المضيق، والعراق 98%، والإمارات 99%، وجميع نفط إيران والكويت وقطر، وتُعتبر اليابان أكبر مستورد للنفط عبر هذا المضيق (https://www.bbc.com/1).

4. إن خصوصية موقع الخليج العربي تجعله بمثابة قلب الشرق جغرافياً، فعن طريقه وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط، أو إلى تركيا والبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى، أو إلى أفغانستان (الجوهري، 2001: 29).

5. نظراً لامتداد الخليج على شكل خنجر إلى أقصى عمق متصور في منطقة جنوب غرب آسيا حتى نقطة يتقابل معها خط عرض 30 بخط الطول 50، فإن هذه المنطقة أصبحت أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأوروبية، وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية، فالمسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين حيث آبار النفط المهمة في جنوب روسيا الاتحادية لا تتجاوز 500 ميلاً (أبو العلا، 1992: 119).

وفيما يتعلق بمساحة دول الخليج العربي، فيبلغ المجموع الكلي لمساحتها 2.410.716 كم مربع، ويبين الجدول التالي مساحة كل دولة من دول الخليج كما يلي:

جدول رقم (1)

مساحة دول الخليج العربي (بالكيلو متر المربع كم2*)

الرقم	الدولة	العاصمة	المساحة (كم^2)
1.	قطر	مدينة الدوحة	11.607 كم^2
2.	سلطنة عمان	مدينة مسقط	309.500 كم^2
3.	مملكة البحرين	مدينة المنامة	767 كم^2
4.	السعودية	مدينة الرياض	2.000.000 كم^2
5.	الإمارات العربية المتحدة	إمارة دبي	71.024 كم^2
6.	الكويت	مدينة الكويت	17.818 كم^2
	المجموع: 2.410.716 كم^2		

*المصدر: مجلس التعاون الخليجي /لمحة احصائية

(https://www.gcc-sg.org/ar- ulfInformationwithCategorization.aspx)

2.3 الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتصدر الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي أول جوانب الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وتتمثل تلك الأهمية بالموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن إبرازها كما يلي:

1. الموارد الطبيعية:

بالرغم من أن معظم مساحة دول مجلس التعاون الخليجي عبارة عن صحراء قاحلة نادرة الموارد المائية، إلا أن تلك الصحراء تحوي في باطنها عدد كبير من المعادن الصلبة والسائلة، وتتمثل المعادن الصلبة بالحجر الجيري، والجبس، والرخام، والنحاس، والزنك، والفضة، والرصاص، والتيتانيوم 13، والتي تتركز معظمها في السعودية وعُمان،إضافةً إلى توفر بعض الحديد والألمنيوم في دول مجلس الخليج الأخرى.(بسيسو، 1989: 36).

أما المعادن السائلة، فأهمها النفط الذي تفاوت تاريخ اكتشافه في دول مجلس

التعاون الخليجي تبعاً للنشاط الاستكشافي في كل دولة والظروف المتعلقة بالشركات التي تولت ذلك النشاط، فالنسبة لدولة الإمارات، تتنوع الحقول النفطية في إماراتها السبع، وتصنف إمارة أبو ظبي على أنها أكبر تلك الإمارات إنتاجاً للنفط الخام، كما أنها تحتوي على أهم الحقول النفطية، سواء أكانت في المناطق البحرية أم البرية، والتي جعلت من دولة الإمارات ثالث أكبر دولة على مستوى العالم تصديراً للنفط، تليها إمارة دبي التي يتواجد بها 4 حقول نفطية، تليها إمارة الشارقة التي تم اكتشاف أقدم حقل فيها في عام 1972 (العتيبة، 2014: 39-45).

وتُعتبر البحرين أول دولة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي التي تم اكتشاف النفط فيها في العام 1932 من الحقل المملوك للدولة وهو حقل عوالي في الجزء الغربي من جزيرة البحرين، كما يوجد حقل نفطي مشترك بين البحرين والسعودية وهو حقل أبو سعفة الذي يعود اكتشافه للعام 1963، وفي عام 2018 أعلنت البحرين اكتشافها لأكبر حقل نفط في تاريخها، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على السوق العالمية، إذ إنه يحتوي على 80 مليار برميلاً من النفط، أي أنه أضخم حتى من احتياطيات السعودية (BBC، 2018، البحرين تكتشف حقل نفط بحري "يحتوي على 80 مليار برميل، www.bbc.com).

وفي السعودية، تم اكتشاف النفط بكميات تجارية عام 1938 في حقل الدمام، وتم نقل أول شحنة من النفط بنفس السنة في مركب من منطقة الخُبر إلى البحرين، ثم بُنيت المرافق الصناعية ومرافق الشحن البري في رأس تنورة، وتم نقل أول شحنة من النفط من رأس تنورة إلى الأسواق العالمية عام 1939، وتوالت بعد ذلك الاكتشافات النفطية في السعودية، والتي يصل عدد آبارها إلى ما يقارب المئة بئراً (www.oapecorg.org).

أما إنتاج النفط في السعودية، فيُقدّر بنسبة 90% من إنتاج النفط فيها، حيث أن هناك 5 حقول نفطية سعودية أكبرها حقل الغوار الذي ينتج قرابة 60% من النفط بكمية تقدر بـِ 70 مليار برميلاً (www.oapecorg.org)، وفي عام 2014 أعلنت شركة أرامكو عن اكتشاف 8 آبار نفطية جديدة شرق السعودية جعلت منها تنفرد بالصدارة بأكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم (الطيط والعمري، 2018).

ويمكن تقسيم المناطق التي اكتُشف فيها النفط في عُمان إلى 3 مناطق، هي: المنطقة الشمالية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، حيث اكتشف النفط في المنطقة الشمالية لأول مرة عام 1962 في كل من بئر جبال وبئر ناطح، ثم في 1964 اكتشف بئر فهود، وتوالت الاكتشافات بعد ذلك في المنطقة، وفي عام 1967 تم تصدير أول شحنة نفط من نفس المنطقة، وتعد محافظة الوسطى من أغنى محافظات سلطنة عُمان من حيث وفرتها بالآبار النفطية، حيث يتواجد بها عدد كبير من الآبار والحقول النفطية مما يجعلها أهم المحافظات إنتاجاً للنفط، كما يعد حقل دفاق أكبر حقل نفطي يرجع إنتاجه الكلي من النفط الخام من 30–40 مليون برميلاً نفطياً (شركة تنمية نفط عمان، 2016).

وفي قطر، بدأ التنقيب عن النفط فيها في العام 1937، إلا أنه توقف أثناء الحرب العالمية الثانية واستؤنف بعد توقف الحرب عام 1949، ويأتي الإنتاج النفطي في قطر على نوعين من الحقول البرية والحقول البحرية، وعن الحقول البرية القطرية، فإن جميع إنتاجها من حقل الدخان الذي بدأ الإنتاج فيه عام 1949، ويتم ضخ النفط من هذا الحقل إلى ميناء أمسيعيد عبر أربعة خطوط أنابيب، وفيما يتعلق بالحقول البحرية فتضم ثلاثة حقول رئيسية، هي: حقل العد الشرقي الذي اكتشف عام 1961 وبدأ الإنتاج منه عام 1964، وحقل ميدان محزم الذي اكتشف عام 1963 وبدأ الإنتاج منه عام 1965، وحقل بولحنين الذي اكتشف عام 1969 وتدفق إنتاجه عام 1973، وتوالت اكتشافات الآبار النفطية الأخرى في قطر مثل حقل الريان، وحقل الخليج، وحقل البندق،والذي يعد من أوسع الحقول البحرية، ويقع على الحدود بين قطر والإمارات العربية المتحدة (الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي).

وفي الكويت، تم اكتشاف النفط لأول مرة عام 1938 عقب تدفق النفط من بئر البرقان، ولم يبدأ إنتاجه إلا عام 1946 بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، وتتوزع الحقول النفطية في الكويت في الجنوب الشرقي الذي يضم حقل البرقان الذي يعتبر من أهم الحقول النفطية في العالم، وحقول نفط شمال الكويت التي تضم حقول الروضتين والصابرية والبحرة، وحقول غرب الكويت التي تضم حقول المناقيش وأم

قدير، كما تشترك الكويت مع السعودية في حقول المنطقة المحايدة بينهما، والتي من أهم حقولها الخفجي، والحوت، والوفرة، وفوارس الجنوبية، وجنوب أم قدير (متولي، 1977: 354).

ويتوفر الغاز الطبيعي أيضاً بمنطقة الخليج العربي باحتياطي بلغ 41368 مليار متراً مكعباً في العام 2018، ويوضح الجدول التالي حجم مؤشرات الطاقة للنفط الخام والغاز الطبيعي لدول الخليج العربي لعام 2018.

الجدول رقم (2)

حجم مؤشرات الطاقة لدول مجلس تعاون الخليج العربي للعام 2018*

مؤشرات الطاقة مجلس تعاون الخليج العربي للعام 2018				
	النفط الخام		الغاز الطبيعي	
	احتياطي مؤكد (مليار برميل)	الانتاج (الف برميل في اليوم	احتياطي مؤكد (مليار متر مكعب)	الانتاج المسوق (مليار متر مكعب / سنة)
الاماراة العربية المتحدة	97.8	3201	6091	65
مملكة البحرين	0.1	196.5	210	14.8
المملكة العربية السعودية	266.3	10711	8715	112.1
دولة قطر	25.2	608	23861	175.5
دولة الكويت	101.5	2749	1784	18
سلطنة عمان	5.4	865	707	36.0
دول مجلس التعاون الخليجي	496	18330.5	41368	420.6
اجمالي الدول العربية	715	25751	54237	600
اجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	69	71	76	70
اجمالي دول العالم	1471	88068	201043	3868

*(المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، **www.oapecorg.org**)

إن النفط هو المحرك الأول لاستراتيجية دول الخليج العربي، وهو المحفز الرئيسي في زيادة التنافسية والصراع على منطقة الخليج العربي التي تمتلك حوالي 60% من الاحتياطي النفطي العالمي.

وعلى هذا الأساس، فقد جعلت هذه الموارد والطاقات الاقتصادية وموقع منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم، كل ذلك جعلها تحتل جانباً جيواستراتيجياً هاماً تتنافس عليه الدول العظمى، انطلاقاً من أن النفط هو أهم مورد من موارد الطاقة في العالم.

وقد أدّت العوامل سابقة الذكر إلى زيادة القوة الشرائية لسكان دول الخليج العربي وقدرتهم الاستهلاكية، فأصبحت دول الخليج العربي سوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية واليابانية وغيرها من المنتجات العالمية، وانطلاقاً من كل ذلك، فقد بدأت أهمية منطقة الخليج العربي الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في ميدان التنافس والاستراتيجية العالميين (عبدالله، 1994: 91).

وهناك رأيان حول أهمية النفط في دول الخليج العربي، إذ يتجه الرأي الأول إلى أن النفط هو وحده المسؤول عن أهمية دول الخليج العربي، وهو المصدر الأول لكافة الإنجازات أو الإخفاقات التي تعاصرها تلك الدول، وأنه لا يمكن فهم دول مجلس التعاون الخليجي من دون النفط وخارج نطاق تأثير نفوذه، وأن ما يجري في هذه الدول من ارتباطات وعلاقات، أو ما تواجهه من تحدياتٍ ومخاطر، ويصل هذا الرأي إلى القول بأنه: "من دون النفط لا توجد أهمية أو حيوية تُذكر لدول مجلس التعاون الخليجي" (عبدالله، 1994: 74).

ويرى أنصار الرأي الآخر أن هناك عناصر قوة أخرى في منطقة الخليج العربي، أهمها الموقع الجغرافي، ودليل ذلك ما مرّت به منطقة الخليج سابقاً من كونها محور لصراعات ومنافسات دولية وإقليمية قبل اكتشاف النفط (الرميحي، 1999: 230).

ويميل الباحث إلى هذا الرأي، كون منطقة الخليج العربي تمثل جزءاً من منطقة الشرق الأوسط التي لطالما تم التنافس والتنازع بين القوى العظمى حولها.

إن ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي بالنفط أدى إلى تصنيف اقتصادياتها كمجموعةٍ اقتصادية ذات فائض رأسمالي تنتمي إلى نظام اقتصادي مختلط يقع بين مجموعة الدول الصناعية ومجموعة الدول النامية، فاقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات قائمة بذاتها تتسع وتنكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، إذ تمثل مبيعات النفط حوالي 80% من إجمالي صادرات تلك الدول، و90%من عملاتها الأجنبية من إجمالي ناتجها الوطني الإجمالي (شقير، 2014: 12-14).

وحين انتزعت الدول النفطية سلطتها وحريتها في تحديد سعر النفط الذي كانت تحدده الشركات النفطية الأجنبية الكبرى المسيطرة على الإنتاج في ما سمي بتصحيح أسعار النفط أو ثورة النفط في تشرين الأول 1973 أصبح النفط قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وامتلكت زمام المبادرة ضمن منظمة (أوبك) في تحديد أسعار النفط، وبعد أن كان سعر برميل النفط الأساسي الذي يتخذ أساساً للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل الواحد قبل تشرين الأول1973، وصل في عام 1980 إلى 34 دولاراً للبرميل الواحد (القرعي،1981: 155).

وقد أدّت هذه الزيادات الضخمة في العائدات إلى رفع الناتج الوطني الإجمالي، وترتب على ذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد في بعض الدول الخليجية، ولا سيما الدول ذات عدد السكان المنخفض إلى درجة فاقت من مثيلاتها في عدد من الدول الصناعية المتقدمة (طه،1991: 201).

وقد أتاح تضخم العائدات للدول الخليجية الدخول إلى السوق العالمية ضمن إطار مبيعات النفط واستلام العائدات، وضمن إطار الاستيراد السلع والخدمات الرأسمالية، والاستهلاكية والدفاعية، والاستثمار في الاقتصاديات الخارجية غير العربية بصفة أساسية، والتوظيف المالي في أسواق المال الغربية (القرعي،1981: 156)، حيث بلغ الاستيراد مستوياتٍ مرتفعةً جداً، أدّت إلى تسرب الموارد المالية إلى الخارج، وتكريس حالة التبعية التي تعيشها تلك الدول في ظل الاعتماد شبه الكامل على النفط في جدول صادراتها، إذ لا تقل هذه النسبة عن90 % من إجمالي الصادرات، مما يؤدي إلى تعميق حالة التخلف الاقتصادي وتشويه جهود التنمية (شقير،2014: 16).

وانطلاقاً من ذلك، فإنه يجب تفعيل جوانب العمل الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والاهتمام بنواحي التكامل الاقتصادي في ظل الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس، والتي يعتمد معظمها على النفط كمصدر وحيد للدخل يشكل نسبة عالية من دخلها القومي، تمهيدا للقيام

بالمشاريع التي يصعب تنفيذها في حال السوق المجزأ، وتنويعاً للقاعدة الإنتاجية بهدف التقليل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل مع ضمان استمرار المنافسة وتكثيف الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذي يدخلون سوق العمل سنوياً.

وهناك بعض المبادرات التي تُرصد في هذا السياق، مثل التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية المشتركة، وهي أول مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي في الدورة الثانية للمجلس الأعلى التي عقدت في الرياض عام 1981، وتتعلق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بعدة جوانب تصب في مصلحة تكامل دول الخليج العربي، مثل: تنظيم انسياب رأس المال، والتعاون في مجال النقل والمواصلات وانتقال الأفراد، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون في المجال النقدي والمالي، والتعاون الفني والإنمائي،وقد تم تطوير تلك الاتفاقية في العام 2001 في قمة قادة مجلس التعاون المنعقدة في مسقط بهدف مواكبة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وبما يعزز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي، وتلك البنود تمثل محطات مهمة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكلٍ كامل (القطاطشة، 2012: 201).

وعلى الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي واجهت تلك الخطوات وأثرت فيها سلباً كونها تتعلق بعدد من المستلزمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لغرض تحقيق ذلك التكامل، ومن أبرز تلك التحديات ما يلي:

- مطالب الطبقة الوسطى: كان للتحديات الاقتصادية التي تواجه الطبقة الوسطى في الدول الخليجية دوراً واضحاً في تنامي حالة من الحراك السياسي التي نجمت عما يعرف بثورات الربيع العربي نهاية عام 2010، وقد أوضحت عدة مقاييس إحصائية واجتماعية متعارف عليها عالمياً لقياس حجم الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها تشتمل على: العاملين الخليجيين الذين تفوق أجورهم الشهرية 70% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والعاملين

الخليجيين الذين تفوق أجورهم الشهرية عن 70% من الرواتب، والعاملين في القطاعات المهنية والتخصصية، والحاصلين على شهادات جامعية فأعلى (العالي، 2013، https://studies.aljazeera.nets/l) .

وقد شكّل انتقال هذا الحراك إلى دول مجلس التعاون الخليجي أحد أخطر التحديات الاستراتيجية لدول المنطقة نتيجة التحولات العميقة على توازنات القوى الدولية والإقليمية، والتحديات ذات الخصوصية لدول مجلس التعاون الخليجي (سعد، 2014: 118).

- التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي: تمنح أغلب الدول المنتمية إلى تكتلات إقليمية تجارتها الخارجية مع الدول الأعضاء في ذات التكتل أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى ما تحققه من منافع عديدة ومكاسب تدر عليها من الفائض المالي ما يلبي مستلزمات موازناتها السنوية، وتبرز هذه المكاسب والمنافع في النقاط التالية (خلف،2001 : 29):

1. تحقيق زيادة في الإنتاج نتيجة عملية التبادل الدولي.
2. اكتساب قدرات أوسع وأكبر من التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما يؤدي إلى استغلال الإمكانات والموارد المتاحة لزيادة إنتاج الدولة اعتماداً على السوق الخارجية بجانب اعتمادها على السوق المحلية.
3. زيادة في حجم الإنتاج بشكلٍ يمكّن المنتجين من توفير كمية كبيرة من المنتجات عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يُستخدم فيها رأس مال إنتاجي كبير.
4. رفع مستوى المعيشة.
5. فتح الأسواق بهدف الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الداخل، ومستلزمات الإنتاج، في حين أن اتساع السوق الخارجية إلى السوق المحلية يؤدي إلى اتساع الإمكانية لزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإنتاج.
6. المساعدة في سير السلع والمواد المنتجة بانسيابية في السوق، أي منع إغراق

السوق بالمنتجات وعدم تبديدها.

- غياب العناصر الضرورية للتكامل الاقتصادي: حيث تفتقر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى العناصر الأساسية التي يجب توافرها لقيام اتحاد اقتصادي بينها، وذلك لعدم وجود اختلاف في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج، وضآلة التبادل التجاري فيما بينها، مما يقلل بدرجة كبيرة من مدى المنافع التي تعود عادة على الاتحاد الاقتصادي.

- الموارد البشرية: قُدّر عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 بحوالي 54.9 مليون نسمة من مواطنين ومقيمين.

ويبين الجدول التالي تعداد سكان دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019 مرتباً من الأعلى تعداداً إلى الأقل تعداداً.

الجدول رقم (3)

التعداد السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019*

الدولة	التعداد السكاني (مليون نسمة)
السعودية	32.6
الإمارات العربية المتحدة	9.3
سلطنة عُمان	4.6
دولة الكويت	4.2
دولة قطر	2.7
المملكة البحرينية	1.5

*المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، (https://gccstat.org/ar)

وفيما يتعلق بالأيدي العاملة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعتبر من الدول المستقبلة للعمالة الأجنبية، الأمر الذي جعلها تولي اهتماماً متزايداً بالتوسع في مؤسسات التدريب الفني والتعليم المهني للأيدي الوطنية العاملة وتحسين مستواها، وقد بلغ إجمالي العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017 (13.86) مليون عاملاً، ويرتفع عددهم ليصل إلى ما يقارب الـ (24) مليوناً بعد

إضافة أفراد أسرة العاملين، أي ما يقارب نصف عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي، وتستقطب السعودية وحدها أكثر من 11.1 مليون عاملاً وافداً، معظمهم من الدول الآسيوية، وتتراوح نسبة العمالة الوافدة مقابل العمالة الوطنية فيها بين 40 و50%، بينما تصل في الإمارات إلى 90%، وفي الكويت تتجاوز نسبة الـ60% بقليل، في حين تصل إلى نحو 30% في عمان، وإلى 85% في قطر، وتقترب من 60% في البحرين؛ وبهذا تتصدر الدول الخليجية العالم من حيث نسبة وجود العمالة الأجنبية على أرضها، مما يضعها ضمن تصنيف الدول الأعلى نمواً على مستوى العالم (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2018: 7).

3.3 الأهمية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي

ترتبط أهمية منطقة الخليج العربي بتزايد أهمية النفط كسلعة استراتيجية، بالإضافة إلى جيوبوليتيكية هذه المنطقة، والتي جعلتها إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم المعاصر، إذ أصبحت المنطقة مسرحاً لصراعات ونفوذ الدول الكبرى، وبعض القوى الإقليمية في المنطقة، ويعود ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة، وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.

على ضوء ذلك، أدركت الدول العربية الست المطلة على الخليج العربي بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة أمنة ومستقرة، وانطلاقاً من هذا المبدأ الراسخ نظرت إلى أن أمنها كل لا يتجزأ، فقامت بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي هدف إلى: تحقيق الأمن الإقليمي لدول المجلس، وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لمواجهة التحديات التي تعترض العلاقة الأخوية فيما بينهم كتلك التي تتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تواجه جميع أعضاء هذا المجلس (الأمانة العامة لمجلس تعاون دول الخليج العربي، www.gcc-sg.org).

تعد التحالفات أحد أهم أنماط التعاون الدولي وغالباً ما تقام لدعم الأغراض الدفاعية والهجومية في مواجهة تهديد أي عدو مشترك، سواء كان داخلياً أو خارجياً، وعلى الرغم من أهمية هذا النمط من التعاون في المجال الأمني، إلا أن التحالفات الدفاعية من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم شعور الدول الأعضاء بالتهديد بدلاً من الحد منه، وبازدياد حدة التوتر والانقسامات، بل يمكن أن يكون لهذا الشعور دور في التنافس على الأسلحة، وتدخل الدول في تحالفات عندما تواجه تحديات أمنية ليس بالإمكان تحييدها بأي وسيلة أخرى، ويعتمد التعاون في التحالفات العسكرية على الفكرة التقليدية الخاصة بأمن الدولة، باعتبارها تمثل مجموعة من الدول تسعى إلى تنسيق قواها العسكرية بهدف التهديد باستخدام القوة لردع الأعداء المحتملين (أبو عامر،2002: 110).

وتتمثل التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بالتحديات الدولية والتحديات الإقليمية، فقد مرت منطقة الخليج العربي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بأحداث عززت من دفع الدول الخليجية إلى الإسراع بإنشاء إطار إقليمي يجمعها بهدف التصدي للانعكاسات التي يمكن أن تنتج عنها، ومن أهم هذه الأحداث: الثورة الإيرانية، وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عدد سكان إيران يزيد عن 79 مليون نسمة، منهمحوالي 90% من الشيعة الإمامية التي تشكل نسبة كبيرة في العالم الإسلامي، وهي من هذه الناحية مهمة بثقلها السكاني مقارنةً بالثقل السكاني لدول الخليج مجتمعةً، ويُضاف العامل العسكري إلى العامليْن الديمغرافي والأيديولوجي، إذ تمتلك إيران قوة عسكرية على قدر كبيرٍ من الأهمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أنها تُعتبر قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط (السماك، 1988: 47)، أضف إلى ذلك برنامجها النووي.

وقد كانت علاقة إيران مع دول الخليج العربي في عهد الشاه مضطربة ونزاعية، فمن جهة قامت إيران في عام 1971 ومباشرة بعد خروج البريطانيين من الإمارات باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزء من جزيرة أبو موسى، كما أن العراق كان مجال للعديد من المحاولات الانقلابية المدعومة من إيران فضلا

عن دعم الحركة الكردية المتمردة والتي كانت إيران تمولها بشكل رئيسي قبل اتفاقية الجزائر 1975، أما في 1980 فقد اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية وألغى الطرفان اتفاقات الحدود بينهما، حيث ألغى العراق اتفاق الجزائر لعام 1975 (السمات، 1991: 85)، وقد شكّل هذا الصراع مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ المنطقة، وأدى إلى تزايد قلق وخوف الدول الخليجية الأخرى من انعكاسات هذه الحرب على أمنها واستقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بموقف دول الخليج العربي من الحرب العراقية – الإيرانية، فقد تراوح بين خيارين أساسيين، إما خيار الحياد، أو خيار الانحياز للعراق وتقديم المساعدة له ضمن الحدود التي لا تثير إيران وتدفعها إلى توسيع نطاق الحرب لجذب أطراف جدد إليها (عبدالقادر، 2004: 46).

وقد استقرت مواقف دول الخليج العربي على الخيار الثاني؛ لأنه كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولةٍ عربية، ولأنه يؤمّن لها نوعاً من الغطاء الدفاعي ضد النظام الإيراني وضد النزعة التوسعية السوفييتية آنذاك في المنطقة (السعيد، 2000: 475).

من جهة أخرى، فقد ساهمت الحرب العراقية– الإيرانية في دفع دول الخليج العربي إلى الإدراك المتواصل بأخطاء الأصولية الإسلامية والتهديد الذي تشكله النزعة التوسعية للقومية الفارسية في إيران، وقد خشيت الدول الخليجية أن يحرز أي من العراق أو إيران نصراً كاملاً في الحرب، فلم تكن ترحب بنصر عسكري عراقي حاسم بقدر عدم ترحيبها بنصر إيراني مماثل؛ لأن ذلك يهدد أنظمتها، إذ كانت دول الخليج تعتبر بأن العراق بلد عربي راديكالي موالٍ للاتحاد السوفييتي آنذاك، ويشكل مصدراً محتملاً للقلق والمشاكل الإقليمية في ظل مطالبة العراق بالكويت كجزء من أراضيه، ونفس الأمر ينطبق على إيران، إذ رأت دول الخليج العربي أن احتمال تحقيق إيران لنصرٍ شامل وحاسم في الحرب سيؤدي إلى فرض شروط سياسية واستراتيجية بالغة القسوة على البلدان الخليجية برمتها، إضافة إلى ما سيشكله هذا النصر من تقوية نفوذ التيارات الإسلامية الأصولية المعارضة لأنظمة الحكم في

المنطقة (كمال،1991: 25).

ويُعتبر الخطر الإسرائيلي من ضمن الأخطار الخارجية التي تهدد أمن الخليج في الإدراك الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، فمباشرةً بعد تأسيس مجلس تعاون دول الخليج العربي، تم التأكيد في أول اجتماع لقادته في أبوظبي عام 1981 في بيانه الختامي أن "ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف.

وقد تكرر ربط ضمان الاستقرار في الخليج وتحقيق السلام في الشرق الأوسط في كافة البيانات الختامية اللاحقة، وسرعان ما لاقى الخطر الإسرائيلي اهتماما بالغا من قبل دول المجلس خاصة بعد اختراق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية للأجواء السعودية، وقنبلة المفاعل النووي العراقي، الأمر الذي جعل قادة المجلس يرددون جميعاً أن الكيان الصهيوني هو الخطر الرئيسي الذي يتهددهم وبأنهم يشكلون الهدف المقبل للاعتداءات الإسرائيلية (المياح والطائي، 2002: 33-35).

وتعد إسرائيل أحد أهم المصادر الأساسية لعدم الاستقرار في المنطقة؛ لما تمثله من تهديد لأمن الخليج العربي، بسبب امتلاكها قدرة عسكرية تمكنها من الوصول إلى أي موقع في الخليج، كما هو الحال في ضرب المفاعل النووي العراقي من خلال خرقه الأجواء الخليجية، إضافة إلى أنها كانت أحد مصادر المساندة الأساسية لنظام" الشاه "في إيران، واعتبرت مصدراً أساسياً لتزويد إيران بالسلاح بهدف استمرار الحرب العراقية الإيرانية وإنهاك تلك الدولتين (المراكبي،1998: 93)، ومع ما يواكبه العالم العربي من انهيارات وانشطارات، فقد انقسم الصف الخليجي مرةً أخرى بعد قضية مقاطعة قطر، من حيث المشاركة بصفقة القرن، إذ شاركت 3 دول خليجية في مؤتمر الإعلان رسمياً عن صفقة القرن، وهي: البحرين، والإمارات، وعُمان، والذي عُقد في 28 كانون ثاني 2020 (الجزيرة.نت،2020،

.(www.aljazeera.net.

شهدت منطقة الخليج العربي توسعاً عسكريا بريطانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية 1949، إذ تم إنشاء مطار مدني في قاعدة العيش في البحرين، وفي الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة أنشأت بريطانيا قاعدة الهملة عام 1962 على رغم وجود قاعدة الصخيرة القريبة، وفي عُمان أيضاً قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة بحرية وجوية في جزيرة مصيرة القريبة من مضيق هرمز، وتوسيع القاعدة البريطانية في الشارقة، واشتركت القوات البحرية البريطانية مع البحرية الأمريكية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين، وأنشأت بريطانيا مراكز تجميع لقواتها في إمارة قطر في مسعيد ودخان، وأكملت هذا كله بنقل مركز القيادة العسكرية البريطانية للشرق الأوسط من عدن إلى البحرين قبل شهرين فقط من قرار رئيس الوزراء بالانسحاب من الخليج عام 1967 (مراد،1995: 26).

وقد جاء قرار الانسحاب متعارضاً مع الصعوبات التي سبق أن أوضحها وزير الدفاع البريطاني آنذاك (دنيسهيلي) في عام 1967 والذي أعلن عن تشكيكه بقدرات الحكومات المحلية في الخليج على حماية استقرارها، وقال إن "الرحيل البريطاني سيحدث اضطراباً قبل أن توجد أسس بديلة للاستقرار في المنطقة مما قد يؤدي إلى صراع طويل"، ولم تستطع الحكومة البريطانية إخفاء التوترات التي حدثت داخلها، وكانت مجمل الخلافات البريطانية حول هذا القرار تتركز حول قضية "فراغ القوة" الذي سينشأ نتيجة الانسحاب العسكري البريطاني (هوليداي،1982: 78).

وقد كان قرار الانسحاب البريطاني من الخليج سببا رئيسيا ومباشرا في إثارة قضية أمن الخليج بشكل لم يحدث من قبل عندما كانت بريطانيا تقود الهيمنة في الخليج، فقد كشف هذا الانسحاب الغطاء عن إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية استراتيجية وخلق فراغ قوة خطير، وأصبح الخليج مركز التنافس بين القوتين العظميين آنذاك، وتزايدت أيضاً حدة التوترات بين دول الخليج، مما أدى إلى تعارض مصالحها وتصادم أيديولوجياتها وأنظمتها السياسية المختلفة (دول المجلس الست والعراق وإيران) (ياسين،2017: 45).

وفي عام 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي بغزو الاتحاد السوفييتي سابقاً لدولة أفغانستان، وقد أدى ذلك إلى تفجير سلسلة من ردود الأفعال الأمريكية الغربية الحادة، وعلى المستوى الإقليمي، فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في الخليج، والتي من الممكن تلخيصها بما يلي (مراد،1995: 32):

1. إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفيتية في أفغانستان قريبة أكثر من منطقة الخليج.
2. إن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان كبلد إسلامي قد أدى إلى ردود قوية في دول الخليج العربية وفي أماكن أخرى من العالم الإسلامي، وقد تمثل رد فعل العلني لدول الخليج العربي بتقديم المساعدات المالية إلى الثوار الأفغان.
3. أدى غزو أفغانستان إلى إحراج الوضع في الخليج، لأنه زاد من حدة الحرب الباردة ونقلها إلى الخليج.

بعد أن أكملت بريطانيا انسحابها العسكري من الخليج العربي عام 1971 بدأ التساؤل حول القوة التي ستتولى مسؤولية ضمان الأمن الجماعي في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً للغرب بسبب نفطها وموقعها الاستراتيجي، وفي ظل الدور الريادي الذي كانت تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية ولا ينافسها سوى الاتحاد السوفييتي سابقاً –في ظل تحرك الأخير النشط في المحيط الهندي، الأمر الذي أقلق الإدارة الأمريكية–، انتهجت الحكومة الأمريكية سياسة تقوية دفاعات بعض الدول الخليجية الحليفة حتى تتمكن من الحد من احتمالات الاعتداء الخارجي عليها (حوات،2002: 57).

وفي عام (1975) تم إجراء تدريبات عسكرية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية لغزو منطقة الخليج العربي من البحر والجو، وقد اكتسبت فكرة غزو منطقة الخليج العربي بُعدها المؤسساتي عام (1980) بعد إعلان مبدأ كارتر[*4] الذي

4 تضمّن مبدأ كارتر إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر تصميم الولايات المتحدة

اعتبر الخليج العربي منطقةً ذات أهميةٍ حيويةٍ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمّ اتخاذ قرار بإرسال قوات بحرية إلى شواطئ الخليج العربي؛ بهدف تأمين تواصل إمدادات النفط منه، وقد ساند الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) مبدأ (كارتر)، وتم إنشاء عدّة قواعد عسكرية في المنطقة لتوضع تحت تصرف قوة الانتشار السريع التي أصبحت تُعرف منذ عام (1983) بالقيادة المركزية (البرزنجي،1993: 86).

وفي عام (1989) روّجت الإدارة الأمريكية أن الخيار العسكري واردٌ للاستيلاء على حقول النفط في منطقة دول الخليج العربي، وبرغم ما ستتعرّض له الولايات المتحدة الأمريكية من انتقاداتٍ دوليةٍ في حال استخدام القوة، إلا أن المبرّر الوحيد الذي سيتم تقديمه هو تأمين حقول النفط، وضمان وصول الإمدادات النفطية (الحوامدة، 2009: 88).

ويعود الاهتمام الأمريكي بنفط منطقة الخليج العربي إلى نضوب حقول النفط الأمريكية، وعدم اكتشاف حقول جديدة، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين مصادر طاقة مستقرة لوارداتها من النفط الخام من الخارج (العناني،2012: 37)، وأفضل منطقة ممكن أن تقوم بهذه المهمة هي منطقة الخليج العربي، بسبب الاحتياطيات العالمية التي تمتلكها من النفط كما ذكر الباحث سابقاً، أضف إلى ذلك انخفاض سعر إنتاج النفط الخليجي مقارنةً بسعر إنتاج النفط الأمريكي، حيث أن إنتاج البرميل الواحد من النفط الخليجي يكلّف بين دولاراً واحداً إلى دولار ونصف، في حين تصل كلفة إنتاج برميل النفط الواحد إلى (12) دولاراً في أمريكا الشمالية، و(18) دولاراً في أمريكا الجنوبية، ويُضاف لجميع ما سبق ارتفاع جودة النفط الخليجي مقارنةً بغيره (العساف،2003: 39).

الأمريكية على مقاومة أي خطر يهدّد الخليج العربي، واستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر، وحثّ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية على المشاركة في هذه القوة، وقد نتج عن مبدأ كارتر إنشاء قوات التدخل السريع كقيادة عسكرية مستقلة لحماية منطقة الخليج العربي انظر: (العرداوي، 2005: 305).

بدت منطقة الخليج العربي بحالة من الضعف والتشتت وانعدام الأمن والتدخل الخارجي المباشر في شؤونها الداخلية، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصولاً إلى التدخلات الإيرانية في العراق واليمن، مضافاً إليها تدخلات في دول عربية أخرى خارج منطقة الخليج العربي مثل سوريا ولبنان من قبل إيران، وكذلك التدخل الروسي في سوريا عام 2015، من خلال الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، إضافةً إلى ما شهده كل من العراق وليبيا واليمن وعلى نحو خاص سوريا التي أصبحت مسرحاً للتدخلات الإقليمية والدولية السياسية والعسكرية منذ بداية الأزمة فيها عام 2011، والذي فتح المجال على مصراعيه للتدخلين العسكري الإيراني والروسي (كيالي، 2016: 16).

وعكست أحداث الربيع العربي آثاراً تمس المصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ بسبب تصاعد دور القوى الدولية في تطورات القضايا العربية المتأزمة، والتي امتدت تأثيراتها إلى صميم السياسات الوطنية؛ نتيجة تورط بعض دول الخليج العربي في الصراعات التي نتجت عن الربيع العربي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عجز دول المنطقة العربية ككل عن تدبير شؤونها يعود لعدة أسباب، منها ما يلي (رفعت، 2016: 7):

1- استمرار تعامل القوى الغربية وروسيا مع الدول العربية من خلال وجهة النظر التي تحمل العرب المسؤولية الرئيسية في استشراء ظاهرة العنف والإرهاب وانتشار التنظيمات المتطرفة في أرجاء المنطقة العربية وخارجها، وذلك بالاستناد إلى المنطلقات الفكرية التي تحملها المجتمعات العربية والإسلامية والتي تجعلها مصدراً للإرهاب وتصدير الأفكار المتطرفة.

2-قيام الدول الغربية التي تتصدى للإرهاب وتشترك مع عدد من الدول العربية في التحالف الدولي لمحاربته، بإلقاء تهمة الإرهاب على الطائفة العربية السنية ودعمها لتنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة.

3- توفر الوقت اللازم لتحركات القوى الدولية من أجل ممارسة الأدوار على ساحة القضايا العربية الساخنة، عبر تحديد التوجهات وتخطيط التحركات واختيار

التحالف على أرضية ثابتة، على العكس من الدول العربية التي تمارس أدوارها على الساحة من منطلقات مختلفة وأهداف متباينة وتحالفات ضعيفة، واستمرار تحرك مواقفها على أرضية طائفية أو من منطلق المعارضة التلقائية لسياسات بعض القوى الدولية والإقليمية.

ومن الجدير بالذكر القول أيضاً أن التحديات الدولية ذات الطابع الأمني التي تغذيها الدول الكبرى، لها دور في الجدل النظري الدائر حول دور القوى الغربية الكبرى في دعم الديمقراطية أو السلطوية في منطقة الخليج العربي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بالنسبة للمصالح الغربية في ظل تهديدات أمنية عدة ازدهرت خلال السنوات الأخيرة، فالقوى الكبرى قد تقبل بأي نظام في المنطقة بغض النظر عن ديمقراطيته أو سلطويته ما دام هذا النظام يلتزم بمجموعة الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للغرب والتي من أبرزها: الحفاظ على إمدادات وتدفق الطاقة، ومواجهة التنظيمات الإسلامية، وتحرير الاقتصاد، وتقييد الهجرة، والسلام مع إسرائيل أو عدم معارضته على أقل تقدير (كشك، 2012: 47).

إن تغير الأنظمة العربية وقيام الثورات الشعبية مثَّل إشكالية حقيقية للدول الأجنبية المنتفعة بالنفط، ومثلت قوة ممانعة ضد الثورات المهددة لمصالحها في المنطقة، والتي قد يترتب عليها فشل تأمين الامددات النفطية، وهو ما تخشاه دول الخليج العربي من عدم قدرتها على زيادة عملتها من صادرات النفط (شقير،2014: 89).

ومما لا شك فيه أن البوابة الجنوبية للجزيرة العربية تمثل عمقًا استراتيجيا للأمن القومي الخليجي، وليس من مصلحة الخليج العربي إضعاف اليمن، إذ إنه يمثل المخزون البشري لمنطقة الخليج في جميع المجالات العسكرية والمدنية والاقتصادية، وأية مخاطر أمنية سيكون لها الأثر الأكبر على استقرار منطقة الخليج العربي والتاريخ السياسي والجغرافي والاقتصادي يؤكد ذلك، كما أن مضيق باب المندب يمثل قلب العالم العربي الاستراتيجي الجديد لما يمثله من أهمية رابطة للمصالح الإفريقية والأوربية والأسيوية، يليه العراق والأردن وسوريا، إذ تمثل هذه

الدول أهمية استراتيجية تؤثر وتتأثر بأمن منطقة الخليج العربي (الجبوري،2011)

الفصل الرابع

التواجد التركي في منطقة الخليج العربي

تمهيد

بدأ حزب العدالة والتنمية التركي منذ وصوله إلى السلطة في العام 2002 بتطوير العلاقات التركية– العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك نتيجة المتغيرات التي عاصرتها المنطقة، والتي كان أبرزها النفوذ الإيراني والمساعي بتطوير البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي من شأنه أن يهدّد أمن المنطقة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بشكل عام وتركيا بشكل خاص، إضافةً إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003، واستمرار الرفض الأوروبي في انضمام تركيا لعضويته.

وقد كان من ضمن الحلول التي وضعها حزب العدالة والتنمية التركي هو التوجه نحو منطقة الخليج العربي؛ نظراً لموقعها الاستراتيجي المهم، وامتلاكها إمكانيات اقتصادية هائلة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تحقق الأهداف والمصالح التي تطمح إليها في المنطقة، فضلاً عن أن دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى تركيا على أنها لاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى موقع تركيا الاستراتيجي الهام والإمكانات الاقتصادية المتطورة التي تمتلكها (الحوراني، 2009 : 1).

تتميز العلاقات التركية– الخليجية بدرجة عالية من التعقيد والتناقض، فالطرفان التركي والخليجي بحاجة ماسة إلى التقارب والتعاون من ناحية، وبنفس الوقت تشوب علاقاتهما درجة من الشك وعدم الثقة من ناحية أخرى، وتختلف طبيعة العلاقات التركية– الخليجية بحسب موقف الطرفين من بعض القضايا المركزية في المنطقة، ويضاف إلى ذلك أن العلاقات التركية– الخليجية لا تسير بوتيرة ثابتة، ولا يمكن التعامل معها ككتلة واحدة، وإنما يختلف تعاطي تركيا مع كل دولة خليجية على حدة، ففي حين تصل العلاقات لأوج تحسنها مع قطر خاصة بعد الأزمة

الخليجية*[5]، فإنها تصل لقمة توترها مع الإمارات خاصة بعد ثورات الربيع العربي، بينما تقع العلاقات التركية السعودية في المنتصف، بحيث تتراوح بين التباعد تارة والتقارب تارة أخرى ومن محطات العلاقات التركية– السعودية ما تميزت بالتقارب بعد وصول الملك سلمان بن عبدالعزيز للحكم في السعودية في كانون كانون 2015 (دياب، 2017: 2)، أما في الوقت الحالي (2020)، وفي ظل اشتعال العديد من الملفات الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة السورية والخليجية والكردية، وتصاعد الدور الروسي على حساب الدور الأمريكي في المنطقة، واغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في السفارة السعودية في إسطنبول، يمكن القول أن العلاقات التركية– السعودية في تدهور.

وسيتناول هذا الفصل أبرز السياسات التي انتهجتها تركيا للحفاظ على تواجدها داخل منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال المباحث التالية:

1.4 المبحث الأول: السياسات الاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

2.4 المبحث الثاني: التوجهات السياسية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

3.4 المبحث الثالث: السياسات الأمنية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

1.4 السياسات الاقتصادية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

ذكر الباحث سابقاً إمكانيات تركيا الاقتصادية المتنوعة من صناعة وزراعة ومياه وتجارة، وبرغم هذه المقومات، إلا أن هناك عقبة تواجه الاقتصاد التركي، وهي أنها تعاني من نقص في الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة لنمو الاقتصاد التركي،

5* الأزمة الخليجية: في ذكرى النكسة، الخامس من حزيران 2017، فرضت ثلاث دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) حصارًا على دولة قطر بعد حملة إعلامية تحريضية غير مسبوقة؛ حيث أغلقت هذه الدول الحدود البرية والبحرية مع قطر وفرضت حظرًا على حركة الطيران مع الدوحة، فأحدثت الأزمة أضرارًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما ضرب كل الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي منذ نشوئه في أيار 1981.

ولمواجهة هذه الإشكالية، فقد سعت تركيا إلى الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي كونها تمثل أرضًا خصبةً للاستثمارات الخليجية (محمد، 2010: 28).

بدأت العلاقة المؤسساتية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا بالاستناد إلى الاتفاق الإطاري بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والجمهورية التركية حول التعاون الاقتصادي الذي تم الاتفاق والتوقيع عليه في شهر أيار لعام 2005 في مدينة المنامة في البحرين، والذي هدف إلى رصد قضايا الأنشطة الاقتصادية والتعاونية، وتحديد مجالات التعاون الجديدة، وعلى إثر ذلك تقرر إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي (النيال، 2013: 63).

وبتأسيس آلية الحوار الاستراتيجي وبعد توقيع مذكرة التفاهم بين دول مجلس التعاون الخليجي والجانب التركي عام 2008، اكتملت البنية التحتية اللازمة لتحديد العلاقات بين الجانبين على أساس مؤسساتي، وبذلك، وتُعتبر مذكرة التفاهم تلك أول من أوائل الاتفاقيات التي عُقدت مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بين أبرز المواضيع التي نصت عليها مذكرة التفاهم: عقد الاجتماعات الدورية للحوار الاستراتيجي رفيع المستوى على المستوى الوزاري والاجتماعات لكبار الموظفين سنوياً بين الجانبين، وفي هذا الإطار تم عقد خمسة اجتماعات للحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى (جدة 2008، إسطنبول 2009، الكويت 2010، إسطنبول 2012، الرياض 2016) (نورالدين، 2016: 46).

وقد امتازت العلاقات التجارية بين الطرفين التركي والخليجي بالتطور المتسارع، حيث قارب حجم التبادل التجاري عام 2018 حوالي 18.1 مليار دولاراً، وبمقارنته مع العام 2017، والذي قارب فيه التبادل التجاري 21.9 مليون دولاراً، نجد انخفاضاً بنسبة 17.4%، كما أن قيمة الفائض في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا بلغت نصف مليار دولاراً أمريكياً لعام 2018 مقابل عجز بلغ 3.3 مليار دولاراً أمريكياً في العام 2017 (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجية، 2019: 1-7).

وفيما يتعلق بالاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا، فقد قدَّر البنك المركزي التركي حصة دول الخليج باستثناء البحرين حوالي 9% من إجمالي الاستثمارات المباشرة في تركيا، كما بلغ إجمالي الاستثمارات القطرية في تركيا خلال منتصف عام 2019 حوالي 601 مليون دولاراً، أيْ ما يمثل 90% من إجمالي الاستثمارات الخليجية المباشرة خلال العام 2019، وقد رفعت الإمارات حجم استثماراتها المباشرة من خمسة ملايين دولاراً في منتصف العام 2018 إلى 27 مليون دولاراً خلال العام 2019. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا 300 مليون دولاراً خلال عام 2019، وبلغت حصة السعودية في سوق الأوراق المالية التركي حوالي 2.4%، وبلغت الحصة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي في سوق الأوراق المالية التركي حوالي 7% (البيك،2020، https://www.aljazeera.net).

وسيتم بحث العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية الخليجية لكل دولة خليجية على حدى على النحو التالي:

أولا: المملكة العربية السعودية

تُوصف العلاقات الاقتصادية التركية السعودية بأنها جيدة إلى حد كبير، حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية خلال عام2017 في تركيا 6 مليارات دولار، كما ارتفع عدد الشركات السعودية في تركيا خلال نفس العام إلى940 شركة (الخليج الجديد،2017، thenewkhalij.news/).

ويمكن استيضاح العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والسعودية خلال الأعوام (2015-2018) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والسعودية (مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	3.47	3.17	2.74	2.64
الواردات	2.12	1.84	2.11	2.32
حجم التبادلات التجاري	5.59	5.01	4.85	4.96
التوازن	1.35	1.33	0.63	0.32

* المصدر: (هيئة الإحصاء التركية: http://www.mfa.gov.tr/SuudiArabistan).

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم كل من الصادرات والواردات والتبادلات التجارية قد انخفض في الأعوام 2017 و2018، ويعزو الباحث سبب ذلك إلى الضغوطات الاقتصادية التي عانت منها السعودية على إثر انخفاض سعر النفط العالمي، كما عانت تركيا من عدم استقرار سعر الصرف، حيث ارتفع سعر الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية، ليصل إلى 3.73 ليرة تركية بعد وقتٍ قصير من إعلان الولايات المتحدة أنها ستُعلق طلبات تأشيرة المواطنين الأتراك، وبالتالي فإنه لا بد من الاعتراف بحاجة البلدين (تركيا والسعودية) لبعضهما البعض اقتصادياً؛ سواءاً بسبب الطبيعة الهيكلية لاقتصاديات الدولتين، أو بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولتان (ترك برس، 2017،www.turkpress.co).

أما عن واردات تركيا من السعودية فهي المواد النفطية والكيميائية، بينما تصدّر تركيا للمملكة العربية السعودية السجاد والمواد النفطية المكررة واللوحات الكهربائية وحديد البناء والأثاث المنزلي (وزارة التجارة التركية: https://www.trade.gov.tr/).

وعلى الصعيد الاستثماري، فقد بلغ حجم الاستثمارات التركية في السعودية حوالي 660 مليون دولاراً أمريكياً وفقاً لبيانات الإدارة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك أكثر من 200 شركة تركية تعمل على أراضي

السعودية، وهي بذلك تعد الدولة الخليجية الثانية (بعد قطر) على مستوى الخليج والسابعة عالمياً على صعيد حجم الأعمال التي ينفذها المقاولون الأتراك فيها، أضف إلى ذلك تنفيذ شركات المقاولات التركية ما يزيد عن 100 مشروعاً في السعودية، وتملُّك المواطنين السعوديين حوالي 3545 عقاراً في تركيا (اتحاد غرف دول المجلس التعاوني الخليجي،2016).

ثانيا: مملكة البحرين

تطورت علاقات مملكة البحرين مع تركيا بعد زيارة نائب رئيس الوزراء البحريني الشيخ محمد بن مبارك عام 2003 إلى تركيا، حيث تم توقيع برتوكول مشاورات بين وزارتي خارجية البلدين، وبروتوكول ثانٍ بين وكالتي أنباء الأناضول والبحرين، وبروتوكول ثالث في مجال الوثائق والأرشيف (الأرشيف البحريني، www.bahrainprimeminister.nete).

وقد سعى رئيس الوزراء البحريني خلال زيارته لتركيا عام 2006 إلى العمل لجذب الاستثمارات التركية إلى المملكة البحرينية، وقد أثمرت هذه الزيارة بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات، ومن أبرزها ما يلي: (وكالة أنباء البحرين، 2006)

1. اتفاق التعاون في مجال حماية الاستثمارات بين البلدين من خلال وضع القوانين التي تكفل حرية الاستثمار.
2. اتفاقية المجلس الاقتصادي التركي.
3. اتفاقية التعاون الثنائي في المجال الجمركي.
4. التأكيد على التعاون في مجالات السياحة والطيران.

وقد استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين (تركيا والبحرين) من خلال حجم التبادلات التجارية التي كانت تزداد تارة وتنخفض تارة بحسب المؤثرات الخارجية، ويوضح الجدول التالي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة البحرينية وتركيا خلال الفترة الواقعة بين (2015-2018)

جدول رقم (5)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مملكة البحرين وتركيا (مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	255	193	227	299
الواردات	104	128	187	187
حجم التبادلات التجاري	329	321	414	486
التوازن	121	65	40	112

(*المصدر: هيئة الإحصاء التركية

.(http://www.mfa.gov.tr/Bahreyn_Ekonomisi-arapca.ar.mfa

ويُعتبر التبغ والحديد والفولاذ والإكسسوارات ووسائط النقل البرية أهم صادرات الدولة التركية إلى المملكة البحرينية، بينما يعد الحديد والألمنيوم والنفط الخام (ما عدا النفط والمشتقات النفطية) والمنتجات القطنية والسماد الكيماوي أهم وارداتها من البحرين (وزارة التجارة في الجمهورية التركية).

ثالثاً: دولة قطر

شهدت العلاقات التركية القطرية تطوراً في المجالات الاقتصادية والسياسية منذ زيارة الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 2002 إلى تركيا، فمنذ ذلك الحين زاد مؤشر العلاقات بين الطرفين في وتيرة تصاعدية، وكانت تلك الزيارة بمثابة نقطة التحول في مسيرة العلاقات التركية القطرية فقد تم من خلالها التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي وحماية تشجيع الاستثمار (صحيفة العرب، 2009).

وعلى إثر ما سبق، ازداد حجم التبادل التجاري بين قطر وتركيا في كل سنة وبتسارع ملحوظ حيث وصل بنهاية عام 2018 إلى 1،4 مليار دولار أي بنسبة 57% زيادة عن عام 2017، والجدول التالي يبين مدى ازدهار التجارة بين الدولتين.

جدول رقم (6)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة قطر وتركيا (مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	423	439	649	1.096
الواردات	360	271	264	335
حجم التبادلات التجاري	783	710	913	1.431
التوازن	63	168	385	761

*(المصدر: هيئة الإحصاء التركية

(http://www.mfa.gov.tr/Katar_Ekonomisi-arapca.ar.mfa

ويُعتبر الأثاث المنزلي والدارات الكهربائية والإلكترونية والزيوت المعدنية ومواد ومستلزمات البناء والحليب ومشتقاته من أهم الصادرات التركية إلى قطر، بينما يعتبر الألمنيوم الخام والمنتجات البلاستيكية والغاز الطبيعي المسال من أهم الواردات التركية من من قطر.

وعلى الصعيد الاستثماري، تعد قطر في طليعة الدول الخليجية التي ينفذ فيها المقاولون الأتراك أكبر عدد من المشاريع، وعلاوة على ذلك فإن هناك أكثر من 180 شركة تركية تعمل في قطر، كما بلغت قيمة المشاريع التركية التي نُفذت في قطر حوالي 4.17 مليار دولاراً.

رابعا: دولة الكويت.

اكتسبت العلاقات الثنائية القائمة بين تركيا والكويت زخماً من خلال الزيارات عالية المستوى التي حدثت في السنوات الأخيرة وما تخللها من اتفاقيات عديدة تم توقيعها من كلا الجانبين بهدف تصعيد التعاون بين الدولتين في جميع المجالات، فعلى الصعيد التجاري يوصف بأنه متذبذب ينخفض ثم يرتفع، فنجد بأنه قد وصل إلى حدود 678 مليون دولار في عام 2018 متجاوزاً بذلك حجم التبادل التجاري لعام 2015، ويمثل الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين تركيا والكويت.

جدول رقم (7)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الكويت وتركيا (مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	483	431	440	534
الواردات	141	110	169	144
حجم التبادلات التجاري	624	541	609	678
التوازن	342	321	271	390

*المصدر: هيئة الإحصاء التركية http://www.mfa.gov.tr/ Ekon-arapca.ar.mfa).

وفيما يتعلق بأهم الصادرات التركية إلى الكويت، فتتمثل بالأغطية الأرضية والسجاد والآليات البرية والحديد والفولاذ وقطع التبديل والإكسسوارات والنسيج والماكينات، بينما تعد منتجات البتروكيمياء والبترول الخام والبلاستيك والمواد البلاستيكية والمنتجات الكيميائية العضوية أهم وارداتها من الكويت (وزارة التجارة التركية، www.trade.gov.tr/).

وعلى الصعيد الاستثماري، فإن هناك أكثر من 300 شركة تعمل في تركيا برأسمال كويتي، وقد قامت هذه الشركات باستثمارات بلغت قيمتها 1،7 مليار دولاراً في تركيا، كما بلغت قيمة المناقصات الكويتية التي رست على الشركات التركية مابين (6.5-7) مليار دولاراً في الوقت الحالي، ومن ناحية أخرى يتزايد عدد المستثمرين الكويتيين في المجال العقاري وشراء العقارات، حيثُ قام المواطنون الكويتيون بشراء ما يقارب الـ1691 عقاراً في تركيا عام 2017 (وزارة التجارة التركية: www.trade.gov.tr/).

خامساً: الإمارات العربية المتحدة

تزامن التطور الاقتصادي الهائل الذي شهدته الإمارات العربية المتحدة مع مرحلة النمو الاقتصادي الذي بدأت فيه تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية التركي، لذا فقد كان من الضروري على الدولتين تقوية أواصر العلاقات السياسية بينهما لتحقيق أهدافهما الاقتصادية، وقد أكد رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد آل نهيان على

أهمية تقوية العلاقات بين الدولتين، حيث قال في العام 2005: "إن تركيا بثقلها السكاني وموقعها الاستراتيجي يمكن أن تشكل لدولة الإمارات ودول المنطقة شريكاً في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياحية وبما يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي" (وكالة أنباء الإمارات، 2005).

وبرغم ذلك، فإنه ومن خلال مراقبة الأرقام الواردة في الجدول التالي نجد بأن الصادرات والواردات والتبادل التجاري بين الدولتين قد انخفضت بشكلٍ ملحوظٍ في العام 2018.

جدول رقم (8)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا(مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	4.680	5.406	9.184	3.14
الواردات	2.010	3.701	5.669	3.78
حجم التبادلات التجاري	6.690	9.107	14.853	6.92
التوازن	2.670	1.705	3.515	0.64

*المصدر: هيئة الإحصاء التركية http://www.mfa.gov.tr/BAE_ arapca.ar.mfa).

وتتكون أهم الصادرات التركية إلى الإمارات العربية المتحدة من المشتقات النفطية والأحجار الكريمة والمعادن والآلات والأجهزة الكهربائية وقطع غيار وسائل النقل الجوية والحديد والفولاذ، بينما كانت أهم الواردات التركية من الإمارات العربية المتحدة زيوت معدنية وذهب وألمنيوم والنفط والحديد والمجوهرات (وزارة التجارة التركية، www.trade.gov.tr/).

سادساً: سلطنة عُمان

لا تختلف سلطنة عُمان عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها إلى تطوير علاقاتها مع تركيا، فقد تم تبادل الزيارات بين الطرفين بهدف تعزيز أواصر العلاقة، وبالتزامن مع الانخفاض في أسعار النفط عالمياً، انخفض حجم التبادل

التجاري بين عُمان وتركيا في عامي 2015 و2016، ولكنه بدأ بالتصاعد مجدداً مع بداية عام 2017 واستمر بالتصاعد في عام 2018، والأرقام موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (9)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان وتركيا (مليار دولار أمريكي)*

	2015	2016	2017	2018
الصادرات	325	244	221	422
الواردات	60	49	95	67
حجم التبادلات التجاري	385	293	316	489
التوازن	265	195	126	355

*المصدر: هيئة الإحصاء التركية http://www.mfa.gov.tr/Oman_ arapca.ar.mfa

وتتضمن الصادرات التركية إلى سلطنة عُمان الآلات على أنواعها المختلفة والحديد والفولاذ والمواد الغذائية والاثاث المنزلي والسجاد، بينما تضمنت أهم الواردات التركية من سلطنة عُمان الزيوت المعدنية والأياف المركبة والصناعية والألمنيوم والبلاستيك (وزارة التجارة في الجمهورية التركية، 2019).

وعند الحديث عن القطاع السياحي تعد تركيا من الوجهات السياحية المفضلة على مستوى العالم فهي تحتل المرتبة العاشرة، ويفوق الطلب على السياحة التركية أكثر من مستوى الطلب عليه في السياحة العالمية، كما أن السياحة تعد من أحد أهم القطاعات التي يزدهر من خلالها الاقتصاد التركي، حيث أن هناك نسبة عالية من السائحين من دول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً للتسهيلات التي قدمتها تركيا إلى هذه الدول، فعلى سبيل المثال أعفت الحكومة التركية المواطنين الكويتيين حاملي جوازات السفر العامة من تأشيرات الدخول إلى تركيا في عام 2017، مما ساهم في زيادة عدد السياح الكويتيين القادمين إلى تركيا، ولم يقتصر الأمر على الكويت، بل كان يشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية عدد السائحين القادمين إلى تركيا، وهو ما يثبته الجدول التالي:

جدول رقم (10)

أعداد السياح الخليجيين القادمين إلى تركيا خلال الأعوام (2015-2018)*

	2015	2016	2017	2018
عدد السياح القادمين من السعودية	450674	476561	651170	747233
عدد السياح القادمين من البحرين	28609	41505	59442	77075
عدد السياح القادمين من قطر	35832	32681	48784	96327
عدد السياح القادمين من الكويت	174486	179938	255644	298620

* المصدر: وزارة التجارة في الجمهورية التركية، 2019

وفي القطاع الزراعي، فإن تركيا تُعتبر من الدول الأعلى اكتفاءاً على مستوى العالم كما ذكر الباحث سابقاً، إذ أن حوالي نصف القوى العاملة في تركيا تعمل بالقطاع الزراعي، إضافةً إلى امتلاكها جميع المقومات المائية والزراعية التي تمكنها من توفير الغذاء لكامل منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يشكل فرصة أمام الدول الخليجية التي تعاني نقصاً في الموارد الغذائية إما من خلال الاستيراد المباشر أو عبر استئجار الأراضي التركية للزراعة فيها وجني المحاصيل، مما سيعود بالفوائد المالية المباشرة لتركيا من خلال تسويق منتجاتها الزراعية، إضافة إلى فوائد على المدى البعيد والمتمثلة بالعناية بأراضيها واستصلاحها وما إلى ذلك (اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي:https://fgccc.org/)

2.4 السياسات التركية تجاه منطقة الخليج العربي

شهدت سياسة تركيا في السنوات الأخيرة تغيراً ملحوظاً تجاه منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبحت تركيا أكثر اهتماماً بدول الجوار، واستخدمت المزيد من أدوات القوة الناعمة، إضافة إلى مشاركتها بشكل فعال في أدوار الوساطة كطرف ثالث محايد لحل بعض النزاعات الإقليمية، ونجحت تركيا في تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة بفضل انتهاجها سياسة "تصفير المشكلات، ومبدأ لا مشكلات إطلاقاً مع الجيران" (صالحة، 2010: 38).

وقد ساهم فوز حزب العدالة والتنمية في تطور التعاملات التركية الجديدة مع الشرق الأوسط، إذ أصبحت الآراء العربية تجاه تركيا أكثر إيجابية، وبات هناك اهتمام أكبر بدور تركيا الإقليمي، أضف إلى ذلك ظهور المزيد من الدعم والتأييد لمشاركة تركيا في رسم سياسة المنطقة، إلا أن هناك أطرافاً عربية كانت لها وجهات نظر مختلفة تجاه تركيا وأهميتها في المنطقة، فالبعض قد ركّز على تركيا بوصفها قدرة استراتيجية في معادلة توازن القومي في المنطقة التي تشهد تغيرات دائمة وتقلبات حادة، والبعض الآخر رأى في تركيا شريكاً اقتصادياً مهماً وعاملاً حاسماً في الجدل حول الإصلاح السياسي في المنطقة (إيشيق، 2011: 3).

إن التصور الجديد للسياسة التركية الخارجية يعني تطوير رؤية شاملة للسياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتتضمن هذه الرؤية الجوانب التالية: المشاركة في سياسة فاعلة بدلاً من سياسة رد الفعل، والتشديد على أهمية الفرص بدلاً من التهديدات، واعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع المنطقة ثروة ثمينة، وضمن هذه المنظومة المتعددة الأبعاد تم التشديد على الاعتماد البيني المتبادل والحلول التي تعود بالربح على الطرفين، وبوجه عام كانت تركيا تشجع السياسة التي تشدد على الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة ما دام هذا التوجه يخدم مصالح تركيا، فعندما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار والازدهار الاقتصادي، فإن هذا الوضع يوفر الأمن لتركيا، ويخلق فرصاً اقتصادية لتطوير الصناعات التركية (معوض، 2009: 46).

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التغيرات السياسية شديدة الأهمية في العقد الأول من بداية الألفية مما أتاح الفرصة لتركيا لكي تلعب دوراً شاملاً وأكثر فاعلية في المنطقة، كما ساهم انهيار عملية السلام بين العرب وإسرائيل عام 2000، ثم حرب العراق عام 2003في تغيير المشهد السياسي الإقليمي، واتسمت المرحلة الجديدة بتغير توازن القوى إضافةً إلى الانقسامات العربية الداخلية، وأدت الانشقاقات في العالم العربي وإخفاق سياسات الولايات المتحدة في خلق نظام شرق أوسطي جديد بعد عام 2003إلى حدوث فراغ سياسي إقليمي، مما أتاح الفرصة لدول

متاخمة مثل إيران وتركيا لزيادة وجودها في المنطقة العربية، إلا أن جاذبية تركيا وقبولها ازدادت عندما قدمت لنفسها صورة جديدة وإيجابية مقابل صورة إيران التوسعية في المنطقة، فتركيا لم تتعاون مع الولايات المتحدة في حرب العراق عام 2003، وسجلت نجاحات اقتصادية وسياسية، وحاولت أن تبقي نفسها خارج خطوط الصراعات المحلية والإقليمية وانتقدت إسرائيل بعد هجماتها على غزة، وجميع تلك الجهود ساهمت في رسم صورة أكثر إيجابية لتركيا في الشرق الأوسط، وأصبحت مقبولة بصفتها قوة إقليمية فاعلة (الطراونة،2017: 43).

لقد شهدت تركيا منذ عام 2000 إلى عام 2010 مرحلة جديدة تميزت بنمو كبير في قوتها الاقتصادية، وإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية، وتعزى هذه الإنجازات إلى محاولات تركيا في الانضمام للاتحاد الأوربي، ونتيجةً لهذه التطورات اتجهت تركيا نحو توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة، وأصبح هذا الاهتمام جزءاً مهماً من السياسة التركية الخارجية نحو الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، ويقول البروفسور كمال كيرشجي إن الحوافز الاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في تبني سياسة "لا مشكلات إطلاقاً مع الجيران"، حيث تحولت تركيا بوتيرة سريعة إلى "دولة ناجحة تجارياً" (إيشيق، 2011: 7).

قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتبني سياسة "تصفير المشكلات" وبناءاً على هذه السياسة، بذلت تركيا جهوداً لتحسين علاقاتها مع دول الشرق الأوسط المتاخمة، وكان هذا التوجه يعني ما يلي (عيسى، 2010: 132-135):

- التخلي عن العقلية المتمحورة حول الهواجس الأمنية وعقلية اللعبة الصفرية في مقابل المشاركة البنّاءة وتحقيق الربح للطرفين.
- التدخل في النزاعات الإقليمية كطرف ثالث محايد، وهذا يعني التخلي عن السياسة التركية التقليدية التي كانت تتحاشى التورط في النزاعات الإقليمية.
- التشديد على القوة الناعمة في المنطقة إلى جانب إبراز قدرات تركيا في مجال القوة الخشنة.

وقد كانت هناك عدة محاولات لتعزيز العلاقات الأمنية مع دول مجلس تعاون الخليج العربية على مستويين ضمن إطار مبادرة إسطنبول للتعاون التي تبناها حلف الناتو عام 2004، وعلى مستوى العلاقات الثنائية من خلال توقيع مذكرة تفاهم في عام 2008 أطلقت الحوار الاستراتيجي التركي– الخليجي.

العلاقات التركية – السعودية.

بدأت العلاقات التركية السعودية رسمياً عام 1929، حين اعترفت تركيا بموجب اتفاقية "الصداقة" الموقعة بين البلاد بحكومة الحجاز في نفس العام الذي يعتبر بداية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وقد مارس توفيق حمزة عمله كمندوب دائم عن السعودية عام 1948، وكان أول سفير للملكة العربية السعودية في تركيا هو صالح مصطفى (عطوان،2016: 32).

وخلال فترة الستينات زار الملك فيصل تركيا عام 1966 على هامش مؤتمر دولي أمضى فيه بضعة ساعات، حيث كانت هذه الزيارة هي الوحيدة في القرن العشرين الميلادي لمسؤول سعودي سبقها في بداية ذات العام (1966) زيارة رئيس تركيا آنذاك (جودت صوناي) للمملكة العربية السعودية لتحسين العلاقات بين البلدين وإحداث توازن مع الدول العربية مقابل العلاقات مع إسرائيل وإيران (هنية، 2015: 38).

ومع نهاية الحرب الباردة وبالتزامن مع بداية حرب الخليج الثانية، عززت تركيا من دورها كدولة أطلسية في مواجهة السوفييت إلى دور أكثر أهمية في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إذ حاولت تركيا لعب دور إقليمي محوري يتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة، ومن هنا التقت المصالح تركيا والسعودية خلال فترة حرب الخليج الثانية بسبب حاجة كل من البلدين للآخر (حاجة تركيا للنفط وحاجة السعودية للمياه)، ومن جهة تحسين صورة تركيا من حيث علاقاتها مع إسرائيل بعد الحوار العربي الإسرائيلي وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1978 (السعيد، 2016: 451).

وقد شهدت العلاقات السياسية بين تركيا والسعودية تغيراً ملحوظاً منذ عام

2002 في العديد من الملفات التي تتعلق بالمنطقة الإقليمية، حيث كانت أول زيارة من الجانب السعودي إلى تركيا بعد (40) سنة للملك عبدالله بن عبد العزيز عام 2006، والتي سبقها إنشاء "صندوق الاستثمار التركي السعودي عام 2005"، وكان الهدف من زيارة الملك عبدالله هو فتح صفحة جديدة بين الطرفين وذلك لرغبة السعودية في الاستفادة من الثقل التركي السني في مواجهة إيران بعد احتلال العراق عام 2003، وتهميش السعودية لدور تركيا يعني اقتراب الأخيرة باتجاه إسرائيل بعد إعتراف أتاتورك بها وأدارت الظهر للعرب وهذا ما تخشاه السعودية، وسياسة تركيا الجديدة القائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار وعدم رغبة تركيا سياسياً في تلك الفترة أن تحل محل السعودية ومصر كقوة إقليمية في المنطقة أو أن يكون لها دور سياسي محوري (عطوان،2016: 58).

ومنذ عام 2011 بدأت العلاقات التركية السعودية تتعقد وتتناض؛ فالطرفان بحاجة دائمة إلى التقارب والتعاون في الوقت الذي يعتري علاقات البلدين الشك وعدم الثقة بشأن القضايا المركزية في الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي بلغت فيه العلاقات التركية أوج تحسنها مع قطر في الأزمة الخليجية وذروة توترها مع الإمارات خاصةً بعد ثورات الربيع العربي والانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016 وتدهور الليرة التركية، تقع العلاقة السعودية في المنتصف بحيث تتراوح تارة بين التباعد وأخرى بين التقارب في ظل الملفات الساخنة في المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية والأزمة الخليجية (هنية،2015: 49)، والقضية الفلسطينية والتقارب التركي الإيراني وتصاعد التوتر التركي الإسرائيلي بعد الاعتداء على سفينة مرمرة، وتصاعد الدور الروسي على حساب الدور الأمريكي (أبو علبة، 2018: 97-98).

ويرى الباحث أنه لا بد من الاعتراف بأن المحددات السياسية الإقليمية قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل العلاقة السعودية التركية وتتضمن هذه المحددات عدة ملفات حاسمة تواجهها منطقة الشرق الأوسط، تقع ضمن التأثير المتبادل بين البلدين ومنها ما زال معلقاً كالأزمة السورية، والأزمة الخليجية والقضية الفلسطينية وصفقة القرن والملف الإيراني إضافةً إلى حركات الإسلام السياسي، وتعكس هذه الملفات المواقف المبدئية

للدولتين، وحالة التأزم في العلاقات الخارجية بينهما (المطيري: 2011: 76).

الأزمة السورية.

في بداية الثورة السورية كان هناك تقارب تركي سعودي واضح في دعم الثورة من أجل إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وتمثلت أشكال هذا التقارب بالتنسيق العسكري والسياسي واللوجستي واحتضان المعارضة السورية المسلحة من خلال التدريب والإمداد العسكري، لكن سرعان ما تحول المسار التقاربي بين تركيا والسعودية إلى مسار تباعدي بينهما بسبب احتدام الأزمة السورية بين اللاعبين الإقليميين والدوليين وتبدل موازين القوى العسكرية على الأرض لصالح الجيش السوري التابع لنظام الرئيس بشار الأسد وأصبحت فكرة رحيل الرئيس بشار الأسد عن الحكم من قبل بعض اللاعبين الإقليمين والدوليين وإمكانية دمجه في الحلول المستقبلية نقطة فارقة بين الأطراف في المنطقة، وهو ما يعني استعداد تركيا مستقبلاً لاستخدام القوة الصلبة إذا لزم الأمر والتأثير والنفوذ أكثر في منطقة الشرق الأوسط (أبوعلبة، 2018: 50)، وفي موقف مغاير لتركيا أعلن وزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير تخليه عن المعارضة السورية المسلحة والعمل على رحيل الرئيس بشار الأسد عن الحكم وتشكيل "منصة الرياض" بالتوازي مع منصة موسكو والقاهرة لضمهم لهيئات التفاوض العليا السورية لتشكيل وفد مشترك لمؤتمر جنيف في تشرين الثاني لعام 2017 في ظل غياب واضح للدور التركي مقابل غياب الدور السعودي في أستانة(BBC عربي، 2017، www.bbc.com).

ويرى الباحث بأن الملف السوري يُعتبر نقطة خلاف وتباعد قد تستمر طويلاً بين السعودية وتركيا في ظل الأزمات المتتالية والاستقطابات الحادة في منطقة متفجرة بالصراعات.

الأزمة القطرية.

في وسط منطقة مأججة بالصراعات طفت على السطح الأزمة الخليجية، حيث قامت كل من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر وانضمت لهم حكومة شرق ليبيا بقطع العلاقات مع قطر وذلك في الخامس من حزيران لعام

2017، بسبب اتهام قطر بالتدخل في شؤون بلدانهم ودعم الإرهاب الأمر الذي استهجنته قطر، واعتبرت أن هذه الإجراءات ضدها غير مبررة مفندة كافة المزاعم الموجهة ضدها من قبل دول الحصار (أبو زيد، 2019: 17).

وقد دعمت تركيا قطر، حيث صادق البرلمان التركي على اتفاقيات عسكرية بين أنقرة والدوحة تسمح بإنشاء قواعد عسكرية تركية في قطر من أجل تدريب قوات عسكرية قطرية، وقد أثارت هذه الاتفاقية وسرعة توقيع الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) عليها الكثير من الأسئلة المتعلقة بحقيقة الدوافع التي تقف خلف إنخراطأنقرة في الأزمة إلى جانب طرف معين، وهي تستطيع أن تنأى بنفسها عن كل التبعات التي قد تلحق بها جراء هذه الخطوة الاستراتيجية المتقدمة عسكرياً (حجازي، 2017: 6).

وقد كان أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني أول رئيس عربي يجري اتصالاً بالرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) وقبل 24 ساعة على فشل الانقلاب في تركيا صيف تموز عام 2016، وتوظيف كامل لشبكة الجزيرة لخدمة الحكومة التركية ورد مزاعم نجاح الانقلاب، إضافة إلى ظهور السفير القطري إلى جانب القيادة التركية عبر وسائل الإعلام في الوقت الذي كان فيه الإعلام العربي المقرب من السعودية يروّج لنجاح الانقلاب (الأنصاري، 2017، 192.168.1.1/html).

وقد حافظت الدبلوماسية التركية على عدم إلحاق الضرر بالعلاقات التركية–السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي رغم إنشاء أول قاعدة عسكرية لها في قطر خارج حدودها الجغرافية، هذا يعطي مؤشراً بأن الأولويات التركية تصوغ الديناميات الجديدة التي تتعدى ما وراء الأزمة القطرية وتداعياتها على المنطقة، ومرةً أخرى كشفت الأزمة الخليجية مدى التنافس بين فاعلين إقليميين رئيسيين "تركيا والسعودية" حول مستقبل ما بعد ثورات الربيع العربي في حالة دينامية غير ثابتة وهذا لا يقتصر على المحافظة على بعد واحد بالسياسة الخارجية التركية (يشلتاش، 2017: 41).

لقد قسمت الأزمة الخليجية صف دول مجلس التعاون، وحدّت من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، وظهر الخليج العربي أقل ضعفاً في

التنافس الجيوسياسي بين الخليج وإيران في منطقة الخليج العربي، وقد اعتبرت إيران هذه الخطوة عدائية وانحياز كامل للخليج العربي، حيث أعطت دول الخليج العربي فرصة للقوات البحرية التركية وللمرة الأولى منذ خمسينات القرن الماضي للعودة للمحيط الهندي وهذا بالتأكيد يعيد لها توازنها العسكري التاريخي منذ فترة الحكم العثماني (المطيري، 2011: 116).

القضية الفلسطينية.

تتعارض مواقف السعودية مع تركيا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ففي حين اعترفت تركيا بإسرائيل عام 1949، اتخذت السعودية موقفاً واضحاً تجاه هجرة اليهود إلى فلسطين وقرار التقسيم عام 1947 (شاهين والفراني، 2001: 41).

لكن هذا الدور المتقدم للمملكة العربية السعودية قد تراجع في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي الذي شهد أحداثاً عديدة مثل حرب 1967 وحرب 1973 وزيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات واتفاقية كامب ديفيد ومشروع الأمير فهد*[6]، ومنذ ذلك الحين لم تؤدِ السعودية دوراً بارزاً باستثناء مبادرة الأمير فهد للسلام في القمة الثانية عشر في مدينة فاس المغربية عام 1982 بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في محاولة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وقد اعتبرت مبادرة الملك فهد آنذاك أساس عملية السلام في مدريد عام 1991 والذي انبثق عنه اتفاق أوسلو عام 1993 (صالح، 2012: 59،53،62).

وقد قامت السعودية من خلال مؤتمرات الدول المانحة للشعب الفلسطيني في الأعوام: (1994 – 1995 – 1997 – 1999) بتمويل برنامج إنمائي عن طريق

6* مشروع الأمير فهد: في السابع من آب لعام 1981 أعلن الأمير فهد ولي عهد السعودية آنذاك، مشروعاً للسلام مؤلفاً من عدد من المبادئ أبرزها: 1- إنسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي إحتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية 2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967 3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان ولجميع الأماكن المقدسة 4- تأكيد حق الشعب الفلسطسني وتعويض من لا يرغب بالعودة

صندوق السعودي للتنمية بلغ حجمه 300 مليون دولار يهتم بقطاعات الزراعة والتعليم والإسكان، على غرار قمتي بيروت 2002، وقمة شرم الشيخ 2004، وقد حولت المملكة العربية السعودية كامل التزاماتها لميزانية السلطة الفلسطينية والبالغ حجمها 148 مليون دولارا، والتزمت أيضاً بتحويل 46 مليون دولاراً كامل حصتها لميزانية السلطة الفلسطينية بعد قمة تونس 2004 (فولر، 2009: 162).

ويُلاحظ هنا أن الموقف السعودي كان متقدما أكثر في فترة التسعينات في مواقفه السياسية تجاه القضية الفلسطينية ولغاية 2007، حيث استضافت السعودية حوارات الوفاق والإتفاق الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، أما تركيا فقد كانت حتى عام 2002 في مرحلة تعاون مع إسرائيل على اعتبار أنها بوابة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي (صالح، 2012: 71).

انعكس المشهد وظهرت المفارقة السياسية في نهاية 2010، فقد بدأ الدور التركي بالبروز من خلال تبني تركيا للقضية الفلسطينية سياسياً وإجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، إضافة إلى توفير كافة وسائل الدعم اللوجستي والسياسي للسلطة الفلسطينية ومنها الساحة التركية كمنصة إنطلاق خارجي في تبني واضح لأحد أهم القضايا المحورية في الساحة الإقليمية، وبالرغم من كل التحديات والمشاكل الكبيرة في المنطقة إلا أن تركيا أخذت على عاتقها الوقوف في وجه العاصفة وموجة التحديات التي ستواجهها بعد هذا الموقف (محفوظ، 2012: 94).

صفقة القرن

مع وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للبيت الأبيض وإعلانه عن ما يسمى بصفقة القرن والتي تجبر الفلسطينيين على التنازل عن القدس الشرقية مما يمهد إنشاء تحالف إقليمي جديد تُشارك فيه دولٌ عربيةٌ مع إسرائيل لمواجهة الرافضين للسياسات الأمريكية الإسرائيلية، كما تعد تركيا أحد المستهدفين بسبب مواقفها الأخيرة من مجمل قضايا المنطقة حيث أصبحت عنصر توازن مهم أمام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهم (سيف، 2018، www.turkey-post.net).

وقد رأى البعض بأن السعودية كانت هي المحرك الذي استغلته الإدارة الأمريكية للضغط على السلطة الفلسطينية والدول العربية للقبول بصفقة القرن، أو حتى مناقشتها عن طريق ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي تربطه علاقة وطيدة مع (غارد كوشنير) صهر الرئيس (دونالد ترامب) والذي رفضها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وشاركه في ذلك حركتي حماس وفتح والثقل السياسي في الشارع الفلسطيني، وقد تزامن طرح المبادرة مع نقل السفارة الأمريكية للقدس واندلاع مواجهة في مسيرات العودة على حدود قطاع غزة وسقوط الشهداء الفلسطينيين والذي قلب الموازين في المنطقة (أبو علبة، 2018: 108).

لقد أججت مواقف السعودية مشاعر الكراهية والعداء بينها وبين الشعب الفلسطيني وشعوب الدول العربية، إضافة إلى رفض الفلسطينيين رسمياً وشعبياً لهذه الصفقة، ولهذا السبب أعلن الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز تأكيد بلاده على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967 والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وبذلك تكون السعودية قد اتخذت موقفاً مغايراً وتبنت من جديد الموقف الفلسطيني في محاولة لتصحيح مسار البوصلة السعودية تجاه القضية الفلسطينية وزيادة نفوذها في القدس الشرقية (مناحم، 2018، kitabat.com/news).

واستناداً إلى كل ما سبق، يلاحظ الباحث أن تباعد تركيا والسعودية كان نتيجة جوهر الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والذي تشغل فيه تركيا منذ عام 2011 مساحة أكبر في التأثير والنفوذ من خلال الوسائل والأدوات الدبلوماسية على حساب السعودية.

الربيع العربي.

ساهم الربيع العربي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي وبدايات ظهور شرق أوسط جديد مكون من ثلاثة محاور: محور يتألف من تركيا وجماعة الإخوان المسلمين، ومحور من إيران الشيعية، ومحور من السعودية والملكيات المؤيدة للوضع الراهن (أبو علبة، 2018: 112).

وقد تبع ثورات الربيع العربي ثورات مضادة زادت من حجم الإضطرابات في المنطقة، الأمر الذي غيّر قواعد اللعبة السياسية حيث توسع نطاق حجم المنافسة وإضعاف الدول السلطوية، وظهور ساحات جديدة للمنافسة مثل القضية السورية وخروج دول كبيرة مثل مصر من المنافسة الرباعية في القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، ليبقى الثالوث الإسلامي وهم السعودية وتركيا وإيران ضمن المواجهة المباشرة في المنطقة، كما أن ثورات الربيع العربي قدمت لإيران فرصة للمزيد من التدخل في الشأن السوري أمنياً وسياسياً وعسكرياً لتثبيت نظام الرئيس السوري بشار الأسد ثم التدخل بالملف اليمني من خلال دعم الحوثيين، وكذلك الدعم المتواصل للأحزاب الشيعية في العراق، ودعم الفصائل الكردية المناوئة لتركيا، مما جعل الملك السعودي يقدم على عملية عسكرية وهي عملية عاصفة الحزم في اليمن عام 2015 وتغيير قواعد اللعبة حيث تستهدف هذه العملية إيران بالدرجة الأولى مما جعلها تعيد هيبتها بالمنطقة كما لقيت ترحيباً من تركيا التي تتطابق مصالحها مع السعودية من خلال إيقاف التمدد الإيراني في المنطقة (هنية، 2016: 75).

وقد حلل الباحث (غالب دالاي) في مركز (بروكنجز) Brookingsالعلاقة الثلاثية التركية – الإيرانية – السعودية، وتبيّن له أن العداوة العلنية التي تظهرها إسرائيل وبعض الدول العربية مثل السعودية ومصر والبحرين والإمارات تجاه إيران تشكل جزءاً من البحث عن نظام إقليمي لا يوجد فيه مجموعات إسلامية، وما أكد ذلك الانقلاب الذي حدث في مصر عام 2013، وهذا بعينه يستهدف تركيا وقطر والتي تربطهما علاقات جيدة بالحركات الإسلامية المقربة من الإخوان المسلمين في المنطقة (الأنصاري، 2017: 138).

وفي ذات الوقت الذي يستبعد انضمام تركيا لحلف إيران، بالرغم من أنها (إيران) تعتبر خصماً وجاراً إقليمياً يجدر التنافس والتعاون معه أحياناً، فيما تنظر إسرائيل والسعودية لإيران على أنها تهدد وجودهما في المنطقة وترفض تركيا أي خطة عسكرية لإيران لما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها وأمنها القومي في المنطقة (هنية، 2016، 84).

ويتضح للباحث من خلال ما سبق أن هناك تبايناً واضحاً في علاقات القوتين السنيتين المؤثرتين والفاعلتين في الشرق الأوسط "السعودية وتركيا" في تعاملهما على المستوى السياسي والعسكري مع إيران خاصة، إلا أن السعودية تتعامل مع إيران بطابع العدو الاستراتيجي المهدد لأمن الخليج القومي في المنطقة، وذلك على عكس تركيا التي تنظر لإيران كجار منافس تتعامل معها ما بين الصراع والتنافس بطريقة تكتيكية في اللعب فتارة تراها خصماً وتارة صديقاً حسب ما تقتضيه مصالحها، كما أن تركيا ترى نفسه على أنها الوسيط بين إيران ودول الخليج من منطلق اللعبة غير الصفرية "التعاونية" لحفظ دورها وتوازنها في المنطقة الممتلئ بالمتناقضات السياسية المركبة.

حركات الإسلام السياسي

ظهر الدعم التركي للحركات الإسلامية السياسية في عدة مواقف منها دعم حركة حماس الفلسطينية سياسياً، ومباركتها بوصولها إلى الحكم واستقبال مجموعة من الأسرى في صفقة الأسير الإسرائيلي لدى حماس (جلعاد شاليط) والدعم المستمر لفصائل المعارضة السورية الإسلامية غير المتشددة، ويأتي ذلك بعكس موقف السعودية تجاه هذه الحركات (أبو علبة، 2018: 111).

وفي المقابل، دعمت السعودية إحداث انقلاب ثورة 30 يونيو 2013، والتي أطاحت بحكم الإخوان المسلمين في مصر، وتخلي السعودية قبل ذلك عن حلفائها من الإخوان المسلمين في اليمن، والذي على أثر تمكن الحوثيين من السيطرة على زمام الأمور هناك، كما قامت السعودية أيضاً بقيادة حملة ضد قطر المعروفة بدعمها للإخوان المسلمين في المنطقة منذ عام 2003 وحتى عام 2015 والتي انتهت بفرض الحصار عليها، وكل ذلك يأتي عكس سياسة تركيا التي بنت تشكل وتغير لسياساتها في المنطقة منذ عام 2011 على صعود الإخوان المسلمين وهذا مداعاة للخصومة السياسية والندية مع السعودية (أبو العز، 2016، elbadil–pss.org/20167).

وقد بدا هذا واضحاً بعد اتهام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لتركيا

بأنها محور الشر بالإضافة إلى إيران والجماعات الإرهابية، وأن تركيا تسعى للهيمنة والزعامة على العالم الإسلامي وفرض نظامها وهو نظام النموذج التركي من منطلق إرثها السابق أي الخلافة العثمانية وهو ما لا تريده السعودية قطعياً، ويظهر ذلك من خلال دعم ثورات الربيع العربي من قبل الجانب التركي ومعارضتها من قبل الجانب السعودي (الأنصاري،2017: 26).

ويدرك الباحث أن الصراع الدفين بات يظهر تدريجياً، بحكم المتغيرات التي تتطلب مواقف من الحكومات ما بين تركيا والسعودية، وأن التنافس بينهما جوهري في محاولة لقيادة العالم الإسلامي، حيث أن تركيا تقف مع رغبات الجماهير في العالم العربي من خلال دعمها للثورات ولحركات الإخوان المسلمين، عكس السعودية التي تقف ضد حركات الإخوان وتصنفها على أنها حركات إرهابية.

قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

أخذت قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي حيزاً في الإعلام العالمي، فالصحفي جمال خاشقجي يحمل الجنسية السعودية والامريكية، ويقيم في الولايات المتحدة حيث يعمل في صحيفة (واشنطن بوست)، وكانت آخر مرة شوهد فيها وهو يدخل إلى قنصلية بلاده في اسطنبول في الثاني من تشرين الأول عام 2018، بهدف الحصول على أوراق شخصية، وبعدها لم يخرج الصحافي السعودي من قنصلية بلاده إطلاقاً، فأعلن البعض في بادئ الأمر، أنه اختفى أو أنه محتجز، لكن سرعان ما اعترف جميع المعنيين في هذه القضية، وبخاصة السعودية وتركيا والولايات المتحدة الأميركية، أن جمال خاشقجي قد توفي داخل القنصلية السعودية، وقد أخذت هذه القضية جانباً كبيراً من الإهتمام على الصعيد الدولي، فعلى إثر التصاريح الصادمة للرأي العام بدا من الضروري إعادة النظر باتفاقيتي فيينا الدبلوماسيتين، فقد رأى أمين عام الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، أن مثل هذه الجرائم التي تُرتكب أصبحت أقرب إلى أن تكون أموراً طبيعية، وطالب بإجراء تحقيق سريع وفوري شامل وشفاف للكشف عن ملابسات مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي، كما طالب بمحاسبة المتورطين بالقضية بشكل كامل (أحمد، 2018 :

.(/https://www.bbc.com/news

وقد أعلنت تركيا أن هناك فريق مكون من تسعة أشخاص قد وصل إلى الأراضي التركية قبل يوم من اختفاء خاشقجي في الثاني من تشرين الأول لعام 2018 وتواجدوا معه في القنصلية في نفس الوقت وكانوا يتحركون بين القنصلية السعودية ومنزل القنصل ليعود وينضم إليهم فريق مكون من 6 أشخاص آخرين قادمين إلى الأراضي التركية من الرياض، ثم غادروا جميعاً في مساء ذلك اليوم، فمجريات القضية بهذا الشكل تضع تركيا أمام مسؤولية أخلاقية للبحث والتقصي للقبض على الجناة طالما أنهم تنقلوا على الأراضي التركية، لذلك طالب الرئيس التركي أردوغان السعودية بإدلاء المعلومات حول معطي الأوامر لتنفيذ الجريمة إضافة إلى السماح بمحاسبة المتهمين في تركيا وتسليم أعضاء الفرق الأمنية الذين قدموا إلى القنصلية السعودية في تركيا يوم وقوع الجريمة، وأكد الرئيس التركي بأحقية حكومته في متابعة القضية لأنه تم التحضير للجريمة على الأراضي التركية، متوقعاً على إثر ذلك أن يتم إجراء تعديل على إتفاقيات فيينا بعد هذه الحادثة (صباح،2018: www.dailysabah.com/diplomacy).

والخلاصة التي وصلت إليها وكالة الاستخبارات الأميركية بأن من أعطى الأوامر بقتل خاشقجي هو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان (مركز دراسات الخليج، 2018).

لقد كشفت قضية مقتل خاشقجي أن السياسة الخارجية السعودية بدت كأنها ذات مقاصد وأدوات وأبعاد فلسفية معينة، حيث كشفت هذه القضية أن العقل السياسي الذي يصنع ويدير السياسة الخارجية السعودية هو عقل شمولي لا يأخذ بعين الاعتبار الأعمال والنتائج المترتبة عليها، فلن يكون لمقتل جمال خاشقجي أي تداعيات مباشرة على السياسة الخارجية السعودية، إلا أنه قد صوّر السعودية بأنها تبذل كافة الوسائل لإضعاف والتخلص من كل من يقف في وجه النظام السعودي داخل المملكة وخارجها، ولا يبدو أن هناك أحد يستطيع أن يتحدى سلطة ولي العهد محمد بن سلمان والحلف الأمريكي الإسرائيلي السعودي الذي ما زال متماسكاً.

ويرى الباحث أن العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر في السعودية في هذه القضية هو الرأي العام والإعلام فقد أصبح المجتمع الدولي برمته يعلم من أصدر الأمر بقتل خاشقجي داخل قنصلية بلاده في تركيا، حيث لا يمكن استدراج مواطن من واشنطن إلى تركيا وترتيب عملية اغتيال بتلك الصورة إلا بأوامر من جهات عليا، وبالرغم من أن تركيا تسعى جاهدة لتطبيق العقوبة على الجناة إلا أنها لا تريد أن تخسر علاقاتها مع السعودية بشكل كامل (حمورة، 2019، 7–9).

3.4 السياسات الأمنية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

لعبت المحددات الأمنية دوراً في خطط ومعالم السياسية الخارجية التركية في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، إلا أن قادة حزب العدالة والتنمية التركي صاغوا مفهوماً مختلفاً للأمن التركي ينبثق من أن الجوار الإقليمي يجب أن يكون منطلقاً للتعاون المشترك ضد كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر في سلامة الاستقرار والأمن التركيين وليس بالضرورة أن يكون مصدراً لتهديدات الأمن القومي التركي (الظاهر، 2013: 180).

ويؤمن حزب العدالة والتنمية بتراجع الدوافع الأمنية في تشكيل السياسة الخارجية التركية وضرورة توظيف الأدوات الناعمة عوضاً عن القوة الصلبة، وكما صرَح رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق أحمد داوود أوغلو أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول لأكثر مشكلاتها الأمنية كالإرهاب وأمن الحدود إلا إذا اتبعت سياسية الجبهة المتقدمة بما يتيح المجال لتركيا من التقدم في عدد من المناطق بهدف تعزيز أمنها (معوض، 2012: 23).

ترى الحكومة التركية أن التحرك التركي لإنهاء الصراعات في الشرق الأوسط لا ينبع من متطلبات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط فقط، بل يتأسس على أن دول المنطقة أصبحت أشبه بالبيوت الخشبية التي إذا شب حريقٌ في إحداها فإنه سيمتد للبيوت الأخرى (عبدالقادر، 2011: 591).

قامت تركيا بتعزيز دورها الأمني في منطقة الشرق الأوسط من خلال

المبادرات الجماعية التي طرحتها ومن أهمها مبادرة إسطنبول للتعاون التي اعلنت في قمة حلف الناتو بتركيا عام 2004 بهدف التعاون الأمني الثنائي مع دول الخليج، وتشمل قيام تركيا بدور الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط أي أنها تقدم إقتراحات لهيكلة الأمن في المنطقة وتساهم في تطبيقها، كما تعد نفسها جزء من خطة تطوير نشاط الحلف في الشرق الأوسط التي تتركز نشاطاتها على التعاون العسكري والسلام والتعاون العلمي والتخطيط للطوارئ (تغيان، 2011: 217).

وفي هذا السياق، قامت تركيا بابرام الإتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من دول الخليج، من ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009م (عبدالقادر، 2011: 601)، كما وقعت اتفاقية تعاون عسكري مع قطر في عام 2014 تنص على إنشاء قاعدة عسكرية في قطر التي ستكون مقراً لإجراء تدريبات عسكرية مشتركه وتمنح الاتفاقية قطر إنشاء قاعدة عسكرية لها في تركيا، وهي أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط.

ويُلاحظ أن العامل الأمني حاضرٌ في العقيدة السياسية التركية ويشكل ضلعاً رئيسياً في سياستها الخارجية، فقد ساهمت الاعتبارات الأمنية بصياغة الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن إذ بدت تخوفات تركيا من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية خصوصاً في ظل المواجهات الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال رصد الموقف التركي من عاصفة الحزم التي انطلقت عام 2015 بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن إذ أبدت تركيا تأييدها لعاصفة الحزم مبررة ذلك بأن الحوثيين قد قاموا بانتهاك الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي ولكن سرعان ما بدأ الموقف التركي بالتغير عندما تم الحديث عن احتمال اللجوء إلى عمل عسكري بري لحسم وضع جيواستراتيجي صعب ومعقد يصعب حسمه بالضربات الجوية وحدها، وأصبح الموقف السياسي الجديد لتركيا موقفاً يرفض الصراع السني الشيعي ويقود لتوازن إقليمي يحقق مصالحها بشكل أكبر (عبدالفتاح، 2015: 52)

ركزت سياسة تركيا الخارجية على إقامة علاقات متميزة مع دول المنطقة كافة، فإن تصاعد الاهتمام التركي بأمن الإقليم، ارتبط بالقضايا التي أثيرت في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ رأت تركيا أن الولايات المتحدة أسهمت في أن يصبح العراق ساحة نفوذ لإيران، وقد نتج عن ذلك مشكلات سياسية وأمنية أثارت مخاوف تركيا مثلما أقلقت الجانب الخليجي، ولا سيما بعد تصاعد عمليات العنف المذهبي والطائفي في العراق، وهي عمليات ارتبطت بطبيعة معادلة الحكم السائدة في العراق القائمة على المحاصصة التي كان من شأن استمرارها إثارة نعرات مذهبية وطائفية وعرقية تشكل تهديدًا مباشرًا لمختلف دول الجوار العراقي (معوض، 2009: 45-46).

دفعت هذه التطورات تركيا إلى إدراك نمط المصالح والتهديدات المشتركة مع دول الخليج، وعلى الرغم من أن المساعي التركية لتطوير العلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط قد تميزت بقدر نسبي من التوازن، حيث أعلنت تركيا رفضها سياسات المحاور والاستقطابات، فإنه من الضروري في هذا الإطار التمييز بين مقتضيات الخطاب الرسمي والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية التركية، ذلك أن اشتداد الصراع الطائفي في العراق، وإقدام إيران على إطلاق تصريحات عدائية حيال بعض الدول الخليجية، فضلاً عن رفض طهران لبعض الترتيبات الأمنية التي تدافع عنها تركيا، مثل "مبادرة إسطنبول واتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين تركيا ودول الخليج، جعل من تركيا—من الناحية العملية— جزءًا من منظومة أمنية تتناقض مع الرؤى والمصالح الإيرانية، في مقابل ذلك، تغيرت المقاربة الخليجية لتصبح أكثر استعداداً للقبول بالدور التركي على الصعيدين السياسي والأمني ما دام هذا الدور مرتبط بحدود التأثير الإيجابي في المعادلات الأمنية في الإقليم (أوغلو، 2010: 458).

وقد تضاعفت أهمية العامل الأمني في تشكيل السياسة الخارجية التركية وتوجيهها بفعل الاضطرابات الإقليمية المحيطة، على نحو دفع قياديي حزب العدالة والتنمية إلى التحرك في إطار نظرية العمق الاستراتيجي التي تفترض أن تركيا تقع وسط عدد من الأحواض الجغرافية مثل الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي والغرب،

ومن ثم فإنه لا يمكنها أن تبرز كقوة إقليمية إلا إذا حافظت على علاقات جيدة مع الفاعلين الرئيسيين في هذه الدوائر الجغرافية ومع جميع جيرانها على نحو مباشر أو غير مباشر، ومن هنا برزت أهمية الروابط الأمنية مع منطقة الخليج، ليس لأنها منطقة فرعية من المنطقة العربية، بل لما لها من أهمية مركزية على مسرح العمليات العربي والإسلامي والشرق أوسطي، ولما تضطلع به دول الخليج من أدوار محورية للمصالح الأمنية التركية في هذه المناطق. (علام، 2010: 129-132)

وقد سعت تركيا لتحقيق ذلك من خلال تصعيد أدوارها الأمنية والعسكرية على الساحة الإقليمية عبر المشاركة الفاعلة في عمليات حفظ السلام (مشاركة تركيا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان- يونيفيل)، والمساعدة الإنسانية (المبادرات التركية العديدة حيال الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة والصومال والسودان)، وتسويق منتجاتها العسكرية ودعم برامج التسلح والتدريب المشترك (مشاركة تركيا في المعارض الدفاعية المتخصصة كافة في المنطقة)، بهدف التحول من "مستهلك للأمن" إلى "موفر للأمن" (سيف، 2008: 58)، وقد دفع ذلك إلى توثيق العلاقات مع دول الخليج العربي التي تتوافر فيها عوامل الاستقرار السياسي، وتعبر عن منظومة من الانسجام السياسي النسبي من حيث تناغم صيغ الحكم والرؤى السياسية والاقتصادية والأمنية، كما أنها الأكثر إنفاقاً على منظومات التسلح بحكم الوفرة المالية ونمط التهديدات المثارة.

وفي هذا الإطار، أشار وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في نيسان 2011 إلى أن "منطقة الخليج تعد من أقوى مناطق الاقتصاد عبر العالم، وإذا كان هناك توتر أمني في الخليج فمن شأنه أن يفضي إلى مشكلات وأزمات عالمية، لذلك فتركيا تتحاور مع الدول المجاورة جميعها للحد من المشكلات الأمنية هناك، مؤكداً في الوقت نفسه أن تركيا تحترم مجلس التعاون لأنه منظمة إقليمية تحاول الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة (أوغلو، 2010: 37).

يتضح من ذلك أن تركيا تولي أهمية خاصة لتوثيق أطر التعاون الثنائي مع دول الخليج، تأسيساً إلى فهم طبيعة الوضع السياسي والأمني السائد في هذه المنطقة،

ونمط التحديات التي تواجهها، وذلك لأنها دولة سنية لها مكانتها الدينية في العالم الإسلامي وقادرة على موازنة البعد الطائفي المذهبي الشيعي الإيراني (توفيق، 2010: 77).

وفي هذا الإطار أشار (فاروق أوغلو) سفير تركيا السابق في الولايات المتحدة في آذار 2003 إلى أن "التطورات في السياق الخليجي تعزز مكانة تركيا كفاعل قادر على موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة وتجعل من هذا الدور الموازن موضع توافق ورضا من الأطراف جميعهم، حتى لو لم يقم أي طرف بالتعبير عن ذلك صراحة" (سيف، 2008: 89).

وقد رأت تركيا بأن هناك ركيزتين أساسيتين للأمن الإقليمي في المنطقة تتمثل أولاهما في مواجهة سياسات عدم الاستقرار وإحلال السلام والحفاظ على الأمن والتكامل الإقليميين الخاص بالدولة أو بحلفائها والمتعاونين معها وذلك من خلال التركيز على مفهوم الأمن المشترك أو "الأمن للجميع" (كشك، 2011: 22)، وثانيتهما من خلال ترسيخ التعاون الأمني ثلاثي الأضلاع، الذي يشمل بالإضافة إلى دول الخليج كل من مصر وتركيا وذلك وفق مدخل الأمن التنسيقي، وقد ارتبط التصور التركي حيال أمن الخليج بمستويين أساسيين:

الأول– المستوى الإقليمي إذ ترى تركيا أن أمن الخليج من شأن دوله وأن من حق هذه الدول اتخاذ التدابير والترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار، كما ترى أن الترتيبات الأمنية والدفاعية التي تقوم على اتفاقيات ثنائية هي الأنسب لهذه المنطقة في ظل الأوضاع السياسية، ونمط الصراعات السائد ولا سيما أن أمن منطقة الخليج يتأثر بطبيعة سياسات ومواقف العديد من القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران ومصر وتركيا وسوريا (علام، 2010: 131).

الثاني: المستوى الدولي ويرتبط بأدوار الفاعلين الدوليين في ضمان استقرار منطقة الخليج وفي مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة الأمريكية، وترى تركيا أن أدوار بعض الفاعلين الإقليميين لا تتناقض وطبيعة العلاقات الأمنية والعسكرية القائمة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية وعلى هذا المستوى

ترغب تركيا في تنسيق جهودها مع القوى الدولية المعنية بالحفاظ على أمن الخليج، وتعتبر أن مبادرة إسطنبول التي تم إطلاقها عام 2004 تهدف إلى تحقيق ذلك. وقد ارتبطت هذه المبادرة بعملية انفتاح الناتو على منطقة الخليج، وإقامة شراكة استراتيجية مع دوله من خلال عملية التمدد والتوسع للدفاع عن مصالح الحلف الحيوية خارج حدوده (تغيان، 2011: 219).

وتقوم مبادرة إسطنبول على تقديم التعاون المشترك في مجال الإصلاح الدفاعي وتوسيع التعاون العسكري بين الطرفين، ومحاربة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ودعم التعاون في مجال أمن الحدود وإدارة الأزمات والإفادة من الحلف كتجمع لتبادل الخبرات والمعلومات وعلى الرغم من تصاعد أدوار الحلف الأمنية في منطقة الخليج، خلال السنوات الأخيرة، فإنه لم يكن هناك تدخل مباشر للحلف في الأزمات العربية عموماً في مرحلة ما قبل "الربيع العربي"، وإنما كانت مجرد مشاركة من قبل بعض أعضاء الحلف الرئيسيين خلال أزمتين تعلقتا بمنطقة الخليج العربي (سبيتان، 2012: 102).

لقد أسهمت هذه التطورات في أن تغدو تركيا جزءاً من منظومة أمن الخليج وترتيبات الأمن الإقليمي لهذه المنطقة، ذلك أن التصورات الأطلسية الخاصة بتحقيق الأمن في الخليج العربي ترتبط بمواجهة التهديدات التي تأتي من دول إقليمية مجاورة كالعراق وإيران، ومن جانب آخر فإن حلف الناتو يسعى لنشر منظومة الدفاع الصاروخي داخل عدد من دول الخليج وعلى الرغم من أن الاتفاق النهائي في هذا الشأن مازال قيد الدراسة من قبل لجنة أمنية مشتركة بين دول الخليج والولايات المتحدة، فإن ثمة توجهات واضحة من قبل بعض دول الخليج بضرورة الانضمام إلى هذه المنظومة الدفاعية، لإيجاد مزيد من الخيارات والبدائل الأمنية في مواجهة التهديدات الإيرانية وفي هذا الإطار أشار العديد من التقارير إلى إبرام دول الخليج صفقات عسكرية من أجل شراء أنظمة دفاع صاروخي من طراز "باتريوت" الجيل الثالث، حيث تعاقدت دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون أول 2011 على شراء اثنين من أنظمة الدفاع الصاروخي. كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن

خطة لبيع أسلحة للكويت تشمل المنظومة الدفاعية ذاتها، كما تعاقدت السعودية على صفقات تقضي بنشر منظومة صواريخ "باتريوت" داخل أراضيها (بيبرس، 2015: 48).

إن دول الخليج وتركيا من أكثر الدول تأثراً بالموقع الجغرافي، إذ تمثل كل منها نقطة ارتكاز جيوستراتيجي ضمن منطقة الشرق الأوسط، ويحظى الطرفان بثقل إقليمي ودولي انطلاقاً من اعتبارات لا ترتبط بأوضاع الأمن الإقليمي فحسب، وإنما أيضاً بعلاقات قوى عالمية، وأنماط تحالفات ومصالح دولية تتعلق بأمن الطاقة والممرات الملاحية، والعلاقات والتعاقدات العسكرية والتسليحية الضخمة التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على التسلح، لذلك، فإن العلاقات الخليجية التركية ترتكز في مستواها الأمني على عدد من الركائز الرئيسية، ولعل أبرزها الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الأمنية الخليجية – التركية، حيث اكتسبت العلاقات الخليجية – التركية أهميتها انطلاقاً مما يمكن أن يطلق عليه "الحاجات المتبادلة، حيث توجد مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة وروابط أمنية وعسكرية متزايدة ترتب عليها تنامي علاقات الجانبين في مساراتها الاقتصادية والسياسية (الموسوي، 2011: 69).

حققت دول الخليج خطوات ملموسة في إطار تطوير بعض القدرات الدفاعية، وتعزيز علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من القوى الدولية الأخرى، كما استطاعت أن تنسق جهودها للقيام بأعمال ذات طبيعة أمنية وعسكرية مشتركة، وهي الخطوة التي تم التعبير عنها عملياً منذ كانون أول 2009 عندما قرر قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعظيم قدرات قوات "درع الجزيرة".

وعلى الرغم من أن دول الخليج تعتمد بشكل كبير على العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها –في الوقت ذاته– باتت تتجه إلى تنويع أنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية ومصادر تسلحها وذلك في ظلال متغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي (بيبرس، 2015: 77).

تتركز الأهمية الاستراتيجية لتركيا في هذا الإطار كونها دولة تعاظمت مظاهر

تقدمها الاقتصادي، وتضاعفت قدراتها العسكرية وازداد حضورها الإقليمي خلال السنوات الأخيرة كما أنها تحظى بعلاقات راسخة مع القوى الدولية الرئيسية، ولديها روابط عسكرية وأمنية مع الولايات المتحدة، وترتبط بعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي وتشكل ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف الناتو، ما يجعلها جزء أمن المنظومة الأمنية المعنية على نحو مباشر بأمن الخليج، وتعد الأكثر ارتباطاً بهذا الأمن إذا ما نظر إلى ذلك وفق الاعتبارات الجيواستراتيجية والتاريخية، يعزز ذلك أن تركيا أضحت أيضاً تُعنى بالملفات الأمنية ذاتها التي تؤثر في نمط التفاعلات المختلفة في منطقة الخليج العربي، فهي من ناحية دولة جوار مباشر لكل من إيران والعراق، وهي من ناحية أخرى يمكن أن تضطلع بأدوار إيجابية في مواجهة بعض القوى الإقليمية التي قد تثير سياساتها تحديات وتهديدات أمنية للدول العربية مثل إيران وإسرائيل، كما يمكن للعمل معها أن يساعد على مواجهة المشكلات الأمنية التي من شأن إثارتها تأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية في المنطقة (شفيق، 2010: 15).

وتشاطر تركيا دول الخليج المواقف الرافضة للسياسات الإيرانية فيما يتعلق بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي وفي لبنان، كما يعارض الطرفان سياساتها الداعمة للنظام السوري، ومن جانب آخر فإن تركيا تعد دولة جوار جغرافي للمنطقة العربية، وإذا ما قورنت بإسرائيل أو إيران تبرز العلاقات معها ذات أهمية استراتيجية للحيلولة دون تشكل أي تكتلات إقليمية بين دول الجوار للمنطقة العربية، سواء أكانت بين إيران وتركيا أو بين الأخيرة وإسرائيل (معوض،2009: 47).

ويمكن لتركيا أن تقوم بدور "القوة الموازنة" في مواجهة طهران وذلك بالنظر إلى اتساع مساحات التباين بين البلدين بسبب أحداث الربيع العربي وتداعياته وتوتر العلاقات الخليجية–الإيرانية بسبب التصريحات الإيرانية العدائية حيال مملكة البحرين والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث ورفض طهران المبادرات الإقليمية والدولية كافة لحل أزمة البرنامج النووي بالطرق السلمية، وانطلاقاً من أن السياسات الإيرانية تشكل عنصر تهديد ولا تمثل عامل استقرار (علام، 2010: 128).

لقد حاولت تركيا على مدى السنوات التالية للحرب الباردة عدم التورط في صراعات إقليمية، وقد كان الاستثناء من ذلك، الموقف التركي من حرب تحرير الكويت، حيث ارتبط ذلك بطبيعة الاستراتيجية التركية الخاصة بتفادي النزاعات، وعدم التورط في إدارة صراعات طويلة مع دول الجوار، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تطلعت تركيا إلى القيام بدور إقليمي في المنطقة عبر بوابة الاقتصاد، ومن خلال التركيز على مفهوم القوة الناعمة والرغبة في التحول إلى دولة داعمة للأمن الإقليمي، وقد تضاعفت أهمية العامل الأمني في تشكيل السياسة الخارجية التركية وتوجيهها بفعل الاضطرابات الإقليمية المحيطة،على نحو دفع قادة "حزب العدالة والتنمية إلى إعطاء أهمية كبرى للتحرك على الساحتين العربية والإسلامية في إطار نظرية العمق الاستراتيجي، والتي تفترض أن تركيا تقع وسط عدد من الأحواض الجغرافية مثل الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي، والغرب، ومن ثم فإنه لا يمكنها أن تبرز كقوة إقليمية إلا إذا حافظت على علاقات جيدة مع الفاعلين الرئيسيين في هذه الدوائر الجغرافية، ومع جميع جيرانها على نحو مباشر أو غير مباشر.

ومن هنا، برزت أهمية الروابط الأمنية مع منطقة الخليج، ليس لأنها منطقة فرعية من المنطقة العربية، بل لِما لها من أهمية مركزية على مسرح العمليات العربي والإسلامي والشرق أوسطي، ولما تضطلع به دول الخليج من أدوار محورية للمصالح الأمنية التركية في هذه المناطق (علام، 2010: 132).

وقد سعت تركيا لتحقيق ذلك من خلال تصعيد أدوارها الأمنية والعسكرية على الساحة الإقليمية عبر المشاركة الفاعلة في عمليات حفظ السلام كمشاركة تركيا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان ويونيفيل، والمساعدة الإنسانية كالمبادرات التركية العديدة حيال الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة والصومال والسودان، وتسويق منتجاتها العسكرية ودعم برامج التسلح والتدريب المشترك كمشاركتها في المعارض الدفاعية برامج التسلح والتدريب المشترك، بهدف التحول من مستهلك للأمن إلى موفر للأمن، وقد دفع ذلك إلى توثيق العلاقات مع دول الخليج، التي تتوافر لها عوامل الاستقرار السياسي، وتعبر عن منظومة من الانسجام السياسي النسبي من

حيث تناغم صيغ الحكم والرؤى السياسية والاقتصادية والأمنية، كما أنها الأكثر إنفاقاً على منظومات التسلح بحكم الوفرة المالية،ونمط التهديدات المثارة (سيف،2008: 36).

وترى تركيا أن هناك ركيزتين أساسيتين للأمن الإقليمي في المنطقة تتمثل أولاهما في مواجهة سياسات عدم الاستقرار، وإحلال السلام والحفاظ على الأمن والتكامل الإقليميين)الخاص بالدولة أو بحلفائها والمتعاونين معها)، وذلك من خلال التركيز على مفهوم الأمن المشترك أو "الأمن للجميع" (Davutoğlu،2008: 77–79)، وثانيهما من خلال ترسيخ التعاون الأمني ثلاثي الأضلاع،الذي يشمل بالإضافة إلى دول الخليج كلاً من مصر وتركيا، وذلك وفق مدخل الأمن التنسيقي وقد ارتبط التصور التركي حيال أمن الخليج بالمستوى الإقليمي، إذ ترى تركيا أن أمن الخليج من شأن دوله وأن من حق هذه الدول اتخاذ التدابير والترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق الأمن والإستقرار، كما ترى أن الترتيبات الأمنية والدفاعية التي تقوم على اتفاقيات ثنائية هي الأنسب لهذه المنطقة في ظل الأوضاع السياسية، ونمط الصراعات السائد، ولا سيما أن أمن منطقة الخليج يتأثر بطبيعة سياسات ومواقف عديدة من القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران ومصر وتركيا وسوريا (توفيق، 2010: 11).

<u>التعاون السعودي – التركي.</u>

مع اندلاع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما أفضت إليه من توترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان العالم الإسلامي، ثم وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة، حدثت تطورات إيجابية عديدة على مسار العلاقات الثنائية، حيث ارتفع مستوى العلاقات ووتيرة الزيارات المتبادلة، وانتقل التعاون من المجالات السياسية والاقتصادية إلى المجالات ذات الطابع الأمني والعسكري، وقد تنامت تلك العلاقات، وخصوصاً في الجانبين الأمني والعسكري، ولاسيما بعد زيارة نائب وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز إلى أنقرة في أيار 2010، حيث التقى بـ (وجدي

غونول) وزير الدفاع التركي حينذاك، وتم التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين، والتي تقضي بتدعيم وتوثيق العلاقات العسكرية والأمنية المشتركة في مجالات التدريب، والتصنيع العسكري، والأبحاث العلمية ذات الطبيعة الأمنية (جريدة الرياض، 2010، www.alriyadh.com).

عملت تركيا على تأكيد محورية العلاقات مع السعودية، وذلك من خلال زيارتي كل من رئيس الوزراء التركي في آذار 2011، ثم زيارة الرئيس التركي (عبدالله جول) إلى المملكة العربية السعودية في آب من العام ذاته، وفي نيسان 2012 قام (أردوغان) بزيارة أخرى للسعودية للتباحث بشأن تطورات الثورة السورية، وتوازى ذلك مع توتر العلاقات بين كل من السعودية وتركيا من جانب، وكل من إيران والعراق وسوريا من جانب آخر، بسبب تباين الرؤى حيال السياسات الإيرانية في العراق، والموقف من الثورة السورية، ما عزز أهمية العلاقات المشتركة لدى الجانبين (جريدة الرياض، 2011، www.alriyadh.com).

وقد أسهمت التحركات التركية حيال المملكة في توالي اللقاءات بين المسؤولين الأمنيين في الدولتين، كما عقدت جلسات ومباحثات عديدة بين الطرفين تناولت قضايا الأمن الإقليمي في منطقة الخليج والتهديدات التي تواجهها، سواء من الجوار المباشر أو غير المباشر، وقد وقعت الدولتان اتفاقيتين في مجالي التدريب والتعليم العسكري في أيار 2012في إشارة إلى أن العلاقات الأمنية والعسكرية بدأت تتشعب بعد دخول الاتفاق الإطاري للتعاون العسكري حيز التنفيذ، وأن هذا الاتفاق من شأنه أن يوفر العديد من الفرص للقوات المسلحة في كلا الجانبين للمشاركة في عمليات عسكرية مشتركة (worldbulletin، www.worldbulletin.net).

التعاون الإماراتي – التركي.

تتشعب العلاقات بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد توثقت العلاقات بين هاتين الدولتين في المجالات العسكرية بسبب المقاربات السياسية التي تبنتها تركيا حيال القضايا العربية، خصوصاً حيال قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، حيث إن تركيا كثيراً ما

أعربت عن قلقها حول أي تطورات سلبية تتعلق بهذه القضية، وقد أبدت تركيا قلقها من تنامي التوتر بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران عقب زيارة الرئيس أحمدي نجاد لجزيرة أبو موسى في نيسان 2012، إذ رأت أن الخطوة الإيرانية، استفزازية، وتثير مزيداً من التوتر في المنطقة، وأكدت الرغبة في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وحل قضية الجزر الثلاث من خلال التفاوض المباشر، وهو موقف بدا أقرب إلى الموقف الخليجي، الذي رأى بدوره الخطوة الإيرانية بمنزلة انتهاك صارخ لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وترتبط تركيا بعلاقات وثيقة مع دولة الإمارات في مجال التسلح والدفاع، وتسعى الإمارات في هذا المجال لإنتاج عسكري مشترك، مستفيدة في ذلك من الخبرة التركية، وقد انعكست هذه الرغبة في العديد من الإجراءات والتطورات، منها قيام "مجموعة الجابر"، الإماراتية، وشركة،"روكستان" التركية بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مشاريع دفاعية مشتركة لتصميم وصناعة وتطوير أنظمة سلاح لدولة الإمارات كما وقع البلدان العديد من الاتفاقات الأخرى التي من شأنها دعم التعاون المشترك في مجال التصنيع العسكري (وكالة الأناضول، 2012، www.aa.com.tr/ar).

التعاون البحريني – التركي.

حافظت تركيا على علاقات مستقرة مع مملكة البحرين خلال السنوات الماضية، وذلك بفعل الحركة النشطة سياسياً ودبلوماسياً حيال قضايا البحرين السياسية والأمنية على نحو جعل من الرئيس التركي (عبدالله جول) أول رئيس أجنبي يلقي كلمة في البرلمان البحريني، وذلك في منتصف نيسان 2009 والتي أكد من خلالها على أن "البحرين وتركيا ترتبطان بعدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الصناعات الدفاعية والتعاون الأمني، وأضاف: "يتعين علينا أن نقيم الطاقة الموجودة في هذه العلاقات وفي المجالات كافة، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بل على الصعيدين الأمني والدفاعي"، (أخبار العرب، 2009، www.islammemo.cl).

إن الرؤياالتركية المناهضة لأي محاولات إيرانية تستهدف المساس بأمن مملكة البحرين وسيادتها، حيث بدا واضحاً مدى التخوفات التركية لاعتبارات بعضها محلي،

وبعضها الآخر إقليمي من تحول الأزمة الداخلية في البحرين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، ولا سيما في ظل تزايد المواجهات الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر، وتوالت اللقاءات بين القيادات في البلدين بهدف توطيد العلاقات العسكرية المشتركة، وقد انعقدت اللجنة البحرينية – التركية العسكرية المشتركة بشكل دوري، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتعاون والتنسيق العسكري بين البلدين، وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيزا لعمل المشترك (جريدة الوسط، 2011)، وفيما يتعلق بالعلاقات الأمنية، فقد اتفق وزير الداخلية البحريني الفريق الركن، الشيخ راشد بن عبدالله آلخليفة، ووزير الداخلية التركي (إدريس نعيم شاهين) في أيار 2012 على تعيين ضباط ارتباط في البلدين لمتابعة التواصل والتنسيق الأمني، بالإضافة إلى تشكيل لجنة دائمة من المتخصصين، يناط بها العمل على بحث سبل تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات الأمنية، وذلك تفعيلاً لاتفاقية التعاون الأمني الموقعة بين البلدين في 6 آذار 2006التي تهدف إلى توطيد العلاقات الأمنية المشتركة بين الجانبين (جريدة الوسط، 2012، www.alwasatnews.com).

التعاون القطري – التركي.

تحظى العلاقات مع دولة قطر بأهمية خاصة من وجهة نظر القيادة التركية، وظهرت عوامل أساسية دفعت لتعميق التعاون الأمني بين الطرفين مثل تنامي الإدراك بالحاجات المتبادلة، ذلك أنه في الوقت الذي تسعى فيه تركيا لضمان أمن الطاقة، فإن الدوحة تستهدف ضمان الأمن الغذائي، نظراً إلى أن تركيا تشكل مصدر أمن للغذاء لما تتمتع به من وفرة مائية وطبيعة جغرافية، كما تعد تركيا مصدراً مهماً للموارد البشرية المدربة اللازمة للطفرة التنموية التي شهدتها قطر، وتسهم هذه العوامل في تعميق مفهوم الأمن المشترك بالنسبة للطرفين، وتحرص تركيا على المشاركة في أغلب الفعاليات القطرية التي من شأنها أن تسهم في تعميق التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين. وقد أكد ذلك، مراد بيار وكيل وزارة الدفاع التركية، ومدير وكالة الصناعات الدفاعية التركية، أثناء مشاركته في مؤتمر الدوحة الدولي

للدفاع البحري "ديمدكس"، الذي عقد في نيسان 2012، حيث أشار إلى أن تركيا ترتبط بعلاقات تاريخية مع الدول الخليجية، وأن بلاده ترغب في أن تتبادل الخبرات في المجال العسكري مع دول الخليج، وأشار إلى وجود ما يزيد عن ألف شركة دفاعية تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع التركية، وأكد أن ما يميز التعاون العسكري بين الجانبين، عدم إخفاء تركيا لأسرار تكنولوجية عن حلفائها الخليجيين (نجيب، 2012: http://sdarabia.com).

التعاون الكويتي – التركي.

مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، كانت الكويت إحدى الدول التي اهتم الحزب بتطوير علاقاته معها، وذلك في إطار الاستراتيجية الخاصة بتوثيق العلاقات مع مختلف دول الخليج، وفي هذا الإطار قام رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان، بزيارة الكويت في 10 كانون أول 2012 بهدف توثيق العلاقات في بعدها الاقتصادي الذي لا ينفصل عن تطوير العلاقات في بعديها السياسي والعسكري، وقد شهدت مباحثات الطرفين خلال الزيارة تناول تداعيات التطورات الإقليمية كافة على أمن منطقة الخليج، حيث تم تناول التأثيرات المختلفة للسياسات الإيرانية، والتطورات الداخلية في العراق وتأثيراتها في دول الجوار الجغرافي، خاصة أن الدولتين مجاورتان للعراق، كما تم التعرض إلى طبيعة الموقف المشترك من ملف إيران النووي، وقد وقعت كل من تركيا والكويت اتفاقاً للتعاون العسكري في منتصف عام 2009 لوضع إطار قانوني لتوسيع التعاون والتنسيق الأمني المشترك، ودعم وتوطيد العلاقات العسكرية بين الجيشين الكويتي والتركي (جريدة الخليج،2011، http://www.arabo.com/).

التعاون العُماني–التركي.

سعت تركيا إلى تعزيز التعاون في مجال الدفاع مع سلطنة عُمان كجزء من استراتيجية تعزيز التعاون الدفاعي مع دول الخليج، وترتبط تركيا مع سلطنة عُمان باتفاقيات خاصة بدعم التعاون في المجال العسكري، حيث تمد تركيا السلطنة بالعديد من منتجاتها العسكرية، ومنها القوارب الحربية، والصواريخ، والذخيرة، والمركبات

المدرعة، وتعتبر تركيا أن التعاون المشترك من شأنه أن يفتح مجالات لتعاون أكبر في سوق تسعى إلى الوجود فيه بكثافة، بما يعود عليها بالنفع، سواء اقتصادياً أو عسكرياً، وقد توالت اللقاءات الأمنية بين القيادات في الجانبين لدعم العلاقات المشتركة، فقد التقى وزير الدفاع التركي السلطان قابوس بن سعيد في أغسطس 2012، واتفقا على تعميق العلاقات العسكرية وتطويرها، تفعيلاً والتزاماً بمذكرة التفاهم الموقعة في عام 2001 بين وزارتي الدفاع في الدولتين (ترك برس، 2012، www.turkpress.com).

مستقبل العلاقات الخليجية- التركية

من خلال ما تم عرضه من جوانب تعاونية وخلافية في العلاقات الخليجية- التركية، سيحاول الباحث افتراض ثلاثة سيناريوهات لمستقبل تلك العلاقات، وذلك على النحو الآتي:

السيناريو الأول: تدهور العلاقات الخليجية- التركية

في أغلب الأحيان لا تخلو العلاقات الدولية من المشاكل والأزمات، فلم يعرف على مر الأزمنة والتاريخ وفي مختلف بقاع الأرض بوجود علاقة بين دولتين قائمة على أساس تعاون وتفاهم مطلقين، وهذا أيضاً ما ينطبق على العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، لذا يرتكز هذا السيناريو على الحساسية العالية التي يبديها أي من الطرفين حيال مواقف وسياسات الطرف الآخر، لا سيما تلك التي لها علاقة بأهداف ومصالح أي من الطرفين تجاه الآخر، الأمر الذي يدعو كل منهما إلى تعظيم وسائله وقدراته على إدراك الحاجة المتزايدة لوعي التهديدات والأخطار التي من الممكن أن يتسببها الطرف الآخر والتحسب لمجابهتها مما يجعل سيناريو تدهور العلاقات وإحتمال تأزمها أمراً وارداً على الرغم من محاولة كلا الطرفين تفعيل عوامل تغييبه وذلك تبعاً لوجود من يؤيد هذا القرار من كلا الطرفين مما لا يجعل الدوافع والحوافز فاعلة باتجاه تهميشه إلى الأبد.

ومن مجريات الأحداث التي قد تساهم في تحقق سيناريو تدهور العلاقات

الخليجية التركية ما يلي:

1. الاختلاف في المواقف المتخذة من كلا الطرفين بما يتعلق بثورات الربيع العربي والتي لا شك بأنها أحدثت انعكاساً سلبياً على العلاقة ما بين تركيا والدول الخليجية، وذلك بموجب التباين في وجهات النظر بما يتعلق بملف ثورات الربيع العربي، وهذا ما دفع البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة إلى التحفظ على الدور التركي حيناً، والقلق والارتياب من تحركاته السياسية والعسكرية حيناً آخر، وذلك منذ المواقف المتباينة في الملف السوري والملف المصري وحتى الملف اليمني، كما ساهم الحصار الخليجي على قطر في زيادة تحفظ الدول الخليجية على امتداد النفوذ التركي، حيث باتت تنظر إلى ذلك النفوذ بشيء من الشك والريبة. ففي الوقت الذي تعتبر فيه تركيا بأن ما يجري في المنطقة العربية من عواصف تغيير هي بمثابة البداية الجديدة لنظام الشرق الأوسط الجديد، ولذلك فإنها تسعى إلى تأمين وجودها فيه كعامل فاعل ومؤثر، فإن الإمارات العربية المتحدة والسعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، باستثناء قطر تنظر إلى مجريات الأحداث على أنها بداية لحالة اضطراب وعدم استقرار، ومن هنا بدأت بعض المواقف فيما بينهما في حالة من التناقض.
2. وجود بعض المخاوف لدى الدول الخليجية بشكل عام ولدى السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص فيما يتعلق بامتداد النفوذ التركي في العالم العربي، وذلك بسبب دعمها لجماعات الإخوان المسلمين، وهذا ما يثير التساؤلات لدى البعض فيما إذا كانت تركيا تسعى إلى إعادة أمجاد الدولة العثمانية من خلال ارتباطاتها وعلاقاتها بالإخوان المسلمين، حيث يعتبر (أردوغان) أحد أكبر الداعمين لتوسع الإخوان المسلمين في العالم العربي، إضافةً إلى ما تمتلكة تركيا من علاقات مع أجنحة الإخوان المسلمين، سواء تلك التي وصلت إلى قمة هرم السلطة كحزب النهضة في تونس وحزب العدالة في المغرب، أو حتى مع تلك أجنحة الإخوان المسلمين التي ما زالت

بلدانها تعيش حالة فوضى واقتتال كالعلاقة مع حزب الإصلاح في اليمن، إضافةً إلى علاقتها بحركة حماس التي لا تزال تمارس سلطة الأمر الواقع في غزة نظراً لما تتمع به من دعم قطري كبير وبعلاقات قوية مع تركيا وتمويل إيراني (ماجد، 2018: 3-4).

3. انحياز تركيا الواضح لقطر في أزمتها مع دول الخليج: ثمة مؤشرات أزمة مستترة بين تركيا من جهة وبين السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين تلوح في أفق العلاقات الخليجية التركية والتي نتجت بعد انحياز تركيا علناً إلى الجانب القطري عقب قرار الدول الثلاث (السعودية، والإمارات، والبحرين) قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر ومقاطعتها الأمر الذي إنتقده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وبعدها توالت التصريحات التركية والخليجية التي تعبر عن استياء كل طرف من موقف الطرف الآخر خلال الأزمة، ثم جاء الرفض السعودي لإقامة قاعدة عسكرية تركية على أراضي المملكة العربية السعودية وهو عرض حمل السخرية من العرض التركي مما يؤكد وجود أزمة واضحة بين السعودية وتركيا، كما صاحب ذلك تبادل الانتقادات علناً، إذ كرر الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) تصريحاته المنتقدة لقرارات الدول الخليجية بمقاطعة قطر والمؤيدة لأمير قطر تميم بن حمد ولنظام الحكم، ومنها (عزل قطر وما يشمله من استخدام العقوبات لن يحل أي مشكلات)، وهي انتقادات مباشرة وحادة موجهة للسعودية ولقيادتها السياسية، وقد رد عليها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأن الدول الخليجية قادرة على حل خلافاتها، وأنها لم تطلب أي وساطة خارجية، كما انتقد وزير الدولة الإماراتي أنور قرقاش مساعي قطر بتدويل أقلمة الأزمة، والإستعانة بقوات خارجية لحمايتها لأن القرارات ضد قطر لم ولن تشمل أي عمل عسكري (أحمد، 2017: 93).

4. اتهام وسائل إعلام تركية الإمارات بتمويل الانقلاب العسكري في تركيا في 2016، حيث تناقلت وسائل إعلام تركية معلومات وأخبار عن دعم بعض

الدول للمحاولة الانقلابية الفاشلة، وحسب تلك الوسائل فإن الإمارات العربية المتحدة قامت بتقديم دعم مادي بسبب انزعاجها من سياسات تركيا في المنطقة. وقد ألمح (أردوغان) إلى ذلك بقوله: "نعلم جيداً من كان سعيداً من بين دول الخليج عندما كانت تركيا تتعرض لمحاولة انقلاب عسكري"، وأضاف "لدينا أيضاً جهاز استخبارات ونعلم جيداً كيف أمضى بعض الناس تلك الليلة، وكانوا يتساءلون عن الوضع في تركيا وهل نجح الانقلاب؟ هل سيرحل أردوغان؟ ونحن نعلم جيداً من كان يتعقب ذلك عن كثب، وكيف أنفق الأموال على ذلك.

5. فشل الجولة الخليجية لوزير الخارجية التركي (مولود جاويش أوغلو) والتي شملت السعودية والكويت وقطر، في حل الأزمة الخليجية – الخليجية، حيث لقي استقبالاً رسمياً بارداً من السعودية ومثله في الكويت، كما عبر المسؤولون السعوديون عن استيائهم وانتقادهم من عرض (أردوغان) إنشاء قاعدة عسكرية تركيا في المملكة العربية السعودية، لأنها تمتلك جيشاً وطنياً كما يتواجد فيها قواعد عسكرية أمريكية يمكنها حمايتها ضد أي تهديد خارجي (رويح، 2017،m.annabaa.org)، كما أن لتركيا قاعدة عسكرية في قطر، فكيف ستكون حليفاً لطرفين متخاصمين وهما قطر والسعودية فهذا يعبر عن الازدواجية في السياسة التركية الخارجية.
6. التقارب الإيراني التركي عقب الأزمة القطرية– الخليجية: بعد إعلان السعودية عن قرار مقاطعة قطر، قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة تركيا وسط شائعات عن رغبة تركية إيرانية في تشكيل محور يضم أنقرة والدوحة وطهران وبغداد في مواجهة المحور الإماراتي السعودي البحريني المصري (مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2018، http://almezmaah.com/)، وهو ما أثار استياء السعودية والإمارات.
7. ألقت قضية مقتل جمال خاشقجي في السفارة السعودية في اسطنبول بظلالها السلبية على العلاقات التركية –السعودية، وقد يكون للقضية تداعياتها

المباشرة على التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الدولتين بما يشمل طرد البعثة الدبلوماسية السعودية من تركيا، باعتبارها خرقت اتفاقية فيينا وهو ما لمح إليه أردوغان مراراً في حال ثبت تورط القنصلية، لكن من غير المتوقع أن تصل الأمور إلى حد القطيعة بين الدولتين، لحرص تركيا على العلاقات مع السعودية خصوصاً في ظل الأزمة المالية الحالية من جهة؛ ولتقديمها الحادثة باعتبارها أزمة دولية لا توتراً ثنائياً مباشراً بينها وبين الرياض من جهة أخرى (الحاج،2018، www.aljazeera.net)

شروط تحقق هذا السيناريو:

1. استمرارية اختلاف وجهات النظر بين الجانب التركي والجانب الخليجي في بعض القضايا والملفات السياسية الساخنة، والتي تخلق نوعاً من القلق والارتياب بين الجانبين، مما يؤثر سلباً على العلاقات الخليجية– التركية.
2. إصرار تركيا على التدخل في الأزمة الخليجية القطرية وانحيازها للأخيرة على حساب باقي دول مجلس التعاون الخليجي.
3. إثبات المخاوف التي تستشعرها دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بإمتداد النفوذ التركي في العالم العربي ودعم تركيا المتواصل لجماعة الإخوان المسلمين

فرص التحقق:

انطلاقاً من تلك القيود والمحددات سالفة الذكر، فان خيار تدهور العلاقات يبقى أحد الخيارات المحتملة عند تفحص مستقبل العلاقات التركية الخليجية، إلا أن الباحث لا يرجحه؛ اذ ان هناك العديد من المتغيرات التي ظهرت في هذه العلاقات منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى منصة الحكم في تركيا، والتي لابد لها من أن تلقي بآثارها الايجابية على العلاقة بين الطرفين.

السيناريو الثاني: تطور العلاقات الخليجية–التركية.

يستند هذا السيناريو إلى فرضية تطور العلاقات التركية الخليجية – وتحسنها على كافة المستويات، نظراً لعوامل مختلفة، منها داخلية تخص السياسة التركية ومنها خارجية تخص المتغيرات الدولية والإقليمية، فمن حيث العوامل الداخلية يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 عاملاً أساسياً في تحسن العلاقات التركية مع دول الجوار العربي، والخليجي بشكل خاص، فالحزب بالأساس اسلامي التوجه، ولمؤسسيه عبدالله غول، رئيس جمهورية تركيا، وصديقه رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا حالياً، باع طويل مع الأحزاب السياسية الإسلامية التركية، فتلاقيهما مع العرب والمسلمين ليس غريباً، إذ أن حزبهم يؤكد على الهوية الإسلامية لتركيا وَيُثَمن التاريخ الطويل المشترك مع الدول العربية والإسلامية، رغم أنه يؤمن بالالتزام التام بعلمانية الدولة على غرار الدول الأوربية، وهذا ما يظهر جلياً بانفتاح السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي، فتركيا أصبحت نموذجاً يحتذى به لتعامل القيادات بملف السياسة الخارجية انطلاقاً من اتباع سياسة تصفير المشاكل ودولة المركز، ولهذا نجد علاقاتها قد تعززت مع الدول العربية والاسلامية (الخاقاني، 2017: 2–3).

وعلى صعيد المحددات الخارجية، يُعتبر تعثر حوارات الاتحاد الأوربي في قبول تركيا في عضويتها من الأسباب التي جعلت تركيا تعيد النظر في تقييم علاقاتها مع كثير من الأطراف ومنهم العرب والمسلمين، فمنذ أن تشكل الاتحاد الأوربي عام 1992، حرصت الحكومات التركية المتعاقبة والعمل على الانضمام إلى عضوية الاتحاد، ما يتطلب ذلك من معايير ومستلزمات لم تتمكن الحكومات التركية المختلفة من الارتقاء إليها، وبفوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في الانتخابات النيابية التركية عام 2002، ووصول السيد رجب طيب أوردوغان إلى رئاسة الوزارة عام 2003، أصبح همه الكبير قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، ولذلك قدم إصلاحات داخلية وخارجية جادة، كاستتباب الحكومة والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية مع الأرمن بعد عداء تاريخي طويل، واعطاء الأكراد كثيراً

من حقوقهم القومية، بعد إن كانت مسلوبة، كإعادة الأسماء الكردية القديمة لبعض المدن، والسماح بالخطبة باللغة الكردية، وفي الإصلاحات الخارجية، فتح باب الحوار مع اليونان بعد خصومات طويلة ومد جسور التعاون مع اذربيجان وبقية جمهوريات روسيا بعد إن كانت مقطوعة، وَوثَّق العلاقات مع إيران وتعاون مع العراق وسوريا، بعد إن كانت العلاقات متوترة، بسبب مشاكل المياه، أو بسبب التحالف العسكري مع إسرائيل أو المشكلة الكردية، وتم رفع تأشيرات الدخول بين هذه الدول وتركيا وأبرمت معاهدات وعقود تجارية وأمنية وغيرها خدمة للتقارب والعمل المشترك بين تركيا وهذه الدول (البياتي،2011، http://www.ahewar.org).

وبرغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة التركية في مجال الإصلاحات، إلا إن حوارات الإتحاد الأوروبي بخصوص قبولها في عضويته تعثرت وباءت بالفشل لأسباب كثيرة، فتارة ثقافة تركيا لا تتطابق مع الثقافة الأوربية، وتارة أخرى جغرافية تركيا موزعة بين قارتي آسيا وأوربا، ومرة أخرى تركيا لا تتقيد ببنود حقوق الإنسان العالمية كما ينبغي، كموقفها غير العادل من قوميات غير تركية في تركيا، وعدم منحها حقوقهم الثقافية كاملة، كما وان لأعضاء الاتحاد الأوروبي هواجس على طبيعة النظام السياسي التركي الذي يهيمن الجيش فيه على الحياة السياسية، باعتباره حامي العلمانية، إذ أن للجيش التركي جولات وصولات في إقالة مجالس نيابية جاءت بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مما لاينسجم مع طبيعة نظم الحكومات الأوروبية المدنية التي تبغي تركيا أن تكون عضوا في اتحادها، إضافة إلى إن إثارة قضية الأرمن القديمة ضد الحكومة التركية من قبل بعض أطراف الإتحاد الأوربي، هو الآخر جاء لوضع عراقيل إضافية أمام قبول تركيا في عضوية الإتحاد، مما خيب آمالها وجعلها تراجع مواقفها القديمة، ومنها إعادة ترتيب علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والمسلمة بما يعزز ويقوي مكانتها لدى الدول الأوربية وأمريكا، من خلال تأكيدها، بأنها تشكل جسراً سياسيا" واقتصادياً وحضارياً بين الغرب والإسلام، على أسس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. وقد بين القادة الأتراك للحكومات العربية في مواقف كثيرة خيبة أملهم من مواقف أمريكا وأوروبا،

وحثوا العرب على العمل سوية معهم باعتبارهم الأقرب إليهم جغرافياً وتاريخياً وحضارياً، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي دفعت كلاً من دول مجلس التعاون وتركيا إلى تجاوز الخلافات، والدفع باتجاه تحسين العلاقات الثنائية وتطورها، لعل من أهمها ما يلي:

1. رغبة دول الخليج في إيجاد حليف استراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط يكون موازناً للنفوذ الإيراني بالمنطقة خاصةً في سوريا والعراق واليمن. وقد تعززت أهمية تركيا في هذا الصدد عقب الانتشار العسكري التركي في شمال سوريا ونجاح قوات المعارضة السورية المدعومة من قِبل أنقرة في تحقيق إنتصارات عسكرية بالشمال السوري،كان من بينها استعادة بلدة دابق من تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى الانتشار العسكري التركي في شمال العراق بمعسكر بعشيقة وتدريبها ما يسمى بقوات الحشد الوطني المكون من العشائر السنية العربية للمشاركة في تحرير الموصل من داعش (الحاج،2016، _ www.aljazeera.net)، وقد تجلى ذلك بوضوح في تبني كل من السعودية وتركيا مواقف متطابقة حيال معركة تحرير الموصل بضرورة قيام العشائر العربية السنية بالدور الأكبر في تحرير المدينة والتحذير من تدخل الحشد الشعبي وإحداثه عملية تغيير ديموغرافي في الموصل (مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية،2016،rawabetcenter.com)
2. قلق دول مجلس التعاون من أن تؤدي حالة التقارب بين تركيا من جهة وإيران وروسيا من جهة أخرى، والتي ظهرت في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، إلى تغير في السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، خاصةً بعد تصريحات المسؤولين الأتراك بأن بلادهم لا تمانع في مشاركة بشار الأسد في المرحلة الانتقالية وترك الخيار للشعب السوري، وهو ما أثار قلق دول الخليج التي تصر على رحيل الأسد (سيبيرت،2017، https://ahvalnews.com/ar)
3. فقدان كل من دول مجلس التعاون وتركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف

استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لضمان مصالحهما بالمنطقة، وذلك عقب إصدار الكونجرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) بما يسمح لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 بمُقاضاة الحكومة السعودية، وإصرار الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا على الرغم من الإعتراضات التركية، وهو ما دفع الطرفين للاعتماد على بعضهما لتأمين مصالحهما في المنطقة (JUSTICE AGAINST SPONSORS OF TERRORISM ACT,2016: https://judiciary.house.gov

4. رغبة تركيا في صياغة تحالف استراتيجي يكون ركيزته دول الخليج العربي في مواجهة التحالف الذي تتزعمه إيران والذي يضم سوريا والعراق وحزب الله في لبنان والحوثيين باليمن، وان كان هذا التحالف يصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي التي يتعرض أمنها القومي حسب ادعاءاتها لتهديدات إيرانية، إلا أنه في الوقت ذاته يحقق مصلحة تركية تتمثل في إيجاد جبهة إقليمية داعمة لتحركاتها في سوريا والعراق في مواجهة إيران، فضلاً عن تمكن أنقرة من صياغة سياسات متوازنة في علاقاتها مع طهران مستندة إلى الورقة الخليجية.
5. رغبة تركيا في تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، بما يساعدها على إعادة دفع الاقتصاد التركي الذي تأثر سلباً بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، فضلاً عن أنه كان يعاني تدهور علاقات تركيا مع بعض دول المنطقة، ولذلك تهدف تركيا إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخليجية للسوق التركية وفتح أسواق جديدة أمام المستثمرين الأتراك، وزيادة الصادرات التركية للأسواق الخليجية من خلال منحها مزيد من التسهيلات.

شروط تحقق هذا السيناريو:

1. بقاء تركيا كحليف أول لدول المجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وازدهار العلاقة فيما بين الطرفين على الصعيد السياسي
2. بقاء تركيا بعيدة عن ملف القضية السورية وعدم تأييد ودعم بقاء الرئيس

السوري بشار الأسد

3. خلق المزيد من التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي إذ أن العامل الاقتصادي سيكون من أهم العوامل التي ستلعب دوراً في تطور العلاقات بين الطرفين
4. نجاح التحالف الاستراتيجي الذي تسعى إليه تركيا مع دول الخليج العربي في مواجهة التحالف الذي تتزعمه إيران، والذي يضم سوريا والعراق وحزب الله في لبنان والحوثيين باليمن.

فرص التحقق:

يتضح من خلال ما سبق، أن خيار تطور العلاقات بين الطرفين يعد خياراً مثالياً رغم القيود والعوامل التي تدفع باتجاه معاكس، والتي تطرق إليها الباحث في الخيار الأول، غير أنه لا يميل إلى تأييد هذا الخيار في ظل الظروف الموضوعية الحالية لاسيما في ظل اختلاف المواقف والرؤى التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما السعودية والإمارات والبحرين، حول قضايا ومواضيع مهمة كالموقف التركي من ثورات الربيع العربي ودعمها لجماعة الاخوان المسلمين وموقفها المناهض لحكومة السيسي في مصر، والشبهات حول دعم بعض دول المجلس للانقلاب العسكري في تركيا والموقف التركي الداعم لقطر في ازمتها مع دول المجلس الاخرى، وأخيراً وليس آخراً، قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقجي على أراضيها وتورط القنصلية السعودية وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بعملية الاغتيال، وهذا ما قد يؤدي إلى السيناريو الثالث، وهو كما يلي:

السيناريو الثالث: بقاء الوضع الراهن

أي استمرار العلاقات الخليجية–التركية دون تطور وصول إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، او التدهور والقطيعة، وهو الخيار الأرجح في ظل التطورات والاحداث المتسارعة التي شهدتها العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تأرجحت منذ تولي حزب العدالة والتنمية في تركيا السلطة في تشرين الثاني2002

بين أنماط مختلفة من التعاون والتوتر المصحوب بشكوك متبادلة بين الطرفين.

هذا التأرجح من وجهة النظر التركية جاء مرتبطاً بطبيعة الأهداف السياسية التي تتبناها رؤية حزب العدالة والتنمية والتي تهدف إلى وضع تركيا في مركز زعامة العالم الإسلامي.

ومن المحتمل أن يستمر هذا النمط من التأرجح بين التقارب وعدم الثقة أخذاً في الاعتبار حالة دول المنطقة نفسها التي تشهد انقسامات حادة يتعامل معها الأتراك من منطلق ما يخدم رؤيتها في المنطقة وهو بالتأكيد ما سيؤدي إلى حالات تقارب مع دول تتفق معها بشكل كبير وتخدم دورها (قطر أنموذجًا)، وتوتر لا يصل إلى مستوى القطيعة التامة مع الدول التي تهدد أو تشكل تحدياً محتملاً لما تطمح إلى تحقيقه في المنطقة (السعودية والإمارات والبحرين).

إن الدور التركي يدخل نشطاً في معادلة توازن القوى وهي معادلة أصبحت ترتبط بالقدرات الذاتية والبيئة الإقليمية أكثر من ارتباطها بالتوازنات الدولية حيت بات واضحاً وبحسب مجمل التطورات الحالية سواء في ملف الخلافات الخليجية – الخليجية أو حتى في ملف النزاع السوري أن مسؤولية التأثير وإنتاج الحلول لفض المنازعات في المنطقة تقع وبشكل كبير على القوى الإقليمية الفاعلة وليست القوى الدولية.

ومن هنا يمكن القول أن العلاقات التركية الخليجية رغم ما يشوبها من أزمات وتوترات في أحيان عديدة لا يمكن أن تكون علاقات ظرفية مؤقتة ولا يمكن ايضاً أن تشهد القطيعة التامة، فدول الخليج ترى في تركيا موازن استراتيجي للنفوذ الإيراني في المنطقة، وفرصة صناعية زراعية مائية استثمارية وطريقاً نحو أوروبا وفرصة لتجاوز أزمة نقص المياه التي بدأت سلبياتها ترتفع في المنطقة بشكل عام وفرصة أسواق جديدة تعوضه عن عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وتشريع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، وتركيا ترى في الخليج قاعدة الاحتياج المتبادل ووسيلة تعزيز موقفها على طريق العضوية الأوروبية بكل ما يحمل لها من حظوظ تجارية واقتصادية ومالية وإمدادات نفطية.

ومن هنا فلن يستغني أي طرف منهما عن علاقته بالطرف الأخر وإنما سيكون هناك علاقات ثابتة مستندة على الاحتياج الاستراتيجي والمصالح المتبادلة التي سيشوبها التوترات في أحيان عديدة لكن لن تصل بأي حال من الأحوال إلى مستوى القطيعة.

شروط تحقق هذا السيناريو

1. بقاء اتفاقيات التعاون العسكري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.
2. استمرار التعاون الاقتصادي بين الجانب التركي والجانب الخليجي بما يخدم الطرفين.
3. استمرار النزاعات في الوطن العربي وبقاؤها على حالها يساهم في استمرار المصلحة الجيوستراتيجية بين الطرفين كما هي عليه.

فرص التحقق

لن يستغني أي طرف منهما (تركيا ودول الخليج العربي) عن علاقته بالطرف الآخر، وإنما ستكون هناك علاقات ثابتة مستندة إلى الاحتياج الاستراتيجي والمصالح المتبادلة التي ستشوبها التوترات في أحيان عديدة، لكنها وبرأي الباحث لن تصل بأي حال من الأحوال إلى مستوى القطيعة.

ويفترض الباحث ترجيح عوامل التقارب على عوامل التباعد شريطة وجود عوامل حسن ثقة وغض النظر –بقدر الإمكان– عن التأثيرات الخارجية التي يمكن أن يكون لها دور في إيجابية العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، فمن الطبيعي إعطاء أهمية لعوامل التباعد إضافة إلى وجود سوء الثقة والتأثير الذي تمارسه بعض العوامل والضغوطات الخارجية سيؤدي إلى حالات توتر وتأزم بين الطرفين.

الخاتمة

مثّل العام 2002 نقطة انطلاق تركيا بقيادتها الجديدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركي، إذ بدأت تركيا تصوغ دورها الإقليمي تمهيداً لصعودها على المستوى الدولي، في ظل تحولات عظمى شهدتها المنطقة العربية والإقليم والعالم.

ومن أجل تحقيق ذلك، كان لا بد من اتباع استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي وضعها مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم (أحمد داود أوغلو)، والتي اشتملت في أهم مبادئها على تصفير المشكلات والأزمات، والتخلّي عن التراتبيّة القديمة في تصنيف الأولويات، واعتبار أن كل علاقة مساوية للأخرى في الأهميّة، والالتفات إلى القضايا الداخلية بالتوازي مع القضايا الإقليمية والدولية، واستبعاد قيام السياسة الخارجيّة التركية على مبدأ "الاعتراض وإدانة الحادثة" واستبداله بمبدأ "التحرك الاستباقي"، وبناء دور فعّال له عدّة مستويات تتشابك فيه المصالح على أساس مبدأ "العمق الاستراتيجي" الذي تبناه أحمد أوغلو، فيما تعلّق بالعلاقات مع العرب وإسرائيل وإيران وأرمينيا وأفغانستان وأفريقيا.

وكما هو معروف في أدبيات السياسة الخارجية، فإن احتلال مكانة مرموقة دولياً يجب أن يسبقه احتلال مكانة مرموقة إقليمياً، ومن هنا سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب مستغلةً بذلك الروابط التاريخية والدينية والثقافية والاجتماعية المشتركة التي تجمع الأتراك بالعرب.

وقد نالت دول الخليج العربي نصيباً من هذا التطور، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على توجهات السياسة الخارجية التركية نحو دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام (2011–2020)، في ظل ما تتميز به تلك العلاقات بالغموض والتعقيد تارةً، والتعاون تارةً أخرى نتيجة المتغيرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وليس آخرها الربيع العربي.

النتائج

1. إن الأهداف السياسية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تمثلت بتطوير رؤية شاملة تتضمن المشاركة في سياسة فاعلة بدلاً من سياسة رد الفعل، والتشديد على أهمية الفرص بدلاً من التهديدات، والتشديد على الاعتماد المتبادل والحلول التي تعود بالربح على الطرفين، وتشجيع سياسة الاستقرار والسلام، أما الأهداف الأمنية، فارتبطت بأهمية منطقة الخليج العربي بتزايد أهمية النفط كسلعة استراتيجية، بالإضافة إلى جيوبوليتيكية هذه المنطقة، وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية، فتمثلت بالنفط الذي تمتلك دول الخليج العربي 60% من احتياطيه العالمي في أراضيها، وتوفر سوق استهلاكية كبيرة في الدول الخليجية، وحاجة تركيا إلى رؤوس الأموال والاستثمارات الخليجية في أراضيها.
2. اعتمدت تركيا على الكثير من الوسائل لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي كان أولها تحسين صورتها لدى العرب، وتبنّي سياسة "تصفير المشكلات"، والتدخل في النزاعات الإقليمية كطرف ثالث محايد، وتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الأمنية والاقتصادية سواء كانت جماعية أو ثنائية، أضف إلى ذلك تشجيع السياحة من خلال إعفاء الحكومة التركية لمواطني الكويت من تأشيرات الدخول إلى تركيا.
3. إن أبرز القضايا الخلافية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تمثلت بالموقف التركي من الأزمة السورية المناقض للموقف الخليجي، والدعم التركي لقطر بعد مقاطعتها من دول الخليج العربي، والدعم التركي للجماعات الإسلامية المسلحة وحركات الإسلام السياسي، واتهام تركيا لبعض دول الخليج بأنها محرض وممول للانقلاب العسكري الأخير في تركيا، أما الجوانب التعاونية بين تركيا ودول الخليج العربي، فتمثلت بالجوانب الاقتصادية أولاً، تلتها الجوانب الأمنية مع الإشارة إلى أن تركيا ستبقى محافظة على علاقاتها مع دول الخليج العربي لحماية مصالحها الوطنية.

4. من الأجدر دراسة العلاقات التركية– الخليجية بأخذ كل دولة خليجية على حدى؛ ويعود ذلك إلى الانقسام الخليجي في بعض القضايا المصيرية، وإلى متغيرات الإقليمية والدولية.

التوصيات

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. يجب على دول مجلس التعاون الخليجي تنحية خلافاتها جانباً، والالتفات إلى القضايا المصيرية التي تواجه تلك الدول على مستوى مجلس التعاون الخليجي.
2. تفعيل جوانب العمل الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والاهتمام بكافة نواحي التكامل الاقتصادي في ظل الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصادياتها والمعتمدة بشكل أساسي على النفط.
3. تحقيق الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات.
4. تعزيز العلاقات التركية– الخليجية والارتقاء بها للأفضل، إذ يمكن الاستفادة من تركيا باعتبارها أقرب جار غير عربي لدول الخليج، ولديه روابط ثقافية وتاريخية وجغرافية ودينية مشتركة، أضف إلى ذلك ما تتمتع به تركيا من نفوذ بالمنطقة ومن وجود في حلف الأطلسي.
5. توظيف العلاقات التركية–الخليجية لإقامة محور استراتيجي في مواجهة المحور الإيراني والروسي في المنطقة.
6. توظيف التوجه التركي نحو دول الخليج لصالح إعادة بناء العلاقات العربية التركية، بما يضمن كسب تركيا كحليف إقليمي قوي ذي دبلوماسية قادرة على التنقل بين مختلف القضايا العربية المطروحة للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها.
7. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العلاقات الخليجية–التركية؛ كون

هذا الموضوع حيوي جداً ويتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقات الخليجية– التركية بحيث تتناول تلك الدراسات كل دولة خليجية على حدة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ- الكتب

أبو العلا، محمد متولي، (1992)، **جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية**، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح، الكويت،

أبودية، سعد، (1983)، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بيروت.

إسماعيل، محمد صادق، (2010)، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم للنشر والتوزيع –مصر الطبعة الأولى.

أوغلو، أحمد داوود، (2011)، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد ثلجي، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، الدار العربية للعلوم، بيروت.

أوغلو، وحيد، (2000)، **إشكالية المياه في العلاقات العربية التركية**، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

باكير، علي، (2009)، **تركيا: الدولة والمجتمع**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

باكير، علي، (2012)، **محدّدات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا**، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة.

بهنان، حنا، (2010)، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل.

تركماني، عبدالله، (2010)، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا**، دار النقوش العربية، تونس.

تغيان، شريف، (2011)، **الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دار الكتب العربي، دمشق.

التكريتي، سليم طه، (1999)، **الصراع على الخليج العربي**، مطبعة الوفاق، بغداد.

الجوهري، يسري، (2001)، **جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي**،

مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى.

حوات، محمد، (2002)، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، ط(1)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الحوراني، علي، (2009)، **العلاقات الخليجية التركية بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام.

خورشيد، فؤاد، (2009)، تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، بغداد.

السعيد، إدريس محمد، (2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط(1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

السمات، نبيل، (1991)، **آل سعود أمريكا الاحتلال**. شركة الشهاب، الجزائر.

السماك، محمد، (1988)، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

شقير، محمد، (2014)، **مستقبل اقتصاد دول الخليج، محاضرات الموسم الثقافي لعامي 2012-2013**، وزارة الإعلام والثقافة، أبو ظبي.

صالح، يسري، (2012)، **السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة**، دار مجدي للنشر والتوزيع، طبعة 12011، عمان.

صامت، عبدالقادر، (2004)، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

صبري، سميرة، (2012)، **السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.

الطائي، حنان، (2002)، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط(1)، دار مجدلاوي، عمان.

الطيط، أحمد و العمري، أنيس، (2018)، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، جامعة القصيم، السعودية.

عبد العاطي، محمد، (2009)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار

العربية للعلوم، بيروت.

عبدالحكيم، محمد صبحي، (1980)، **دراسات في الجغرافيا العامة**، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة.

عبدالقادر، محمد، (2012)، **تحوّلات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت.

عبداللطيف والطائي، حنان، (2002)، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، ط (1)، دار مجدلاوي، عمان.

عبدالمنعم، علي، (2008)، **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**، ط(1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العزي، خالد، (1972)، **الخليج العربي ماضيه وحاضره: دراسة شاملة لخليج العربي ولدول البحرين قطر الإمارات العربية المتحدة**، مطبعة الجاحظ، بغداد.

عطوان، عباس فاضل، (2016)، **العلاقات السعودية التركية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

فولر، جراهام، (2009)، **الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، طبعة 1، أبوظبي.

القحطاني، عبدالقادر، (2008)، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، طبعة أولى، الكويت.

كمال، أحمد، (1991)، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاري، مكتبة مدبولي، القاهرة.

كورأوغلو، برهان، (2011)، **العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات**، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، الدوحة.

اللهيبي، أديب، (2011)، **العلاقات السورية السوفييتية 1946–1967: دراسة تاريخية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

محفوظ، عقيل، (2012)، **السياسة الخارجية التركية – الإستمرارية – التغير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، القاهرة.

محمد، أحمد سلمان، (2010)، **العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية**، السعودية.

مراد، فول، (1995)، **البعد الأمني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

المراكبي، عبدالمنعم، (1998)، **دول مجلس التعاون الخليجي**، ط(1)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

مرسي، محمد متولي، (1970)، **حوض الخليج العربي**، جزء 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

المرشد، مي، (2017)، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين.

مطر، جميل، و هلال، علي الدين، (1983)، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (ط3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مهنا، محمد، (1997)، **علم السياسة**، القاهرة: دار غريب للطباعة.

النعيمي، أحمد، (2012)، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر، عمّان.

هديب، ماجد، (2018)، **واقع العلاقات التركية الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات المحلية والإقليمية تقدير موقف**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الإقتصادية والسياسية.

هوليداي، فريد، (1982)، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران**، (ترجمة: زاهر ماجد)، دار ابن خلدون، بيروت.

ب- الدوريات

أحمد، آية، (2017)، مسارات العلاقة التركية – الخليجية في ظل الأزمة القطرية، **مجلة عين على الخليج**، مركز الفكر الخليجي، عدد نوفمبر 2017، القاهرة.

برغش، بدر عواد وغزيل، سلام داود، (2016)، الأهمية الجيوبوليتيكية للمعادن الإستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة الجامعة العراقية**، ع(36/3)، بغداد.

بيبرس، سامية، (2015)، تحولات السياسة التركية وأبعادها الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، مج50، ع(202)، مركز الأهرام، القاهرة.

توفيق، سعد حقي، (2010)، السياسة الإقليمية والتركية تجاه دول الخليج 2002-2008، **مجلة العلوم السياسية**، ع(38-39)، بغداد.

الحمد، جواد، (2011)، **المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع(56)، صيف،2011، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت.

حمورة، جو، **قضية جمال خاشقجي: القانون الدولي ومسؤولية الدول**، المفكرة القانونية.

الخاناقي، محمد، (2017)، السياسة الخارجية التركية والبحث عن دور إقليمي جديد، **مجلة دراسات**، المركز العربي للبحوث والدراسات، بغداد.

خضيرات، عمر، (2016)، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002-2012، **مجلة المنارة**، مج22، ع(4ب)، جامعة آل البيت، المفرق.

خورشيد، فؤاد، (2009)، تركيا الموقع الجغرافي والتطلعات الجنوبية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد.

رسلان، هاني، (1991)، الخليج بعد الحرب: تركيا وأمن الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، ع(105)، القاهرة.

السعيد، سعيدي، (2016)، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، **مجلة الفكر العربية**، ع(10).

سوسن، العساف، (2003)، أمريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط، **مجلة الشروق**، ع(872) دار الخليج للطباعة، أبو ظبي، ص،39.

سيدر، فرهاد، (2010)، **العثمانية الجديدة: السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها**، مؤتمر العلاقات التركية– العربية بين الأمس والحاضر، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمّان.

سيف، مصطفى علوي، (2008)، **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**، سلسلة دراسات استراتيجية، ع(129)، أبو ظبي.

الشرقاوي، باكينام، (2009)، الانطلاقة التركية.. لماذا؟ وكيف؟، **مجلة شؤون الأوسط**، ع(99).

عبد الرحمن، عمرو، (2002)، العلاقات الأمريكية التركية منذ نهاية الحرب الباردة، **مجلة قراءات استراتيجية**، ع(4)، السنة السابعة، القاهرة، ابريل،2002.

عبدالفتاح، بشير، (2015)، **تحولات الموقفين التركي والإيراني إزاء عاصفة الحزم، شؤون عربية**، عدد صيف (162)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

عبدالفتاح، نبيل، (2003)، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، **مجلة السياسة الدولية**، ع(111)، القاهرة.

عبدالله، عبدالخالق، (1994)، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل**، السنة 16، ع(181).

عبدالمؤمن، محمد، (2001)، **آفاق العلاقة الإيرانية الروسية**، مختارات إيرانية، السنة (1)، ع(11)، القاهرة.

العرداوي، خالد، (2005)، العراق والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية، **مجلة أهل البيت**، ع(3)، بغداد.

العلاف، ابراهيم، (2011)، الشرق الأوسط، **مجلة علوم انسانية**، ع(27)، الجامعة الأردنية، عمّان.

علام، مصطفى شفيق، (2010)، التقارب التركي الخليجي: الدوافع والمحفزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، ع(182)، القاهرة.

العناني، خليل، (2012)، دور النفط في الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية،

ع(101)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

القرعي، أحمد، (1981)، نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول، **مجلة دراسات الخليج**، السنة7، ع(2).

كشك، أشرف، (2011)، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، ع(185)، القاهرة.

الكوثراني، وجيه، (2000)، التنظيمات العثمانيه بين النظام القديم والجديد، مجلة الاجتهاد، ع (45 + 46) شتاء، ربيع، 2000.

مطر، حسام، (2013)، تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ، **مجلة شؤون الأوسط**، ع(144)، شتاء 2013، بيروت.

معوض، جلال، (2009)، **العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.

نور الدين، محمد، (2009)، تركيا إلى أين: حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، **مجلة المستقبل العربي**.

نور الدين، محمد، (2016)، مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، عدد ربيع (165)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

نيال، عبدالقادر، (2013)، تركيا وخياراتها الاستراتيجية، **مجلة شؤون الأوسط**، ع(145)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

يوسف، أيمن، (2008)، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000–2008، **مجلة المستقبل العربي**، ع(358)، كانون أول،2008.

ج– الرسائل العلمية

البرزنجي، ساجدة، (1993)، الدعاية في السياسة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بغداد، بغداد.

الحوامدة، علي، (2009)، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على الوطن العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العدوان، طايل، (2013)، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط (2002–2013)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

العمارات، فاطمة، (2018)، أبعاد العلاقات الروسية– الإيرانية على الأمن القومي العربي (2011–2018)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامهة مؤتة، الكرك، الأردن.

محمد، ثامر، (1997)، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

د– الندوات والمؤتمرات

جوا، هدى، (2012)، منطقة التجارة الحرة العربية– التركية: أي نمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي، ندوة العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت.

ربابعة، غازي، (2010)، السياسة الخاجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2000–2010)، **مؤتمر العلاقات التركية– العربية بين الأمس والحاضر**، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان.

سيدر، فرهاد، (2010)، العثمانية الجديدة: السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها، **مؤتمر العلاقات التركية– العربية بين الأمس والحاضر**، كلية الدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمّان.

شاهين، رياض، والفراني، عبد الحميد، (2001)، جهود المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية 1366 – 1367هـ \ 1947– 1948م، **مؤتمر المملكة العربية السعودية وفلسطين 1925– 1948**، جامعة النجاح

الوطنية، نابلس.

هـ- المواقع الالكترونية

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي: https://fgccc.org/.

أخبار العرب، www.islammemo.cl .

الأرشيف البحريني، www.bahrainprimeminister.nete.

أزمة بين مصر وتركيا وأردوغان يلوح بإشارة رابعة، 2013، القدس العربي، www.alquds.co.uk

الأمانة العامة لمجلس تعاون دول الخليج العربي، www.gcc-sg.org.

بي بي سي، (2018)، البحرين تكتشف حقل نفط بحري "يحتوي على 80 مليار برميل، www.bbc.com

بي بي سي، 2018، معلومات مهمة عن مضيق هرمز الذي يمر عبره ثلث امدادات النفط في العالم، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44728651

البياتي، ثائر، (2011)، العلاقات العربية التركية بين الماضي والحاضر، مواضيع وابحاث سياسية، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، 2014، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net

ترك برس، www.turkpress.co.

التيارات والأحزاب السياسية في تركيا، www.ikhwanwiki.com.

جريدة الخليج، http://www.arabo.com/.

جريدة الرياض، www.alriyadh.com.

جريدة الوسط، www.alwasatnews.com .

الحاج، سعيد، (2018)، اختفاء خاشقجي قضية حساسة مفتوحة على عدة سيناريوهات، مقالات رأي تحليلات

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/

دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام2011، 2016، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تحديث مشروع الدساتير المقارنة، .constituteproject.org

الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأمريكيين، 2009،www.akhbaralaalam.com

الدويري، فايز، (2015)، التدخل الروسي في سوريا: يخدم من؟، مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net

الربيعي، صاحب، (2010)، الخلاف المائي السوري التركي، http://www.watersexpert.se/

رويح، عبد المير، (2017)، تركيا والخيارات المكلفة: قطر أم الخليج؟، شبكة النبأ المعلوماتية، https://m.annabaa.org/english/reports/

سيبيرت، توماس، (2017)، محللون أتراك: تحول إردوغان في الأزمة السورية غير مقنع، أحوال تركية، https://ahvalnews.com/ar.

طاهر، رانيا، (2014)، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية،www.rouyaturkiyyah.com

القدس العربي، (2016)، أردوغان: لن ألتقي السيسي قبل الإفراج عن مرسي، www.alquds.co.uk

القدس العربي، www.alquds.co.uk،

قلادة، نور الدين، (2015)، أردوغان يفوز ولا يتأهل،http://islamonline.net

كنو، صدر الدين، (2016)، الانقلابات في تركيا: من 1960-2016، http://aranews.org/

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، www.gcc-sg.org

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية https://gccstat.org/ar

مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، (2016)، تركيا والخليج: لا للحشد الشعبي بدلا من داعش في الموصل، قضايا وتحليلات، rawabetcenter.com /

مركز المزماة للدراسات والبحوث، (2018)، المواقف الإيرانية تجاه الأزمة القطرية الراهنة، دراسات وبحوث، http://almezmaah.com/

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، www.oapecorg.org

موقع روسيا اليوم الإلكتروني، (2014)، الحكومة التركية تعلن رغبتها بتحسين العلاقات مع العرب،www.goo.gl

موقع قناة روسيا اليوم،www.arabic.rt.com.

هيئة الإحصاء التركية http://www.mfa.gov.tr/Bahreyn_Ekonomisi-arapca.ar.mfa

وزارة التجارة التركية: https://www.trade.gov.tr/.

وكالة الأناضول،www.aa.com.tr/ar .

يشلتاش، مرات، (2017)، من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه أزمة الخليج الجديدة، ورقة علمية مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة .studies.aljazeera.nets

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid .

https://arabic.sputniknews.com/military/20191009104313 31A.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44728651

https://www.populationpyramid.net/ar

JUSTICE AGAINST SPONSORS OF TERRORISM ACT, judiciary.house.gov/wp-content/uploads/

Turkey: Maps, History, Geography, Government,infoplease.com

www.ahvalnews.com.

www.aljazeera.net.

www.gcc-sg.org.

www.opec.org

ثانيا– المراجع الأجنبية

Abdel Kader, Mohammed, (2011), Egypt and Erdoğan's Message To The Arab Spring Countries, **Turkish Review**, 24 November 2011, Ankara.

Arguments for and against Turkey's EU membership, (2014), www.debating europe.eu

Davutoğlu, Ahmet, (2008) "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," **Insight Turkey** vol. 10, no. 1: 77-96.

European Commission**, (2003), Regular Report on Turkey's progress towards accession**, November 5, 2003, Strasburg.

Financial Times (editorial), (2003), **A quiet revolution: Less power for Turkey's army is a triumph for the EU**, www.ft.com

Kurds, Jean, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. **Journal of Civilized Dialogue,** Studies and Research in the History and Heritage, No. 3044.

Migdalovitz, Carol, (2010), **Turkey: Politics of Identity and Power**, Congressional Research Service.

Öniş,Ziya, (2014), Turkey and the Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Influence in a Turbulent Middle East, **Journal of Mediterranean Politics,** Vol.19, No.2, P.p 203-219.

Soner, Cagapaty, (2004), When Goes the US, Middle East II. No.4, Fall2004.

Tucci, Natalie, (2013), **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East,** The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No.109.

Turkey relations, (2013), **Egypt expels Turkish ambassador,** www.goo.gl

Turkey: Maps, History, Geography, Government, Culture, Facts, Guide http://www.infoplease.com/country/turkey.html.

الملاحق

الملحق رقم (1)

خريطة الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

المعلومات الشخصية

الاسم: شاهر محمد حسن الغيالين

الكلية: العلوم الاجتماعية

القسم: دكتوراة العلوم السياسية

رقم الهاتف: 00962795872503